

كتبة سياسية



مجموعة عربية ١٠٠٪

حياتنا بعد رجول

تأليف: ج. جاليلاري. دب. روسون

ترجمة: فهد لبیب الدیب

مراجعة: متولى نجيب



32

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
يحيى بن
الاسكندرية

كتب سياسية

حياتنا بعد رجول

تأليف: ج. هالباري. د. ب. رومون

ترجمة: فهد لبیب الدیب

مراجعة: مستولى نجيب

تقديم

هذا كتاب ، يخرج للناس . ألفه فى أسلوب فرنسى ، متين ، رصين ، فصيح ، صريح . اثنان من بين شبان الفرنسيين المتنورين ممن قد علموا أن الثورة الفرنسية ، كانت هرة ، « متنمرة » ، أكلت بنيتها . وأن فرنسا سارت فى أضواء المنارة بالاخاء ، والحرية ، والمساواة حيناً . وارتطمت سفينة سياستها فى أنواء المطامع الاستعمارية ، والكيد للآمنين ، أحياناً .

وهذه الآراء التى كتبها الكاتبان الحران المستنيران وقالوا عنها انها بمثابة اعلام ، فى زجاجة . الزجاجاة ، قذف بها ، فى بحر لجى . فاتخذت الزجاجاة والاعلام ، بلا استقرار . قاع البحر ، بمثابة قرار ، بلا قرار .

أو انها ، كما قيل ، كلمات حق . وصرخة فى واد . ان ذهبت اليوم ، مع الريح ، فقد تذهب ، غدا ، بالآوتاد .

ذلك لانهما قد رأيا وسمعا ويلات الحرب الفرنسية الطاحنة فى الجزائر . ففكرا ، بين المفكرين فى مآل فرنسا ، بعد ديجول . وفيما ينبغى أن يكون . وفيما لاينبغى أن يكون . حرصا على سمعتهم وسمعة فرنسا .

ولقد كون الكاتبان وبعض المتنورين الفرنسيين ، فى صيف سنة ١٩٥٨ ، جماعة ، « التقدم والوطن » . فنددوا بالرأسمالية الاستغلالية . ونادوا بالاشتراكية : التعاونية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، العمرانية ، وتساءلوا فيما اذا كانوا يبنون صرح مستقبل فرنسا ، من دعائم فرنسية : قديمة وحديثة دون أن يستمعوا الى آراء « الناصحين » ، من الملحقين الثقافيين . المعينين من قبل : « كروب » و « اسو ستاندر » . و « ناصر » « ذى المبادئ الثورية القويمة » . ولا سيما فى آرائهم : المتضمنة ضرورة الاتحاد ، والتعاون بين الاحزاب الفرنسية

مصلحة فرنسا والعالم . وابتعادهم عن سياسة الخلاف وعن سياسة الاحلاف . وضرورة سيرهم على مبادئ الامم المتحدة ، و « باندونج » . والاسراع في ايجاد نظام ضرب في فرنسا ، دون أن يكون مضروبا في الخارج ، أو مستوردا من الخارج . على أن يكون أساسه : الوحدة الوطنية . والمحافظة على التراث الوطني . وحرية أفراد الشعب الفرنسي ، في داخل فرنسا ، وفي خارجها ، دون تكميم أفواه الفرنسيين ، وغير الفرنسيين ، في فرنسا ، وفي خارج فرنسا . والاسراع في ايجاد عدالة اجتماعية ، وعظمة فرنسية ، واشتراكية اجتماعية .

ثم ان من بين تصريحات الكتاتين المذكورين ، أن مصر ، وأندونيسيا ، على الرغم من ضعفهما في الماضي . قد أصبحت كل منهما ، في مبادئها الحالية ، أقوى من فرنسا . ذلك بأن كلا منهما ، اذا أراد الله ، وشاء الاعداء ، لواحدة منهما البأساء ، والاضراء ، عرفت كيف تسبر بمسبار الخبرة والدهاء ، ما قد حاق بها من نكباء ، وما ألم بها من داء . فعرفت ما ينبغي . وما لا ينبغي فكان لها الدواء . وأسرع اليها الشفاء .

واليكم موجزا ، بما في هذا الكتاب ، من آراء ، فوق ما ذكر من الآراء :

أ - من حق فرنسا . وجميع شعوب العالم أن تكون حرة ، غنية ، قوية .

ب - لا بد من زيادة الانتاج الصناعي . والاستثمار . وفتح الاسواق الاستهلاكية . وجعل مسألة ازدياد السكان ، محل التفكير والاعتبار . وعدم الاستهلاك بالقدر الزائد على الانتاج .

وضرورة الضرب على أيدي التجار الجشعين ، وملاك المباني الطامعين ، من بين مصاصي الدماء ، أعداء الانسانية . وعقاب العمال المهملين .

ج - مساحة فرنسا ، نصف مساحة انجلترا . ونصف مساحة ألمانيا . ولكن فرنسا تستطيع ، بتطوير نظمها الاقتصادية

الحالية ، العقيمة ، المعقّدة ، وبمحرّبة الطفيليين ، أبناء الذوات ،
وأصحاب الثروات ، الكسالى الخاملين ، والانتفاع بأموالهم في
الاستثمار الوطنى ، وبعدم الاهتمام بالدولار ، الذى يعتبرونه
الضمان الوحيد ، للبورجوازية ، ضد الافلاس ، وضد الشيوعية .
وبعدم ربط فرنسا بعجلة انجلترا ، أو بعجلة أى حلف من
الاحلاف . بكل أولئك تستطيع فرنسا أن تفوق انجلترا وألمانيا .

وبعد . فالكتاب يشمل الكثير من الموضوعات ، الانسانية ،
الهامة ، والمعلومات ، النافعة ، العامة . مما يحق للقراء ، فيه
أن أترك لهم ، ما عساهم أن يقرءوه .

ولهذا ، أترك لهم مجال الاطلاع . بعد أن قد استمتعت
بحلاوة المطالعة . وبالمراجعة ، الهادفة الى المواءمة بين
الاسلوبين ، بالعربية ، وبالفرنسية ، فى حسن أداء .

متولى نجيب

مقدمة

ان الصفحات التالية ، كتبت ، وقد تكون بمثابة اعلام يكتب ، فيوضع في زجاجة ، فيلقى به في قاع البحر . ذلك لان المهمة ، كانت تبدو لنا في البداية مهمة شاقة وميثوسا منها . ولكن الامل والتفاؤل يعرفان طريق الركود .

على انه عند عودتنا من الجزائر ، قبل سقوط الجمهورية الرابعة بقليل ، تناول بعض الاصدقاء الحديث حول موقفهم بوصف كونهم طلبة . بعضهم ، أعضاء في R. P. F. وبعضهم الآخر ، في منظمة الشباب الاشتراكي . وبالرغم من التفاوت في البيئة والافكار فانهم خرجوا من مناقشاتهم بنتائج متشابهة واتفقوا على الخطوط القريضة لمستقبل وطنهم وجيلهم .

وفي الايام الاولى من صيف ١٩٥٨ كونوا جماعة أطلقوا عليها اسم « progrès et patrie » « التقدم والوطن » . وبينهم من هم جوليون ، منذ سن العشرين . وما زالوا جوليون في سن السابعة والعشرين . ولكن هل سيظلون كذلك حتى سن الاربعين ؟ .

على أن فرنسا ، لن تبقى فرنسا ، اذا لم ييسار حزب يساري ، بتطوير المجتمع الحالي ، الذي يحتضر هنا ، في فرنسا ، وفي البلاد الاخرى ، المجاورة لنا وذلك ، بشورة اقتصادية اجتماعية . حتى تقدم لاوروبا المثل الاعلى الذي تبحث عنه . لكن ، بلا جدوى .

ويحتاج الحزب اليساري المنقسم ، الذي لا يقدر العواقب الى برنامج ثابت ، والى اصرار ، والى ارادة .

وبهذه الروح كتبت هذه الصفحات . وهي تعبر عن رغبتنا ،

بأى ثمن ، فى الاحتفاظ بدعوة فرنسا العالمية والافريقية . وترجم
قلقنا من تفوق البلاد الشيوعية ، سياسيا ، واقتصاديا .

ونظرا لاقتناعنا بأن أوروبا الحرة ، والنظام الرأسمالى ،
لن يبقيا طويلا ، فاننا نأمل أن نعد فرنسا ، من الآن ، لانقلاب
شامل ، فى التوجيه الدبلوماسى . وللثورة على الاوضاع
الاقتصادية والاجتماعية . صونا لاستقلالها ونفوذها .

ونظرا لاختلافنا للمذهب « الجولى » « Gaullois »
ولوطننا العظيم ، ونظرا لتحولنا الى المذهب الاشتراكى بحكم
الظروف والحقائق التى كشفت عن مكنونها الاحصاءات
الديموقراطية والاقتصادية ، ونظرا لتضامنا مع الاجراء ضد
الامتيازات والظلم . نظرا لكل أولئك نريد أن نبذل الخلافات
القائمة بين الجيش والنقابات . وبين المحاربين الوطنيين والطبقة
العاملة .

ان مقاومة مساوىء مجتمع معقد كمجتمعنا ، ولاسيما
جموده ومظاهره الخداعة المحكمة ، التى تحفظ للمستغلين ما
يسمون به بالحقوق المكتسبة ، لما يحتاج الى شباب ، والى قوة ،
والى نقاوة ضمير . ولن نقف عند حد عرض مبسط للحالة ،
كما تعلمنا فى شارع « سان جيوم » أو فى شارع «سان بير» .
ولكننا أردنا أن نعبر ، فى قوة ، وفى غضبة ، عن القلق الذى
يساور الشباب الفرنسى ، الذى لم ينجح القسط المتواضع
الذى ناله من التعليم فى أن ينهيه عن مصيره ، والذي بدأ حياته ،
بأن يدفع فيما وراء البحار ، ثمن الأخطاء والحماقات التى
لرتكبها الذين سبقوه .

على أنه نتيجة لمحادثات مع اثنى عشر شابا ، من الموظفين
الشبان الذين عادوا من الجزائر ، والذين يقلقهم مصير بلادهم ،
كتبت هذه الصفحات ، بوساطة اثنين منهم أحدهما اشتراكى
غير عاطفى . والثانى فرنسى غير محافظ . انهما يؤمنان بأن آراءهما
ستصبح فى الغد حقائق ، ربما لا تسنح لهم الفرصة فى اعلانها .
ولكنهما اليوم ، ينشرانها أمام الملأ ، ليسجلها التاريخ .

الجزء الأول

ان تاريخ بلدنا ، وفننه ، وريفته ، وتقاليده الفلسفيه .
وسعاداته ، وتعاسته كل أولئك يزود حياتنا الفكرية بالغذاء .
وأن كرامتنا ، كبشر ، ترجع الى انتمائنا الى المجتمع الفرنسى .
ونحن الآن مهددون ، الى حد خطير ، فى تراثنا . وذلك
الى حد أننا قد أصبحنا لا نخشى أن نفقد الاستفادة منه ،
فحسب . بل الى حد الخوف ، كل الخوف ، من أن نفقد التراث
نفسه ، الى الابد كذلك . والواقع أن فرنسا المنقسمة على
نفسها ، الضعيفة ، آخذة فى الانكماش ، فى الوقت الذى يسند
اليها العالم فيه دورا رئيسيا .

ويمكن أن تقودنا الخطوة التالية ، الى شرف القيام بمهمة
عالمية أو ان تنتهى بنا الى نسبة مخزية من معاش التقاعد .
وبقاء فرنسا متقاعد ، مرهون ببقاء أصدقائنا المشاغبين ، الذين
ليس لديهم الغذاء الكافى . والذين يعسكرون فى بعض جهات
المنطقة الواقعة بين طنجة وبين بكين فى الصين .

وعندما نفقد استقلالنا السياسى سنفقد معه ، حتما ،
تراثنا الفرنسى ومن العبث أن نأمل فى الاحتفاظ بقدر ولو ضئيل
من العالم والحرية ، فى عالم ترسم معالمه القوة ، الا اذا وجدنا
حلا لمواجهة المشكلة الحقيقية . وهى مشكلة فرنسا القلقة على
مصيرها وحتى نكفل لها أقصى حدود المدنية الحققة . ونهاية هذا
الجيل لن ترحم الضعفاء والعاطفيين . وازاء جموع البشرية
الزاحفة ، التى يدفعها الجوع والجشع ، يجب علينا أن نعرف
كيف نضحى بجزء من رفاهيتنا : المادية والفكرية ، لنتمكن من
تنظيم دفاعنا . ومن ثم نتخذ موقفا هجوميا . ونعيد الى فرنسا
مركزها يوم ان كانت تتولى قيادة الأمم .

ولن نتحقق حرية فرنسا وعظمتها بأحلام بعض الرجعيين

الوطنيين . ولا بتعلق البورجوازية بأهداف الماضي . هذا هو الشرط الأساسي للحرية . وحریتنا يعرفها « موريك » . و « كاموس » . وآخرون باسم « الاكسبريس » ويعرفها « كلود بورديه » . هؤلاء هم الذين كانوا يمثلون الماسوشية الفرنسية . ومن المضحك أن قد كان وما زال هؤلاء كل تقدير منا . وحریتنا ، هي في الجيش . وفي رجال المظلات « الباراشوت » . وهي في الوحدة الفرنسية . وهي في رغبتنا في البقاء . واليكم مثلا ، ليس بأسوأ الأمثلة ذلك بأن في الهند الصينية ، جيش . فهل نرحل منها أو نبقي فيها ؟ .

ان هذا ليس بالأمر ذي الأهمية اليوم . ولا ينبغي أن ننسى ، أننا كنا قد بؤنا بالهزيمة والاندحار ، لا لان فرنسا ، كانت ترغب في السلام ، بأى ثمن ولا لان جيشنا قد أيد ، عن آخره .

ونحن ، اذ نذكر تلك الذكريات ينبغي لنا ألا ننسى أحداث يونية سنة ١٩٤٠ . وكيف أن آباءنا قد عالجوها علاجا في جبن وفي ندالة .

والفرنسيون اليوم ليسوا أكثر اتحادا منهم بالامس ، سواء في الغايات المنشودة أو في الوسائل اللازمة لصون وطنيتهم . ولذلك فإن بعضهم يرون أن السلام هو في الانتصار النهائي للشيوعية . على حين أن آخرين يرون أن السلام في زعامة الولايات المتحدة . هذا الانقسام لا يسعنا الا أن نبجحه وأن نؤيده .

ومن الاشتراكيين الفرنسيين المحبين لوطنهم ، من ينادى بالابقاء على النظام الحالي . وهم اليساريون . ومن بينهم من ينادى بالرجوع الى النظام القديم وهم اليمينيون وهؤلاء وهؤلاء يتبادلون التهاني لان الشيوعيين لم يعد لهم نصيب في الحياة العامة . وأنصار التغيير قد انخفض عددهم وأصبحوا من القلة بحيث أصبح التغيير بعيد الحدوث .

حتى أن الزعماء الشيوعيين أنفسهم ، يعملون على توسيع

شقة الخلاف بين الفرنسيين . ولو حصل ناخبوهم على أية
ترضية وطنية ، لحولوا آمالهم من موسكو الى باريس ولتخلوا
عن رؤسائهم المتزمتين الاستعباديين المستغلين .

على أنه كذلك تتأجج عمدا نار الفرقة بين الجيش وجزء
من الوطن . ذلك لان بعضهم يجدون في ذلك مصلحته ومصلحتهم
السياسية والآخرين يرون أن في التخلي عن الجزائر وتسريح
الجيش تنمية لأرباحهم من جراء تخفيف الضرائب . ثم ان هناك
فريق الرأسماليين الذين يهمهم الانتفاع بانتاج الجزائر .
واستغلال وسائل النقل . وهؤلاء من مصلحتهم اثار الانقسام
للاحتفاظ بمصالحهم الشخصية ، وبالامتيازات التي يتمتعون
بها . على حين أنه يقف في الجانب الآخر بعض القواد العسكريين ،
الذين يرون في هذه الانقسامات ، فرصة لهم للتدخل ، ولبس
حذاء فرانكو .

ونحن لا نستطيع التصور أن تستمر هكذا حال فرنسا
فلقد كانت هذه حالها في الماضي في عهد « جيزو » و « لامارتين »
و « برودهون » و « الامير نابليون » .

أما عهود « ديشو » و « كوفاك » و « دانييل ماير » فلم
تكن عهودا ذات ضعف ، فحسب . بل كانت كذلك عهودا :
ذات زيف . ان وطننا قد فقد وحدته . ولو اتحد الفرنسيون ،
واتفقوا فيما بينهم ، لما وجدت فرصة للتدخل الاجنبى ، ولما
عرفت الفلسفة الغربية طريقها اليها ، ولكان قصد السبيل .

ولم يتورع جميع رجال السياسة أن يعرضوا حلولاً ،
ليست فرنسية لمشكلاتنا . ومن البديهي أن الانقسامات هي
التي توحى اليهم بحلول ، ضربت في الخارج فهي مستوردة
بعيدة كل البعد عن تقاليدنا وطبيعة مصالحنا الوطنية . ولقد
أصبح من المستحيل أن يأمل المرء في الانتصار الا بانتصار
المعسكر ، الذي ينتمى اليه ، تحت قيادة موسكو ، أو واشنطن
أو روما ، أو « باندونج » ، ثم انه لاشيء يهدم كيان فرنسا
أكثر من تضارب آراء أبنائها . منها أن « امرى ناجى » خائن .
أو ان الرأسمالية هي النظام الأمثل . أو أن التعصب الوطنى

هو ضرورة وهكذا . ومن الخطأ الاعتقاد أن إعادة وحدة الوطن لا تتم الا بتكميم أفواه أعدائنا . فاذا رغبنا في إعادة الوحدة للوطن ، والمحافظة على تراثنا الوطنى . فعلينا أن نرفض بعض آراء بعض هذا الخليط . من « الملحقين الثقافيين » : التسابيعين مؤسسة « كروب » و « للكومنفورم » و « لناصر » ذى المبادئ الثورية القويمة الجديدة . و « لاسو ستاندرد » وهؤلاء هم الذين يعملون لدينا الآن ، بمثابة كونهم رجالا سياسيين .

ذلك لأننا الآن ، فى حاجة الى فكرة جديدة ، والى وحي أو تفكير فرنسى ، مائة فى المائة . مما عساه أن يبعدنا عن المغالاة التى يتوخاها بعض الشيوعيين . والتى هى بلا شك ، لا تنفع الا المنغوليين والكوريين . ولكنها غير قابلة للتطبيق ، فى شعب كالشعب الفرنسى ، الذى بلغ من قبل ما كان قد بلغ من الروحانيات ، والجد ، والتمدين . نريد فكرة . تفصلنا عن الرأسمالية الراكدة ، وعن الاحلاف الغربية الفاشلة « فكرة على ضوء ما قد فكرت وتفكر فيه ثورة « ناصر » .

نريد كذلك نظاما من وحيننا ، يحقق لنا عدالة اجتماعية وعظمة وطنية . نريد اشتراكية وطنية تتواءم وظروف وطننا .

كانت فرنسا فيما مضى قوية . ومن حق الشعوب الاخرى فى جميع الأرجاء أن تعمل على أن تكون غنية وقوية . وبديهي أن انحطاطنا لا يأتى من تبذيرنا أو من ايماننا بمذهب « مالتوس » بقدر ما يأتى من ضعفنا الذاتى .

ولانعدام الاسواق الاستهلاكية والاستثمارات لم يزد انتاجنا الصناعى أكثر من ٥٣ ٪ منذ ١٩٢٩ فى حين أن الانتاج الروسى بلغ خمسة أضعافه فى الفترة نفسها ولقد ضحى اخوتنا الذين سبقونا بالاستثمارات وتجاهلوا نسبة الزيادة فى السكان وذلك فى سبيل التمتع الوقتى بحاضرهم وبذلك أفسدوا المستقبل . وقد كلفهم حب الذات والانانية الركود الاقتصادى والهزيمة العسكرية .

واليوم لم تعد الاستثمارات وزيادة السكان كافية لتجعل منا ، فى ١٩٥٧ دولة قوية يسودها الرخاء فضلا عن أن كثيرا من

الفرنسيين يستهلكون أكثر مما ينتجون وأن التجار أصيبوا بالجشع وأصحاب الأعمال بالتأخر وانعدام التخصص والكفاية . فضلا عن ظهور فئات كثيرة ، من أصحاب المهن الحرة ، والوسطاء من كل نوع ، وزراع كروم ، وطلبة مزيفين ، وشباب بورجوازي بدون مؤهلات ، وصناع يرجع فنيهم إلى القرون الوسطى . كل هؤلاء يعيشون حالة على العمال الفعليين . ثم يتقاضون مبالغ مرتفعة لخدماتهم الهزيلة وعلى غيرهم أن يدفع الضرائب .

أن مساحة بلدنا ، التي تبلغ ضعف مساحة إنجلترا أو ألمانيا تستطيع بسهولة أن تفي بحاجة ضعف عدد الفرنسيين . اننا نستطيع أن نقوى أنفسنا بسرعة وذلك بتطوير نظمنا الاقتصادية الحالية العقيمة المعقدة . وبمحاربة الطفيليين الذين يعيشون حالة على غيرهم . وبإعادة أموال الاقتصاد الفرنسي ، الضخمة ، التي يملكها المتعطلون بالوراثة من أصحاب الدخل ، إلى الاستثمار الوطني ، والاستغلال السليم . ثم بتطبيق بعض النظم الاشتراكية في جهازنا الوطني . وبإقامة اشتراكية أصيلة .

كانت فرنسا فيما مضى دولة حرة . حرة في اختيار أصدقائها وأعدائها وفي تغيير هؤلاء وهؤلاء ، تبعاً لمصلحتها ، كانت حرة في نظمها وفي تجارتها .

أما اليوم فإن فرنسا تحكمها بعض العشائر ، تدفعها وتجذبها أحلافها المختلفة تبعاً لاهواء المشرعين . وبالرغم من ديجول الذي يقف وحيداً بدون حزب ، تمكن هؤلاء القوم من السيطرة على الحكم في البلاد . أما بعض الاشتراكيين والفلاحين الأحرار الذين يمثلون الأقلية فهؤلاء لا يجدون أي تجاوب سياسي أو تعاوني ولذلك ليس لهم أي رأي إيجابى مشترك . والمبدأ الوحيد المشترك الذي يربط بينهم هو حرصهم على الاحتفاظ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي الحالي ومنع حدوث أي انقلاب شيوعى مهما كلفهم الأمر . مع السماح ببعض الإصلاحات الصغيرة التي تتم على اعتبار أنها تطور اشتراكي .

حينئذ لا يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي الفرنسي داخل إطار الرأسمالية ، ولا سبيل للقوة إلا بالاتجاه

الى القروض الامريكية والامالية . وقد يختلف حكامنا على كل شيء ، على افريقيا على أوروبا . على الشرق الاوسط ، على علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي . ولكنهم لا يختلفون على شيء واحد وهو الدولار الذي يعتبرونه الضمان الاوحد للبورجوازية اليسارية واليمينية ضد الافلاس والشيوعية .

اذن فكيف يجرؤ حكامنا في هذه الاجوال على أن يعارضوا آراء الذين يحسنون اليهم من الانجلو ساكسونيين ؟ تلك الآراء التي من شأنها الاضرار بمصالحنا . فضلا عن أن هؤلاء الحكام أنفسهم لا يستطيعون أن يتقدموا بأي اقتراح مضاد . ان مصر وأندونيسيا ، بالرغم من ضعفهما المزرى سابقا ، فانهما الآن أكثر حرية منا وعندما تمر احدهما بمحنة تعرف على الاقل ماذا تريد .

يجب اذن خلق ارادة فرنسية جديدة . ثم تحقيق الاستقلال المالي . وللغرض الأول يجب أن نستبعد من سياحتنا الانصار المحترفين للألمان والعرب والامريكان لنضع حدا لمنازعاتهم التي من شأنها الاضرار بمصالحنا . لتحل محلها اشتراكية فرانكو - افريقية كاملة ، كريمة بدون ضعف يؤيدها عمال داكار وباريس والجزائر . كما يؤازرها فلاحو الصومال ونيجيريا . وللغرض الثاني : يجب عزل المناهضين للنظام الاشتراكي ، المستترين منهم ، والظاهرين . اذا استبعدنا هذه الفئة المقنعة بأقنعة المحامين الاحرار أو الموظفين الرسميين المحافظين أو الثوريين المزيفين أو الحكماء المزيفين لا فرق بين اليساريين منهم أو اليمينيين اذا استبعدنا هؤلاء ، فسيكون العمل سهلا ميسورا .

ولم تعرف فرنسا في أي عهد من تاريخها الهدنة في معاركها الداخلية . وكل عداء يوجه الى الخارج يزيد من مآسى شعبنا فلا الذهب الروسي ولا المساعدات الامريكية تشكل سبب انقساماتنا . ان الديمقراطية البرلمانية هي التي جعلت الفرقة تستفحل بيننا والديمقراطية الآن لم تعد سوى خرقة حمراء من القماش يندفع خلفها بعض الذين يعطفون على الوطن .

ونحن نقرر في صراحة أن الشر كامن فينا ، انه في شكوكنا ومسايرتنا للامور . واذا أتى اليوم الذي يرى فيه أقل وغد ، في المجتمع الفرنسي نفسه مكرها على العمل أو الهرب الى أمريكا الشمالية ، اذا أتى ذلك اليوم فستزول عندئذ سلطة أولئك السياسيين المضللين وستزول معهم الوسائل الخاطئة التي يبنون عليها حكمهم . ولن يعود في الامكان اقناع الفرنسيين بأن العدالة الاشتراكية مرهونة بانتصار أو بفشل الحكام المصريين الاستغلاليين « في العهود المصرية البائدة ، التي كانت قبل ثورة سنة ١٩٢٣ » أو سفاكي F. L. N. أو مجرمي بودابست . كما أنه لن يمكن اقناعهم ، بالباطل بأن حلف الاطلنطي والامتيازات الممنوحة الى شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي هما شيان ضروريان للدود عن الحريات الفرنسية .

الاتحاد يحتم الاشتراكية الوطنية التي يمكنها وحدها أن تعيد الى أحضان مجتمع واحد جميع الاجراء الذين ربحتهم الخيانة الشيوعية نتيجة للاستغلال الذي يعيشون فيه وجميع الذين تاهوا في معمة صفوف المحافظين تلبية لنداء الوطن . ان الاشتراكية هي العامل الرئيسي لوحدة الفرنسيين وهي كذلك الفرصة الوحيدة لخلق الاتحاد « فرانكو افريقي » لانها ستثبت للعرب وللأسود بأن الاستعمار الفردي لا يخدم الاستعمار الدولي ثم انها ستساعدنا على محاربة الدعاية الشيوعية محاربة فعالة تلك الدعاية التي تغفلت بين صفوف الطلبة الافريقيين .

القوة الاقتصادية :

تحتم الاشتراكية الوطنية ، لانها هي نفسها تحتم الاتحاد الذي يعتبر شرطا أساسيا للعمل المنطلق المتواصل وكذلك لان فرنسا لن يمكنها بعد ذلك أن تسمح بالاسراف في الكماليات وبغرضي الرأسمالية التي تفاقت ، ونتيجة للامتيازات المتعددة التي تتمتع بها تلك الرأسمالية . والولايات المتحدة مع غناها الفاحش قد فقدت كثيرا من تفوقها على الاتحاد السوفيتي من جراء اتباعها للوسائل الاقتصادية المتدلة .

ثم ان فرنسا بالرغم من أن نسبة تعداد سكانها الى

مسابقتها تعتبر نسبة متوسطة الا أن اقتصادها القومى يعتمد كثيراً على الرأسمالية التى طالما هددتها الازمات والتى عجزت دائماً عن توجيه الاقتصاد توجيهاً سليماً بحيث يمكنه أن يفرق بين التبادل الحر وحماية الصناعات المحلية فضلاً عن عجزه عن توجيه الاستهلاك وتنظيم الاسعار والاستثمارات الخاصة .

الاستقلال السياسى :

ذلك . ولأنه بالاشتراكية وحدها يمكن لفرنسا أن تحدد من اعتمادها على مواردها الاقتصادية وبذلك يمكنها تكييف ميزانها التجارى مع الخارج . بحيث لا يخرج عن نطاق المعقول وبخلاف ذلك لا يمكن تحقيق الحرية . والاشتراكية وحدها هى التى تستطيع أن تمنع احتكار الصوف والقطن « والكاوتشوك » والبتروول من أن يملأ علينا سياسة وارداتنا ، والاشتراكية وحدها هى التى تقف حائلاً دون تبذير ثروتنا الذى يصرف لمصالح المحتكرين الذاتية ولمصلحة الخارج .

والاستقلال السياسى يحتم الاشتراكية . لأنه لا يمكننا تحقيق أى تحالف استناداً على الحلول الخاصة بالغير أى بالامريكان أو بالسوفييت .

ثم انه لايجاد اصدقاء من بين الشعوب الحائرة بين النظامين الروسى والانجلوساكسونى ، وللتخلص من ورطتنا فى وهران ، ولا سيما ورطتنا العسكرية هناك ، أمامنا فرصة واحدة هى تطبيق اشتراكية اجبارية دون اراقة دماء . اشتراكية متسامحة ، تحترم حرية الفكر لجميع البشر . ولكنها لا ترحم فى تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . اشتراكية غير متعصبة لدين من الاديان . اشتراكية مناوئة لرجال الدين المتعصبين . اشتراكية دولية ، منطلقة ، مناهضة للسيطرة العسكرية ، لنضمن لها حياداً فلسفياً ، من شأنه توفير مستلزمات الانتاج والاستقلال .

ان كلمة : « اشتراكية » كانت مجالاً لبلاغات وزعامات كثيرة قبل أن تنجح فى أن تستساغ . ولكن يجب أن نحدد معناها العملى . والا فلن يكون من شأنها غير العودة بالعامل الاشتراكي

والاجر الوطنى الى العهد السابق البائد ، بما فيه من مهازل
ومساوىء .

على أن تحديد معنى الاشتراكية هو من اختصاص الفنيين
وليس من اختصاص أصحاب المذاهب . واشتراكية الفنيين
مقرونة بالمرونة والكمال . وهى تعتمد على الخبرة .

وعندما نصل الى مرحلة العمل الجماعى ، بالخبرة ،
وبالمنطق وبدراسة الاحصاءات لا بالتأثير العاطفى وبالنظريات
الفلسفية . عندئذ سنجد فى عمال الاحزاب والهيئات الوطنية
الاجراء استعدادا كاملا لتقبل النظام الجديد . والى هؤلاء
العمال ترجع مهمة تحقيق الاشتراكية الفرنسية وتخليصها من
اثوابها البالية العتيقة التى يرجع عهدا الى عهد الأبروشيات
و « دريفوس » . التى تدفع بالاجراء الكاثوليك والوطنيين
الى صفوف المحافظين .

ولو تقدم « اليميني المزيف » خطوة نحو « اليسارى
المنحرف » وخطوة نحو « الانفصالى » لادركنا أن المحارب
S. F. I. O هو فى الواقع وطنى . وأن الاشتراكى هو
روسى . لانه لم يسمح له أن يكون فرنسيا مع احتفاظه
باشتراكيته .

فلنبدا ، اذن ، باشتراكية وطنية ، حكيمة ، حتمية
الحياة ، مستقلة عن واشنطن ، وموسكو ، ذات برامج محددة
واضحة . وسيتبعها سبعون فى المائة من الفرنسيين .

ان كل عمل سياسى هام يخضع لأربعة عوامل رئيسية
يكون ترتيبها حسب أهميتها كالاتى :

١ - الحكم « هيئات سياسية » .

٢ - الانتاج « الانتاج الوطنى » .

٣ - التوزيع « عدالة اشتراكية » .

٤ - الدعوة « التوسع الدبلوماسى والدعاية » .

اما الحكم والانتاج فهما وسائل واما توزيع الانتاج على
المستهلكين ودعوة الشعوب الاخرى لاعتناق نظمنا فانهما بشكلان
الغايات .

الحكم

الهيئات السياسية

ليس المقصود هنا دستور اشتراكي أو ثوري . لانه حسب ظروف السياسة نجد أن بعض الهيئات السياسية تؤيد أكثر من غيرها ثورة اقتصادية واجتماعية . وهي تسعى بذلك الى أن يصل أصحاب المآرب من أنصارها الى الحكم .

وأول ما يجب عمله اليوم لتحقيق اشتراكية وطنية هو استبعاد أغلب رجال الحكم السابقين ، ان لم يكن جميعهم . وأن الدستور الجديد سيسهل تنفيذ ذلك .

كانت مهمة السياسيين حتى اليوم محصورة في التحجب الى الشعب مقصورة على الوساطة لدى المؤسسات ورعاية المصالح الشخصية في قلب جهاز الحكم . ولن نتخلص من ذلك الا بتفريق السلطات . وبالحد من الدورات البرلمانية . فاذا اقتلعنا شجرة جمهورية المحاسيب من جذورها فلا شك أنها ستذبل سريعاً . ولا بد من هدم ذلك النظام بالرغم من أننا لا نعلم بأي نظام نستبدله . يجب أولاً هدمه حتى نضمن ، ولو الى حين عدم قيام نظام فرنسي رجعي أو روسي .

ولنعترف بفضل ديغول الذي هدم النظام القديم ، والذي تمكن وحده من أن يبعد ، الى بضع سنوات نظام « فيشي » ونظام « السوفييت » وعلينا اذن أن ننتهز هذه الفرصة التي أتاحها لنا ديغول وأن نقبل من باب اللياقة وحسن التصرف ، لامن باب الاقتناع ، كل ما من شأنه أن يطيل من حكمه . ذلك لان مساندة ديغول وتأييد نظمته والهيئات التي اختارها ، مما يبعث فينا الامل في وساطته الشخصية عندما يحين الوقت . كما أنه مما يمهّد لنا السبل نحو بناء المستقبل ونحو اشتراكية كاملة .

ان صياغة التقارير الدستورية قانونا ، لم تثبت فى حد ذاتها أية فائدة لكونها قابلة للتغيير بسهولة . ولكن الأمر يختلف فيما يختص بالنظام الانتخابى . ومصلحة الاشتراكية الوطنية تحتم التمثيل النسبى الذى يكون فى مصلحة الشباب المغلوب على أمره فى البلاد . ويحتم أيضا ألا يطغى صوت عمدة « اسوار » أو « بوجيه - تينه » على صوت المدن الكثيرة والمناطق الصناعية . وبذلك يمكننا أن نهذب السياسة الفرنسية ونخفف من العبء الثقيل الذى تنوء تحته الدولة من تضخم موظفى « الاقاليم » . حتى لا تقع مرة أخرى فى فوضى نظام المقاطعات .

وبعد فترة من الزمن ، وعندما ننجح فى فرض فكرة الاشتراكية المستقلة سندرك أن الوقت قد حان لمنح الدستور للبلاد . ولن ينتج عنه أى نوع من مشكلات الحالة الحاضرة . وكما فعلت الجمهورية الرابعة يحاول ديجول ، بنوع من حسن الادراك أن يجد حلا لهذه المشكلة : كيف يمكن القيام بعمل جماعى موحد ، على أساس آراء منقسمة ؟ بيد أن هذه المشكلة تبدو سهلة ميسورة اذا اتفق الاشتراكيون مع باقى الاحزاب الفرنسية على بناء اشتراكية خالية من البدع الفلسفية ومهمته بالمصلحة العامة . وكل حكومة رياضية أو برلمانية تمثل ٧٠٪ من الفرنسيين أو أكثر ستضمن لنفسها الاستقرار والقوة . ثم ان الامر الهام ، هو أن تكفل حرية الرأى وحرية العقيدة مع حماية النظام الاشتراكى من عودة الأقلية الرأسمالية .

من المجتمع الفرانكو - افريقى

قد لا تكون المسألة سالفة الذكر مسألة عاجلة . ولكن ما يلزم دراسته فورا هو تلك التقارير السياسية الفرنسية - الافريقية وهذا الموضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستقبل . فان شبابنا الحائر بين أنواع الزعامات المختلفة والآراء المناوئة للاشتراكية والوطنية لا يصدق غالبا أن رفاهيته ومستقبله وسلامة نقدنا الخارجى مدفون تحت عشرة ملايين من الكيلو مترات المربعة من الاراضى الفرنسية - الافريقية .

ومما لا شك فيه أن الطلبة السود الذين نعرفهم ، والذين هم في أغلبهم من المركسيين سيحكمون بلادهم في مدى عشر سنوات . وانه لا النيات الطيبة ولا الاستثمارات الوطنية والأوربية يمكنها أن تمنع أفريقيا أو على الأقل افريقيا الفرنسية من التطلع الى موسكو ..

— لان جميع الشباب ضدنا

— لان شرنا هو شر سياسى

ولان اقتصادياتنا مهددة بالتوسع الانتاجى الروسى الضخم — ولان القروض والامدادات الروسية والبولونية والتشيكية ستمكن النفوذ الشرقى من أن يسير على قدم المساواة مع النفوذ الغربى فى أفريقيا .

.... الا اذا طبقنا وسائل العدو بعد تهذيبها . تلك الوسائل الاقتصادية بالطبع وكذلك الوسائل السياسية والدستورية .

ولم تصبح تلك الوسائل ملكتنا لنعدو الا لاننا تحولنا بغتة عن طريق تطور الشعوب الملونة . بينما كنا نحن أول شعب عمل على ايقاظ الامل فى التطور لدى الجماهير الافريقية — الآسيوية . وأول من دفعها لتحقيق أول قفزة الى الامام . ومثال ذلك ، تنظيم دلتا تونكان ، وتحويل شمالى ساحل العاج الى بلد زراعى .

على انه لا ينبغي لنا أن نتردد فى تشجيع الاشتراكية الافريقية . وفى الوقت نفسه يجب أن نعمل على اعداد الاشتراكية الفرنسية . كما لا يجوز لنا أن نتردد فى أن نختار للمجتمع — الفرانكو — افريقى — علما غير العلم ذى الالوان الثلاثة . وحكومة أو اتحادا فيدراليا مبنيا على أساس سليم . كما لا يجوز أن نتردد فى تعيين وكلاء من السود أو المسلمين لوزارة الخارجية أو لحامل الاختام . ثم انه يجب ألا نتجاهل رأى رئيس مجتمع ليس من أصل فرنسى . وهل كان ستالين روسيا ؟ .

على أن فرنسا التي تزيد مساحة نفوذها على عشرة ملايين من الكيلو مترات ، تلزمها نظم اشتراكية متنوعة ولو كرهت أرواح « مورا » وخلافه كما هي الحال في الجمهوريات السوفييتية ، ولاسيما في روسيا .

ولبناء اتحاد جمهوريات اشتراكية فرنسية يجب علينا أن نتغلب على المقاومات الشديدة التي ستواجهنا ولاسيما تلك التي تحدث فيما وراء البحار . لأنها ستكون أكثر قوة وتعصبا . ومن واجب فرنسا بل من واجب اليساريين الحقيقيين محاربة سلطان الدين الزائف والسلاليات والرجعية والهمجية التي تتربص لأفريقيا كلها خلف أجزاب السود المتطرفين وغيرهم .

يجب على فرنسا أن تفعل ذلك ، لامانتها على مبادئها الوطنية وعلى رسالتها الأفريقية . ولأن « الاستقلال » الذي يقوم في الجزائر أو السنغال على أساس التعصب ضد فرنسا فقط ، وليس على أساس تاريخي واقتصادي علمي سليم ، ولا يخدم إلا التكتلات السوفييتية ، ويمهد لها السبيل .

ومما تقدم نستخلص شرطين أساسيين لقيام مجتمع فرنسي أفريقي سليم .

— مساواة مطلقة يؤيدها الدستور .

— شدة لاتخمد نحو الزعامات المناهضة لفرنسا كالزعامات العنصرية والدينية والانفصالية من أى نوع .

وجملة القول ، فانه تعوزنا « هيئة » اشتراكية تكون بمثابة اتحاد فيدرالى من النوع اليوغسلافى أو على نظام الولايات التي تربط بينها الروابط الفكرية أكثر مما تربط بينها النصوص الدستورية . وهل كانت غينيا تتمنى شيئا آخر غير التي حصلت عليه الآن ؟ ! .

الانتاج

مبادئ

اننا بحكم تكويننا ومناخنا قوم عمليون . وربما يبدو أحيانا خلاف ذلك . والسبب يرجع لظروف ماضينا الاقتصادي . وكل نظرية اقتصادية صعبة تبدو لنا غير قابلة للتطبيق تقريبا ولو مدة من الزمن : فالرجل التحرري يجب أن يعترف بأن حالة نقدنا الأجنبي تحتم فرض بعض القيود على تحويل العملة وعلى المبادلات الدولية ومثله في ذلك مثل الرجل الاشتراكي الذي يجب أن يقتنع بأنه بدون ادارة متخصصة شريفة لا يمكن الدولة أن تنهض بالصناعة الفرنسية .

وقد خصصت الصفحات التالية لدراسة التوجيه السليم للانتاج الضروري وللصناعة والزراعة والتجارة . ولم نراع فيها التنسيق « تنسيق الحديقة الفرنسية » ، وإذا كان لا مناصر من أن نعمل مؤقتا وماضينا مشوب بالفوضى الضاربة أطنابها فمن المستحسن أن نضع بعض المبادئ . وأن نستخلص منها كل النتائج العملية لآجال قصيرة ، ولآجال طويلة .

واننا ، بوصف كوننا اشتراكيين ، نرى في الاتفاق آخر مراحل النشاط الاقتصادي ونختلف في ذلك عن الفاشست في سنة ١٩٣٠ ، وعن بعض السياسيين السابقين للعهد الماركسي ، أولئك الذين يعتقدون أن الانتاج يجب أن يخدم أولا الاستقلال السياسي (اعتماد الأمة على مواردها) والقوة العسكرية والكرامة العمالية للدولة (الاستالينية) .

ونحن جميعا ، ما عدا الأحرار نرجو أن توجه الاتفاق الى الصحة العامة والحاجات الرئيسية . وان نستقل عن الأموال الخارجية . ولا يختلف اثنان على سخافة توفير الكحول مقابل أزمة في الاسكان أو نقص في أحواض السباحة أو الساحات

الرياضية . ومهما يكن الامر ، فان الشيء ، غير المستساغ هو
فوضى الدعايات الخاصة والبيع بأى ثمن والايرادات المالية التى
تحقق الرأسمالية .

ويدعونا ذلك الى اسـ استعمال كل الوسائل لتوجيه
الانفاق كما يلى : -

- توزيع عادل للدخل الفردى مع توفير الحاجات الأولية
الرئيسية (من المأكل والسكن ، والرياضة الشعبية ، والمواصلات
الاقتصادية) مقابل الحاء من الكماليات .

- الرقابة على دور النشر الخاصة والحد منها والتوسع
فى النشر بوساطة الدولة وتهذيب القراء .

- تخفيض الاسعار باحتكار الدولة للسوق المالية وتنشيط
حركة جزء كبير منها بعد تأميمه .

قوى لزاما علينا أن يسير الانتاج وفقا للاستهلاك . فاذا
أردنا أن نستهلك كثيرا ، فعلىنا أن ننتج كثيرا . وحتى لا يثوب
الانتاج المرتفع الى فائض يخدم النظام الرأسمالى ، نظام الفوضى ،
النظام المعقد غير القابل للاشراف يجب اتباع ما يأتى : -

- اجراء دراسات عامة عن الأسواق المحتملة وبحوث
تفصيلية .

- مشروع رسمى للدولة يحقق تأميم الأسواق المالية ومنشآت
أخرى كثيرة ، بدلا من قصاصات الورق الخاصة بمشروع
السنوات الخمس تلك التى يمنحها ايانا شارع «مارتينياك» .

والانتاج المرتفع يستلزم استثمارات مرتفعة ثم انه
لا يمكننا الاعتماد على السوق النقدية وحدها لامكان تنفيذ تلك
الاستثمارات . وأتينا نغالى كثيرا فى تقدير دور الادخار الرأسمالى
الخاص فى الاستثمار علما بأننا نشجع الادخار على حساب
العدالة الاجتماعية باعفائها من الضرائب مثلا .

وان استثمارات الدولة ، والسوق المالية والمشروعات
المختلفة الخاصة بالتمويل الذاتى ، ستظل محتفظة بالمركز الأول .

ويجب ألا نعتد كثيرا على المشروعات الخاصة « التمويل الذاتى » أو على السوق المالية « بنوك الاعمال » لتأمين الاستثمارات المطلوبة ولتنسيقها مع خطة الدولة ومع سياستها الاستهلاكية.

واننا لنعلم علم اليقين انه من الاخطاء الجسيمة والاجرامية التى ترتكب فى توجيه الاستثمارات توجيهها يعطى حرية التصرف للرأسمالى : الذى لايهتم بمصلحة المجموع والذى لا يملك أى قدر من المعلومات العامة . والذى هو عاجز عن أن يوفق بين مصلحته ومصلحة جاره . ونتيجة لبعض أخطاء الاستثمارات نرى تضخما فى صناعة الادوات المنزلية الكهربائية ونقصا فى صناعة المهمات والامدادات . ثم انه فى بلجيكا نقص فى انتاج الفحم وهكذا .

ونحن نعرف حق المعرفة من بين حالات الاستثمار التى تخضع لاعتبار واحد شيئا واحدا ، هو الكسب المادى فقط مع التهرب من دفع الضرائب ومع التلاعب فى الأسعار ومع مخالفة قوانين الأجور والأسعار مثال ذلك استثمارات مستودعات الخمور والتوسع فيها والمضاربات العقارية والمنشآت التى تشغل القاصرين ، وصغار السن ، والتى تباع بدون « فواتير » .

وبالجملة فان الاستثمارات هى من اختصاص الدولة تراقبها وتشرف عليها بتأميم المصارف « البنوك » « بنوك الاعمال » أو بالغائها ثم تدعمها (بالتمويل الذاتى) من الارباح التى تحققها المؤسسات المؤممة ، من الادخارات الوطنية .

على أنه من شأن زيادة الاستثمارات المخصصة للانتاج والاستهلاك المرسومين أن تساعد على توزيع أجور هائلة يذهب جانب منها الى الاستهلاك المتزايد والجانب الآخر الى الادخار الوطنى والادخار الذى يستخدم فى الأغراض العاجلة . (ملاحظة: ويجوز استخدام جزء من الادخارات المخصصة للأغراض العاجلة فى تمويل الصناعات الفردية الخاصة المصروح بها دون ضمان من الدولة ، تشجيعا للتنافس والابتكار فى الميدانين العلمى والفنى بنوع خاص) . والاقتصاد مرهون بالسير سيرا توسعيا شاملا .

والغرض الرئيسى من ممارسة التجارة الخارجية هو

الاستهلاك أيضا . ومن حيث المبدأ لا يجوز الاعتراض على استيراد بضائع مصنوعة في الخارج بنفقات أقل منها في فرنسا إذا كان فرق السعر ناتجا من استعداد طبيعي لدى البلد المنتج في أن ينتج بضائع أجود من بضائعنا أو بأسعار أرخص من أسعارنا (لوفرة خاماتها أو لانخفاض المستوى المعاشي فيها أو لانخفاض نفقات القوى المحركة) .

ومن السخف أن نخصص فرنسا في صناعة المنسوجات الطبيعية لأننا بذلك نضع فرنسا في ميدان سباق مع الهندوس الذين يتضورون جوعا .

ولكن من المعقول أن نحسن الزراعة مؤقتا لأن تخلفنا في هذا الميدان يرجع إلى الأخطاء أكثر مما يرجع إلى عدم استعدادنا الطبيعي للزراعة . ثم إن في إطلاق حرية التبادل الزراعي تعجيلا بالهجرة الريفية واستحالة للتمويل الذاتي مما يتعارض مع الغاية المنشودة التي تنحصر في مساندة زراعتنا للعالم الحديث وللتطور النوعي لاستهلاكنا ولإمكانياتنا فيما يختص بالتصدير .

وجملة القول فإن مساوئ الماضي لم تؤثر في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الفرنسي بقدر ما أثرت في قطاع التجارة الخارجية .

وباغفاننا نظرية اعتماد الدولة على مواردها . وفي اعتقادنا أن من مصلحة فرنسا أن تنتج الآلات الإلكترونية بدلا من المنتجات القطنية وأن منافستنا للمنتجات الخارجية مرغوب فيها ، من باب التطور ، ولا سيما فيما يختص بالمنتجات التي تمتاز فيها بتفوق طبيعي ، نتيجة لكل أولئك ، تبين لنا في سنة ١٩٥٩ أن توجيه الإنتاج لم يكن معقولا ولا مقبولا ولا سليما فضلا عن تأثير احتياطي النقد . وعلى ذلك ، يجب العمل على نطاق واسع لتطبيق الحقيقة الواقعة على العلم .

وفي نظرنا أن المنافسة الدولية من شأنها أن تخدم وسائل الضغط والمقارنة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي - حتى يمكن الأخذ ببعض الاعتبارات فيما يختص بنفقات الإنتاج . ويتمسك الاشتراكيون الحقيقيون بهذه النظرية التي لا تجد

تأييدا من الاشتراكيين الوطنيين والاستالينيين (بالنسبة الى ستالين) .

ويتطلب الاستهلاك اشرفا دقيقا على المؤسسات المؤممة ومما يساعد على ذلك ايجاد نوع من المنافسة الداخلية كالنظام اليوغوسلافي فضلا عن المنافسة الخارجية . لازم أى نوع من التساهل فى ظل النظام الاحتكارى يعود بالضرر سواء اكانت المؤسسة اشتراكية ، أم رأسمالية كما أنه فى النظام غير الاحتكارى مهما كان وضع المؤسسة ، يخشى من التكتلات التى تسبب استغلال حرية الاستهلاك مما يعتبر فى دولة اشتراكية تأمرا على النظام والمجهود .

وهنا مصلحة الاشتراكي الذى يرغب فى تنظيم مسئولية رؤساء المؤسسات المؤممة (توقيع الجزاءات المهنية والجزاءات التأديبية) تلك المسئولية المعمول بها فى البلاد الديموقراطية الشعبيةوالتي تنصب على كثرة الانتاج ، بغض النظر عن جودته ، ومصلحته أيضا فى تنظيم المنافسة الخارجية والداخلية .

على أنه يجب أن نبني اشتراكيتنا ، لا على أساس التجارب الفرنسية ، ولا التجارب الغربية ، بل من واقع وحيننا وطبيعتنا لا منقولة عن الغير ولا مضروبة فى غير فرنسا .

وفى الصفحات التالية نعرض الخطوط العريضة لذلك البناء .

الانتاج الرئيسى

بعد الحرب الأخيرة ، تقدمت الصناعات الرئيسية فى غربى أوروبا تقدما كبيرا . وبنوع ملموس ، فى القطاعات المؤممة .

وصناعة الفحم فى فرنسا ، على الرغم من جميع العقبات الفنية والرأسمالية تمكنت من النهوض ومنافسة الصناعات الأجنبية فى الكمية والاسعار . وفى الجزء المجاور لنا ، من بلجيكا تعطينا المؤسسات الرأسمالية مقياسا عظيما للكفاية .

وكذلك انتاج الكهرباء والغاز فى فرنسا قد حقق لنا تقدما

سريعا وتفوقا على منافسينا الأوربيين الرأسماليين . وإيطاليا نفسها قد أمكنها ان تقيم صناعة بترول وغاز طبيعيين تهدد رءوس الأموال العالمية في الشرق الأوسط وفي بلاد المغرب . ولا يفوتنا أن نذكر هنا ذلك النجاح الذي أحرزته مؤسسات الدولة G. N. T. A. « وفولكسفاجون » و « ورينو » . وكذلك منافسة صناعة الطائرات الفرنسية ونذكر منها : « إيرفرانس » للصناعات الخاصة البريطانية والأمريكية .

ومن جهة أخرى فان انعدام الكفاية في القطاع الخاص وافتقاره الى الأبحاث العلمية كان سببا في تأخر صناعة المهمات في فرنسا وفي عجزها عن تلبية الطلبات الداخلية والخارجية . أما في القطاع المؤمم فالأمر يختلف نسبيا لمقدرته على الابتكار والبحث ولو اتبعت فرنسا النظام المعمول به في مصانع « ريجي رينو » (قسم الماكينات والأدوات) لما حدث ذلك القصور أو التقصير .

على أنه في بلاد أوربا كلها ولا سيما في فرنسا ، توقف المشرع في نصف الطريق وظلت المهمات الرئيسية ملكا للأفراد الذين تحولوا الى اقطاعيين يقفون في وجه الدولة ويفرضون سيطرتهم عليها اقتصاديا وماليا وسياسيا أيضا . والفرنسيون لا يشعرون بتلك السيطرة وبذلك التحكم . وذلك لعدم وجود من ينبههم الى ذلك من الفنيين الذين يملكون بعض الشجاعة للوقوف في وجوه أولئك الاقطاعيين . وليس الاتحاد الاحتكاري الخاص عملا انسانيا . وليست كذلك ، علاقته بالأوساط السياسية والإدارية . اننا نرى رجال صناعة استخراج المعادن وصناعة الحديد والصلب وصناعة تحويل البترول يشتركون مع الحكومة في جميع المفاوضات الاقتصادية ويفرضون عليها آراءهم غالبا حتى لو كانت تلك الآراء ضد المصلحة العامة . ثم ان الاقوياء منهم يحصلون على نصيب الأسد من قروض الدولة . وبذلك تفقد الدولة حرية الاختيار بين الاستثمارات العاجلة وغير العاجلة والمثمرة وغير المثمرة . كما أن السوق المالية تصاب بالارتباك نظرا لاهمال الدولة اياها . ولعدم اهتمامها بها نتيجة لتدخل الاقطاعيين في شئون الجهات المختصة عن طريق المفاوضات والمناقشات والبحوث .

وحتى الآن لم ينجح موضوع تحديد الأسعار بوساطة الحكومة في خلق ادارة سليمة فعالة للصناعات الرئيسية . فاذا رفعت الأسعار بحيث تحقق ارباحا هامة فتكون النتيجة عدم امكان الحكومة الاعتراض على التمويل الذاتي او على تصدير رؤوس الاموال التي كانت في وقت من الأوقات غير مرغوب فيها واذا خفضت الاسعار ، حماية للمستهلك ، تعرضت الحكومة لهجوم المنتجين الذين سيحاولون في هذه الحالة أن يعوضوا العجز الذي يطرأ على أرباحهم على حساب دافع الضرائب والمستهلك برفع الاسعار .

والسوق المشتركة واطلاق حرية التبادل لا يسمحان بتوجيه الصناعات الرئيسية على اساس سياسة تحديد الأسعار . وقد لجأت الحكومات الوطنية الى استبدال امتيازاتها بنوع من اطلاق الحرية الاطلاق الزائف ، الذي يحتمل أن ينقلب الى اتفاقات تتم بين المنتجين الأوروبيين لزيادة أرباحهم .

وفضلا عن أن الديموقراطية المعمول بها في أوروبا تتعارض مع التمويل الذاتي الموجه فإنها توشك أيضا أن تفقد الغاية المطلوبة منها . وهي تحقيق منافسة سليمة .

ان تأميم الصناعات الرئيسية التي ما زالت تحت النظام الخاص دون أن تتعارض مع سياسة التنافس الاوربي السليم يمكنه مع ذلك من أن يتفادى من الاتفاقات التكتلية ويضمن للحكومات الوطنية وصايتها على اقتصاديات البلاد .

ثم ان توجيه الاستثمارات في المؤسسات الخاصة ، في أفريقية وفي الخارج لهو الامر الاكثر صعوبة لان شركات الاحتكار الفرنسية متأثرة بالاعتبارات الخاصة وبالدخل المالي السريع وبالروابط التي تربطها بالشركات أو المصارف (البنوك) الانجلو ساكسونية ، والايطالية والالمانية ، فهي لا تهتم كثيرا بالمؤسسات التي اعتادت تحمل أعبائها المالية وابعاء السياسيين من حاملي الاسهم .

ومن ناحية أخرى فانه بعد أن عرفت الاموال الروسية طريقها الى فيتنام الشمالية وسورية ومصر . والى كشميس والى دول متدهورة كثيرة ، بعد ذلك فان الرأسمالية الفرنسية ستتردد في

منح الثقة الى « كيه دورسيه » فى أن يختار استثماراته • ولكن
اخطاء الماضى لا تبرر فوضى الحاضر • اذ يجب ألا تعترض بعض
مصارف الاعمال ، نتيجة لمخوفها ، أو خضوعا لرغبة بعض
المساهمين ، على قرار تتخذه الحكومة وترى فيه بعد دراسة دقيقة
ولأسباب تخفى على مصانع « بيشينيه » انه يجب الاستثمار فى
الكونجرى بدلا من البرازيل • ولذلك فاننا نفضل أن يكون مكتب
اعمال المذجم بشركة F. O. M. فى موكتا الحديد Mokta el-Hadid
ومصانع « رينو » فى « ستروين » •

وبانتاميم وحده تستطيع الدولة أن تحدد مشكلاتها وبرامج
أعمالها •

ولا توجد اليوم فى النظام الرأسمالى غير حقيقة واحدة هى
ظهور بعض القوات الخفية الدائبة التعبير والتي تتشكل منها ادارة
المؤسسات التى نجدها دائما فى مفاوضات مع حكومة استثنائية
منقسمة مغلوبة على أمرها •

أما فيما يختص بالتجارة الخارجية فان ضعف الدولة فى
هذه الناحية لهو أكثر وضوحا ، تمنح اعانات مالية هائلة الى مصدرى
المهمات ، على حساب دافع الضرائب ، دون أى اشراف على سلامة هذا
الاجراء وقد يبرر هذا العمل ضرورة تغطية العجز فى العملة الأجنبية
ذلك العجز الذى أوجده الاقطاع المستهتر على حين أن ألمانيا وانجلترا
بالرغم من الاحتياطي الهائل من الذهب والعملات التى يملكها كل
منهما الا أنهما تستهلكان بنسبة احتياجاتهما كميات كبيرة من
المنسوجات الصناعية • أما الادارة الفرنسية فلم تستطع اطلاقا أن
تفرض الاستغناء عن كميات الصوف والقطن و (الكاو تشوك) الطبيعية
الهائلة والاستعاضة عنها بالمنسوجات الصناعية • واذا استمرت
الحال على هذا المنوال فاننا سنظل متأخرين عشر سنوات •

ولكن ماحيلة جمهورية المحاسيب ازاء « ميشلان » ونقابة
الصوف ؟ لايسعها الا ان ترجع مرة أخرى الى دافع الضرائب فتلجأ
الى تصدير المنسوجات الصناعية (غير الطبيعية) نتيجة للتبذير
وضعف سلطة الحكم ، ومرة أخرى يدفع الأجير • أما السادة فى
الشمال وفى « سانت أتين » فهؤلاء يعيشون فى رفاهية بدون مجهود

جسماني أو ذهني . وربما كان ذلك أخف وطأة من استبدال شركات البترول الانجلو ساكسونية في فرنسا ، تلك التي لا يمكننا مهما حاولنا أن نقنعها بأن تكرر طنا واحدا من البترول المستورد بدون موافقة الشركة الأم (بترول الاتحاد السوفيتي ، وبترول رومانيا ، مثلا) ومن يدري فقد يأتي في الغد بلا ريب ، دور بترول الصحراء .

وعلى الرغم من كل تلك المساويء فإن المؤيدين للنظام الرأسمالي والاقتصادي والموظفين الرسميين يفضلون جميعا علاج الموقف بسياسة الاقتناع . وعلى كل حال فإن اقناع مجلس ادارة مؤسسة كبيرة بأن تتنازل عن مكاسبها للمجموع لا يقل شأنًا عن اقناع النمر بأن يأكل السلطة المطهورة (المسلوقة) . وتكون النتيجة في آخر الأمر أن تعرض الوسائل القيادية التي تتطلب اشرافا مستمرا على حشود الموظفين الرسميين المسؤولين عن مراقبة الاسعار والارباح والاستثمارات وتعقب المزورين والمدلسين الخادعين ، وتهريب الاموال والاتفاقات الاحتكارية والارتباطات الخفية مع الخارج .

وهذا النوع من الاشراف ليس عمليا اذ أن الاتفاقات الاحتكارية والتدخل السياسي يحولان دون تنفيذها تنفيذا فعالا . بل انهما يضربان عرض الحائط بالتعليمات التي تصدر عن السلطات في قصاصات من الورق . ولماذا كل تلك الحشود من البوليس الاقتصادي من أجل حفنة من اللصوص على حين أنه من السهل عدم ترك زمام الامور بين أيديهم ؟ ولماذا كل هذا المجهود في اصلاح الرأسمالية التي تشبه الآلة العتيقة . تلك الرأسمالية التي تنفق وتستهلك كثيرا . وتفقد أكثر في ميدان التنافس مع الاشتراكية ؟ .

أما امتيازات النظام الرأسمالي المعمول به في شركة «بيشينييه» فلا فائدة منه اذ أنه يسير على منهج النظام المعمول به في مؤسسات «رينو» و E. N. I. على الرغم من ضخامة تلك المؤسسات وأهميتها ونظام التأمين لن يغير من نظامها الفني ولن يؤثر في دخلها ولا في موظفيها . كل ما في الامر يستبدل مجلس ادارتها الخاص المكون من الأقارب ، ويكلف مائة مليون سنويا ، بآخر ، شعبي عام ؛ لا يكلف أكثر من عشر قيمة النفقات وبذلك تلغى قوة اقطاعية تقف

عقبة كأداء ، أمام كل تنظيم اقتصادى أو مالى ونوجد وفاقا بين الاشتراكيين وبين مواطنيهم . وفى نظرنا سيكون ذلك أفضل وأهم من مصالح حفنة حقيرة من الطبقة البورجوازية ، أفضل وأهم بمقدار ألف مرة .

الصناعات الخاصة بالتحويل

بعض تلك الصناعات مركز تركيزا قويا وفى رأينا أن مشكلاتها الى حد بعيد مشكلات الصناعات الرئيسية ويبين ذلك بوضوح فى صناعة السيارات وصناعة المنسوجات الصناعية والكيميائية . ان الكيان القانونى لتلك الصناعات يحتوى على عدة مساوئ فضلا عن أن الدولة ليست حرة فى فرض معاونتها الفنية والمالية لها وتنظيم درجة التركيز التى تلزمها ومن ناحية أخرى يصعب على الدولة الاشراف على استثماراتها فى الخارج .

ونتيجة لذلك يحدث تبذير فى الاموال وتدليس وغش وتهريب فى رؤوس الاموال وفوضى فى نظام التصدير . وفوضى نظام التصدير محصور فى أن تلك المصانع تعتمد قبل كل شئ على التوزيع المحلى الأكثر فائدة لها وتلقى مهمة التصدير العقيمة على عاتق الآخرين . ولا سيما فى مؤسسة رينو . ثم ان هناك مبالغ لا يستهان بها تصرف من الارباح على الحصص والاسهم والاقواق بدل أن تستثمر استثمارا سليما أو توزع على العمال حتى تساهم فى حل المشكلة الاجتماعية وترفع من نسبة الاستهلاك للمواد الغذائية والاحذية والدراجات وتحد من طلب الخدم ومعاطف الفرو الثمينة والكماليات الاخرى . وعبثا نحاول أن نجد ميزات فى الكيان القانونى الحالى لتلك الشركات نظرا للمساوئ المتقدمة . والمعروف أن شركتى « رينو » و « فولكسفاجون » تتمتعان بإدارة تستحق الاعجاب وتحققان أرباحا عظيمة ولكن لامجال للموازنة بين انتاجهما وانتاج الشركات المنافسة لانه أحيانا يرتفع وأحيانا أخرى ينخفض تبعا لجهاز المهندسين المعنيين بالامور والموظفين الذين يعملون فى كل مؤسسة . ان التأميم لن يغير من الامر شيئا وسيظل التنافس الفنى قائما على شكل مباراة اشتراكية . وكذلك المنافسة التجارية التى ستظل قائمة ، كما هى الحال بين الشركة العامة

وشركة B. N. C. I. وهما مؤممتان . وليس هناك أى دليل يثبت تفوق شركة « بيجو » التى يديرها الاقارب والمحاسيب على شركة « ليه فيسو » بل على العكس ان هذه الأخيرة ضمان للتخصص وعدم الجشع والاحترام التام للوائح المالية والمشروعات المرسومة ، فضلا عن انها تعمل على المصلحة السيكلوجية والمصلحة السياسية السالف التنويه عنهما .

وليست كل مصانع التحويل مركزة ، كما هى الحال فى صناعة السيارات - وصناعة المنسوجات الصناعية . وتصنيع المنسوجات الطبيعية والجلود والمنتجات المعدنية الصغيرة والاعذية يتم بوساطة مؤسسات كثيرة يديرها الاهل والاقارب . فهل من المرجو أو من الممكن تغيير الكيان القانونى لتلك الشركات فورا وتأميمها ؟ أظن أن ذلك ليس كذلك . وعلى اية حال فان تلك المؤسسات متوسطة الاهمية ولا تخلو من المساوىء التى تنسب الى الصناعة كلها . ثم ان تلك المؤسسات المتكتلة على هيئة نقابات وطنية لها نفوذ عظيم فى قطاع باريس وهى تسيطر على الصحافة وعلى الرجال السياسيين المحافظين وتسهر على الدفاع عن مصالحها وعلى الامتيازات التى تتمتع بها وهى استغلال المستهلك ودافع الضرائب استغلالا دائما تحت ظل قانون حماية الانتاج المحلى فى الداخل والخارج . ثم ان التكتلات المهنية وارتفاع الاسعار والاعانات كل أولئك ، مما يضمن حياة هنيئة للبورجوازيين المدللين الاثرياء الذين لا يطمعون الا فى استمرار الحال . وفى الحالات الحسنة تسمح تلك النظم ببيع بعض المنتجات بأسعار تصل أحيانا الى ثلاثة أضعاف سعر التكلفة (الادوية مثلا) . وفى الحالات السيئة ، عندما يتعرض الدفاع (المنسوجات) تضمن ارباحا تتردد بين ٥٪ و ١٠٪ على صنوف يعرضها الخارج بخضم يصل الى ٥٠٪ .

والذى يهم هنا هو كيان المصانع غير السليم ويتبع ذلك غلاء المنتجات بصفة عامة بقدر أهمية موضوع الارباح الفادحة . ونظام حماية المنتجات المحلية ذلك الذى يمكن الجميع حتى الاغبياء من أن يعيشوا عيشة مرضية وفى مأمن من الافلاس ، هذا النظام لا يؤيد نظرية التركيز الصناعى والقوة الانتاجية وحب المعارك فى ميدان الاسواق الخارجية وهذا هو مسيو « ديبون » فهو رجل من رجال

الصناعة يدير بدون عناء المصنع الذي تركه له جده ؛ وهو محوط
باصهاره وحفدته الذين يضمن لهم مرتبات كبيرة . واذن ؛ فلماذا
يندمج مع مؤسسة مسيو « ديران » لتكوين منشأة أكبر وأكثر
انتاجا على حين أنه سيعجز عن فرض نفسه وفرض نفسه . كما انه
سيعجز عن توزيع الارباح كيفما شاء ؛ لماذا اذن كل هذا على حين
انه يمكنه بسهولة أن يتفق مع مسيو « ديران » فى داخل النقابة
على تفادى المنافسة الهدامة وعلى الاعتراض على الاستيراد من الخارج
ولكن هذه الصورة المبسطة لا تنطبق على كل فروع صناعة التحويل
على أنه حسب الخبرة والاحصاءات يمكننا أن نتبين أن مصانع التحويل
الفرنسية ليست ، بوجه عام ؛ مركزة التركيز الكافى ومنتصها
الادارة السليمة .

اذن فكيف نعالج الامر ؛ يجيب المدافعون عن الرأسمالية
بنفس الجواب المعتاد : التسليم بالأمر الواقع والاقتناع . وبهذه
السياسة تمكن هؤلاء القوم حرصا على الامتيازات التى يتمتعون بها
من أن يحرزوا تقدما متواضعا فى الانتاج فى السنوات الاخيرة
فتخلفنا عن كل من بريطانيا وألمانيا . ولكن مبدأ الاقتناع ليس
كافيا . وان القائمين بعلاج الاقتصاد الفرنسى ربما يعرضون عدم
الانسياق وراء السوق الأوروبية المشتركة لأملهم فى الوصول الى
غايتهم خلال ربع قرن اذا لم يحدث غزو سوفيتى يغير الامور فجأة .
وبإطلاق حرية التبادل لازعاج صناعتنا على أن تتطور
تستنزف جميع الاموال المخصصة للاستقرار . ولانقاذ آخر أرضتنا
من النقد ، يحدث أن تقفل الحدود ويوقف التطور والاصلاح . ولما
يتحقق لنا بعض الاحتياطي من النقد نتيجة لاعانات التصدير
والاستعطاء تعاد تلك التجربة . . . لمدة ستة شهور . والفكرة هنا
سليمة لانه ليس من المستحب أن تتولى السلطة نفسها البناء
الصناعى وحدها فى جميع القطاعات . وعلى التحرريين أن يجدوا
حلولاً فيما بينهم تمهيدا للاشتراكية . ومن المرغوب فيه أن تتبع
القطاعات غير المركزة تركيزا كاملا الطرق القديمة التحررية فى
نطاق أوربي . هذا هو الاتجاه السائد فى الوقت الحاضر . ولكن
هل من المنطق أن نرغم المؤسسات الصغيرة على التحول والتطور
بدون أن نهىء لها الوسائل اللازمة لتطورها ؟ .
هل من المعقول بنوع خاص أن نتجاهل سياسة التوظيف

فى تضخم الاجور والمرتبات ؟ وهل من المعقول أن نتحدث عن التحويل والتطور على حين أن أزمة السكن شلت حركة الايدى العاملة ؟

اننا لا نلوم مسيو « بيتاي » على سياسته الاوربية . ولكننا نلومه لانه لم يدخل فى حسابه موضوع زيادة تعداد الدولة حتى كان يمكنه أن يعالج النتائج السيئة والمناهضة للاشتراكية ويتفادى من السيطرة الاقتصادية .

وترى أوروبا المتحدة أن سيكون هناك توازن فى رصيد الحسابات ولكننا نحن لا نرى هذا التوازن الا اذا تحققت لنا ارباح بالاسترلينى أو بالدولار اذ أن حسابنا سيكون مكشوفاً لدى السوق الاوربية المشتركة مدى مدة من الزمن . وهذه الارباح لا يمكن تحقيقها الا بالضغط على الاقطاع (الصوف - القطن - الكاوتشوك البترول - القصدير) وذلك لا يتم الا - بالاشتراكية وحدها . بل ان تلك الارباح لن تتحقق الا بتنظيم التصدير (صناعة السيارات مثلاً) وبرسم خطة شاملة للاستثمارات وذلك لا يتم أيضاً الا بالاشراكية بعد سقوط النظام القياى وسقوط مذهب الاقتناع .

وقد يحتاج الامر الى العودة المؤقتة الى النظام التحررى . ولكن هذا لا يحول دون وضع تشريع خاص من شأنه أن يصل بنا الى الغرض المطلوب وهو تركيز المؤسسات لارءوس الأموال فقط .

وبوساطة الضرائب وأسواق الدولة نستطيع تدعيم الشركات الهامة المناهضة على حساب مؤسسات المحاسيب والأقارب . ثم ان الشرط المعقول لذلك التركيز هو العودة الى الموضوع السابق وهو الخاص بالانتاج الرئيسى .

فاذا فصلنا هيئات مؤسسات التحويل وسلمنا ادارتها الى موظفين معينين كهؤلاء الذين حققوا نجاحاً لمصانع « ميشلان » و « أوجين » و « الفرنسية للبترول » فانه يمكنها ، رغبة منها فى التطور أن تخضع لاشراف الدولة بعد تغيير مجلس ادارتها وشراء أسهمها مقابل سندات على آجال طويلة .

ثم انه لكى يكون موقنا خاليا من اللوم نرى أنه من الضرر أن نعمم الاشتراكية والتأميم . وقد أثبت التشيكيون أن صناعة الكريستال « بوهيم » وصناعة السينما لم تكن غير موفقة تحت النظام الاشتراكي ومن جهة أخرى فأننا نؤمن بميزات المجهود والابتكار الفردى مادام غير متعارض مع نظام الدولة ومصلحة المجموع .

والدولة اذ تتولى صناعة وعاءات « سيفر » أو صناعة السجاد لا يعنى هذا أننا نحول « جاك فاس » أو « كريستيان ديور » الى موظفين .

اذن فيجب ألا نعارض ، ونحن مطمئنون ، فى بقاء مصانع عدة فردية تتوافر فيها الكفاية والابتكار الشخصى لان فى ذلك مصلحة البلاد .

المهنة

ان الذوق السليم هو أساس المهنة اذا لم يجد له أساسا فى النظريات الصناعية .

ولهذا لاينبغى اخفاء عيوب المهن البطيئة التى تستنفد مال العميل ، وترفض دفع الضرائب . ومن ناحية أخرى نرى أن المواطن السوفيتى يقوم باصلاح حنفية الماء بنفسه لعدم وجود مهنى مستقل .

ولا نهدف هنا الى تطبيق الاشتراكية تطبيقا دقيقا على المهن . علم بأنه فى الامكان وضع تنظيم « مشترك » أو قطاعى ، ولكن ما نبغيه هو محاربة الجشع (مراقبة الاسعار ، تقوية جهاز الاختصاص ، الاعلان عن العقوبات ، تنوير العملاء) .

وحيث أن العدالة تقضى ألا يربح المهنى ثلاثة أضعاف ما يربحه أى أجير فى المهنة نفسها ، فالواجب اذن هو إعادة تنظيم وراء الضريبة وطريقة سداد الضرائب .

الزراعة

ان النظم الجماعية ليست عملية دائما . وقد مر الاتحاد السوفييتى والديموقراطيات الشعبية بتجارب مؤلمة . وما على فرنسا الا أن تستفيد من تلك التجارب . وهذا لايعنى أن تظل فرنسا متمسكة بنظام حماية الانتاج ، وان تعتبره الأصح والأففع . ثم ان فشل « الرابطة الخضراء » وتخلفنا الواضح فى انتاج الفاكهة والخضر ومنتجات الالبان وفشل الأسواق التى نظمت لتصريف الحبوب والفاكهة واللحوم وخلافه . كل اولئك يرجع الى اخطاء الادارة والى سياسة التحجب الى الشعب ، تلك السياسة التى يمارسها السياسيون ، والى موقف نقابات الفلاحين وعنادها فى التمسك بالقديم بحيث لم يتمكن الفلاح الفرنسى من التقدم ومسايرة العالم الحديث . ثم ان الاكراه او الارغام لا يحلان مشكلة عويصة كتلك المشكلة المبنية على تقاليد ، هى غاية فى القدم وعلى عوامل أخرى متباينة منها الميل الى المجهود الفردى واختلاف البيئة والمناخ والانتاج ، ولكن بالتعليم والتحرر يمكن تنظيم الزراعة وتحويلها الى وحدة انتاجية مثمرة .

التعليم الزراعى

يجب أن يكون التعليم الفنى الزراعى اجباريا لكل الذين يعملون فى الارض . ويعهد بالتعليم الى هيئة فنية متخصصة فى الزراعة وقريبة من الفلاح ومنمة بجميع المشكلات الزراعية . على أن تزود تلك الهيئة بجميع ماينزم الزراعة من الرجال والأدوات وغيرها ثم ان تكوين بعض ادارات زراعية محلية لتتولى بعض المهام الملقة على عاتق وزارة الزراعة لما يوفر كثيرا من الجهد والوقت ويسهل على التربويين الفنيين فى الدولة . كما يلزم تشجيع قيام المؤسسات الزراعية القيادية التى يديرها بعض المهندسين الزراعيين بطرق تشبه طريقة « زوفكهوز » الروسية دون أن يكون فى ذلك مساس بالزراعات الحرة التى يجب أن تترك لكى تنمو وتزدهر . وأخيرا يجب تنظيم الابحاث العلمية والمبادلات الثقافية الدولية ودراسة التجارب الدانمركية والهولندية والسوفييتية بحيث نستخلص من كل ذلك مايوائم حاجاتنا ووسائلنا . ولا يمكن أن تتم لنا تلك الاصلاحات الا بزيادة الاعتمادات . ولتوفير الزيادة يجب

الحد من التبذير في النفقات المعتمدة لحماية الانتاج المحلي (وستكون الزيادة المطلوبة ضئيلة للغاية بالنسبة الى ضخامة الميزانية الفرنسية التي تشغل فيها الزراعة بابا تافها) بوساطة عودة تدريجية الى التحرر .

ان التحرر المفاجيء غير المدروس دراسة وافية من حيث أسعار المحصولات الزراعية ربما عاد بضرر بالغ يصيب الاشتراكية وليس من المستحب أن نطرد المزارعين في المناطق المتخلفة من أرضهم ونعرضهم للمجاعة والفقر لان في ذلك بوار الآلاف من الهكتارات من الارض التي اذا ما استغلت استغلالا سليما فانها تعطى فوائد عظيمة . ولذلك فان العودة الى التحرر لا يتم الا بطريقة تدريجية .

فمن الواجب اذن أن نضمن للفلاح في الحال حياة مناسبة وذلك بتحديد سعر الارض وبفتح اعتمادات ضخمة لانتطور مع تهديده باطلاق حرية المعاملات الداخلية والخارجية تدريجيا . ثم يجب العمل على أن يحصل الزارع على قسط كبير من ثمن بيع محصولاته في أسواق المدن والحضر . وذلك على حساب تجار المحصولات الغذائية لأن الفلاح الفرنسي الذي يمثل ٢٢٪ من مجموع السكان لا يستهلك الا ١٤٪ من الدخل القومي . اما تجار المواد الغذائية فهؤلاء يستهلكون اكثر من الفلاحين انفسهم . ومن الأسف كل الاسف ، انه لم يتخذ أى اجراء حتى الآن نحو تحقيق عدالة التوزيع بين المنتج والموزع .

ثم ان الآراء التي نعرضها فيما بعد ، ليست بالآراء الغربية فان لها علاقة وثيقة بآراء وزارة الزراعة رسميا ، والعالم كله يعرف أنه ، لتحقيق التطور ، لابد من تجميع الفلاحين في هيئات تعاونية . كما أنه لابد من التعليم الزراعي ومن مكافحة الوسطاء الجشعين . وان ما ينقصنا هو الإرادة الخلاقة ، مع بعض الاعتماد في الضرب على أيدي الاستغلاليين ، من البقالين ، والجزارين ، وتجار الخيول ؛ أولئك الذين اصبحوا من اصحاب الملايين الكثيرة وجملة القول فانه تعوزنا الشجاعة في التصرف القويم ، وفي العمل السليم .

التجارة

ان التاجر الفرنسي رأسمالى ، ولئن كان رأسمالياً حقيراً ، لقد أصبح رأسمالياً على أية حال .

والتجارة فى فرنسا هى شراء حق استغلال المستهلك . وهى ان يشتري التاجر حق وضع خبرته لخدمة المجموع مقابل ثلثمائة ألف فرنك شهرياً على حين أن الحراط الأجير يعتبر نفسه سعيداً بتقاضيه ثمانين ألف فرنك شهرياً . هذه هى كل المشكلة التى لا يمكن حلها ومهما فعلنا فلا نجد أية حيلة لحلها فى ظل النظام الرأسمالى وفى ظل نظام اطلاق الحريات . على أن أى بناء فى هذا المجال لابد أن يتصدع نتيجة لمقاومة ولقوة الانتهازين المستغلين .

واذن فلا مندوحة عن تغيير ثورى شامل فى الأساليب وفى قوانين التوزيع حتى نحصل على النتيجة المرجوة . ويجب اذن أن نحدد من عدد الموزعين ومن دخلهم ومن الأهمية بمكان ألا تكون هناك صلة بين الموزع والمستهلك حتى نتفادى من استغلال الأول للثانى . لان الموزع قد يستغل سلطته وقوة مركزه لاستغلال المستهلك بأية طريقة من الطرق ليحقق أرباحاً تتراوح بين ٣٠٪ و ١٠٠٪ وهو غير مبال بالرقابة على الاسعار ولا بالضرائب . وحتى لا يحصل البقالون والقصابون والصيادلة العشور رأساً من المستهلكين ، علينا أن نتبع مع هؤلاء فى سنة ١٩٦٠ ما قد اتبع نحو السادة فى سنة ١٧٨٩ فنعمل على اضعاف قوة الشراء والوراثة والزواج من شارع « لويز بلان » او من ضاحية « سان دنيس » وقوة شراء الاراضى من « بارون فروماجييه » او من « ماركيز شاركوتيه » . ثم نمنع الاعلانات الرنانة الطنانة التى نقرأها يومياً بالجرائد ومنها . صفقة رابحة « ورأس مال يستهلك فى خمس سنوات » و « ثلثمائة ألف من الفرنكات هى ارباح يومية مضمونة » و « المطلوب موزع بمرتب شهرى قدره ثلاثون ألفاً من الفرنكات » .

واذن فيجب أن يكون الموزع موظفاً بالمرتب وليس (رأسمالياً) . وأن يكون موظفاً لدى « أوليدا » أو « بوتان » أو « البروزونيك » فان ذلك سيحقق حتماً تطوراً ملموساً ومن ثم سيحدد من استغلال المستهلك .

وجملة القول يجب أن نحد من أرباح الاستغـلاليين من
« ألبورجوازيين » والملاك تلك الأرباح التي لاتوائمها كفايتهم ولا
ادراكهم للاشتراكية .

واذن فما العمل ازاء كل اولئك ؟ يجب قبل كل شيء تدعيم
المؤسسات ذات الفروع المتعددة على أن يطبق عليها اشراف شديد
وذلك بمراقبة الاسعار وتنظيم توزيع الأرباح وكيفية استعمالها
وذلك عن طريق المشاركة فى الادارة (نظام شاخت أو شركة
الاقتصاد المختلطة) اذا لزم الامر ، ثم ايجاد فكرة تغينا عن التاجر
الرأسمالى كفكرة المحال المتنقلة باستعمال الكاميونات . وهذه
تصلح لبيع اللحوم والخبز وصنوف البقالة وتستطيع الكاميونات
أن تتوغل فى الريف حيث لاتوجد المحال النقابية « البروزونيك »
باشراف الدولة على الأسعار أو باشراف المجموعات المحلية .

وفى حالات اخرى يتسنى للبلديات ان تجد الحلول وذلك بفتح
محال كالجزارة والمخابز تديرها مجموعات محلية ، بوساطة موظفين
بمرتبات شهرية وتقوم تلك المجموعات بالتسويق من المنتجات
المحلية على أن يكون لموظفيها نصيب فى الأرباح . وبهذه الطريقة
المرنة المنظمة يمكن تركيز عملية الشراء من المنتجين بين أيدي فئة
محدودة من المسئولين العامين أو من رؤساء الأقسام أو مديري الفروع
وهذا العدد المحدود من المشترين سيقوم بالتعامل مع التعاون
الانتاجى والمخابز ومحال الجزارة على أساس التجارب السوفيتية
أو الدانماركية أو الأمريكية . على انه يجب الغاء دور تاجر الخيل
وتاجر الجملة من ميدان التجارة . وذلك لمصلحة المنتج والمستهلك
كليهما .

واذن ، فيجب القيام بالثورة التجارية مهما كلفنا الأمر من
جهود وذلك سعيا وراء مصلحة الشعب .

التوزيع

على أن التوزيع العادل للممتلكات القائمة هو موضوع هام بالنسبة للاشتراكي بقدر أهمية انماء الانتاج الوطنى له . ثم ان الشعب يتوق الى المساواة بقدر مايتوق الى الرفاهية واليسر . وهو يؤثر ويفضل اليسر المشترك ، على الرخاء الموزع توزيعا غير عادل . على ان هناك بعض الاحزاب وبعض الحكومات قد اقتنعت بأن بلاد اسكندناوة تتمتع اليوم بالاستقرار الاشتراكي ، على الرغم من دخولها المتواضعة . وان تمسك الشعب اليوغوسلافى بالنظام التيتوى (نظام البطل تيتو) ليرجع الى ازالة الفوارق والرغبة فى المساواة وذلك بالقضاء على طبقة الاغنياء بقدر مايرجع الى وطنية ذلك الشعب .

الا أن رجال السياسة الفرنسيين لا يريدون أن يفهموا أن العامل ، والأجير العربى ، والرجل الأسود المأجور يهتم كل منهم بكرامته بقدر اهتمامه بالميزات المادية . ولذلك فان فى عدم المساواة - ذلك الذى لا يستند الى أساس - كل مساس بكرامة العامل . وليس بتوزيع الدراجات يمكن قهر الشيوعية بل بمصادرة الفيلات والسيارات واليخوت البخارية المملوكة لمسيو « م . بوساك » وبارسال بعض رواد « سان جيرمان دى بريه » وبعض الخلعاء من سكان الحى السادس الى الحقول والى المناجم ولو الى حين ، وقد حاول أولياء الأمور الشبان والاقتصاديون الأحرار وكبار موظفى الدولة محاولات كثيرة وبذلوا مجهودا كبيرا فى سبيل رفع مستوى المعيشة وفى سبيل الرخاء العام ولكن دون أن ينقصوا بذلك عدد الناحبين الشيوعيين .

ولا توجد أية وسيلة للإصلاح الوطنى طالما يوجد انتهازيون يستفيدون أكثر من غيرهم . والاشتراكيون الذين يتطلعون الى وحدة فرنسية يجب ألا يفوتهم أن الوسيلة الوحيدة لذلك محصورة فى

الآخذ ، مقصورة على إعادة الآخذ من بعض الفئات لآعطاء بعض الفئات الأخرى ؛ بدون أى حق ؛ ولكن بدون أى استجداء ؛ أو استخذاء ؛ أو ضعف . ومما لأريب فيه أن العامل الآجير المغلوب على أمره دائما هو الذى سيستفيد ويفيد من هذه الطريقة المثلى فى إعادة التوزيع .

العدالة داخل المؤسسة

ان العامل الآجير مغبون داخل المؤسسة الرأسمالية الفرنسية غبنا مزدوجا . يشبه سيفا بتارا ذا حدين . وعليه الغرم . ولغيره الغنم .

فهو يشكو أول ما يشكو مما ترتب على تنظيمنا الاقتصاى فالمؤسسات الخاصة تعجز عن زيادة أجور عمالها بدون أن يتأثر ميزانها المالى - وذلك بالنسبة الى ادارتها السيئة وركودها وعدم تركيزها وعجزها عن مواجهة التصدير . وينتج عن انعدام التخطيط السليم العملى زيادة فى الإنتاج يترتب عليها تخفيض فى ساعات العمل . فضلا عن أن عمال صناعة النسيج وصناعة الجلود والأدوات المنزلية يدفعون ثمن أخطاء المسئولين عن تلك المصانع من قصير النظر وأصحاب « الروتين » . على أن صاحب العمل يرفض التوجيه الصناعى دفاعا عن استقراره وحرية . وهو بذلك يحرم عماله الأرباح التى قد تستحق لهم قانونا ، نتيجة لزيادة الإنتاج ومن جهة أخرى ، فان السياسة الاقتصادية القاسية ، التى يتبعها أصحاب الأعمال تسلب العامل ، بوصف كونه مستهلكا ، ما تعطيه اياه بوصف كونه عاملا أجيرا .

هذا وان العامل الآجير ليقاسى كثيرا من اللائحة القانونية لمؤسسته . ثم ان المؤسسات الخاصة تسلب العامل الآجير جزءا كبيرا من ثمرة عمله وإنتاجه ، وذلك لمصلحة عدد كبير ، من الموظفين الذين يعملون قليلا . والذين يودون عملا ، رديئا قليلا . ولمصلحة صاحب العمل نفسه ذلك الذى يتراوح مرتبه ، بخلاف حصته ما بين عشرة أضعاف وبين مائة ضعف أجر أى عامل من عماله . وما أكثر المحاسيب من الأقارب والأصهار والأصدقاء الذين لا يتواءم عملهم إطلاقا وما يتقاضون من مرتبات فخمة ضخمة . ثم انه ما أكثر المساعدين

المعينين في المؤسسات • فمنهم المساعدون الماليون ومساعداو المحاسبين والمساعدون الاداريون ممن يعملون بالمؤسسة بغير انتظام ومع ذلك لهم نصيب في خزانتها يقدر ببضعة ملايين • هذا بخلاف من يدعون بحملة الاسهم • وهم بعض الاشخاص الذين يقيمون في الأحياء الشعبية من مدينة باريس ، والذين يمثلون بورجوازية متوسطة من التجار والموظفين وكبار المزارعين •

على أن هناك اتجاهها الى اجراء تعديل في نظام التوزيع بحيث يكون مجموع ما يوزع بصفة حصص وأرباح أقل بكثير من الدخل الاجمالي الموزع بوساطة المؤسسة (مرتبات - الاعباء الاجتماعية والحصص أو الارباح) وذلك على حسب النسب التي نذكرها هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر : ٢٠ ٪ للمنسوجات ، ١٠ ٪ للورق ، ١٥ ٪ لاستخراج المعادن ، ٦ ٪ للكواوتشيوك ، ٥ ٪ للمعادن •

ويمكن تحديد متوسط ما يوزع من الارباح بصفة حصص بخمسة في المائة من مجموع دخل المؤسسة • فاذا اضعنا الى ذلك ما يصرف على الوقف الديني والهدايا والمرتبات الصورية وامتيازات مديري المؤسسة فانه يؤدي الى حرمان العمل والعامل أموالا تعادل ١٠ ٪ من قيمة المرتبات والاجور •

ولا نعتقد أن (ملوك) الصوف والصفيح ، وأولاد عموماتهم حتى الى الدرجة السادسة لهم الحق الادبي في الاستمرار في الحصول على ١٠ ٪ من دخل موظفيهم ، علاوة على ميراثهم : الذي ورثوه عن أجدادهم ، الذين عاصروا شارل العاشر • وهذا أيضا رأى الشيوعيين الفرنسيين الذين يمثلون جزءا من شعب شغوف بالعدل ، تواق إلى المساواة • اننا نبرر حقدهم على هؤلاء الاثرياء • ولكننا لا نغفر لهم ولاهم لموسكو •

وقد درسنا المشكلة من جميع نواحيها فوجدنا أن حلها من الناحية الفنية لا يتم الا بعلاج أساسي لموضوع استغلال صاحب العمل للعامل ، وحرصا على مصلحة المدخر الصغير يجب أن نكون أسخياء في تعويض الاسهم وأن نقوم ولو عددا محدودا منها بأكثر من قيمته

الاصابية • وحيث أن الامر يتعلق بمؤسسات لا يمكن تأميمها فورا
فما ننا نكتفى مؤقتا ببعض الحلول : منها : مساهمة العمال فى الارباح
وهذا موضوع لا يحتمل الجدل • وهناك آلاف الاقتراحات لم يتحقق
منها الا القليل فاذا ما فرضناها فرضا وصبغناها بصبغة الالتزام فنخشى
أن يؤدى ذلك الى اختفاء الارباح عن طريق زيادة مرتبات الاقارب
والمحاسبين • وكذلك عن طريق زيادة الامتيازات الشخصية
والاحتياطات التى لا مبرر لها •

ومن جهة أخرى فربما يدفع الالتزام صاحب العمل الى أن يهمل
مؤسسته التى انخفض دخلها بالنسبة له •

وعلى الرغم من كل تلك المساوىء فان العمل الرأسمالى الجماعى
يستحق الدراسة • أما موضوع سوء توزيع الدخل فى داخل
المؤسسات الفردية فهذا يتطلب اشرافا دقيقا مستمرا على تصرفات
صاحب العمل •

وقد فشلت « لجان المؤسسات » فى القيام بهذه المهمة • وعلى
ذلك يجب تنظيم الوعي النقابى بحيث يستطيع العامل أن يفهم
حسابات المؤسسه ويناقشها على قدم المساواة مع صاحب العمل •
وعلى الدولة أن تقوم بانشاء مدارس كتابية على غرار مدارس السويد
تخرج جيلا جديدا من النقابيين يستطيع أن يدافع عن حقوق العامل
الاجير بروح خالية من الحقد والانتقام نحو صاحب العمل • ووجود
نقابيين متخصصين ينتمون الى نقابات منظمة تنظيما علميا دقيقا
محايدا مبني على التجارب الدولية سيحقق العدالة الاشتراكية أكثر
مما تحققة التنظيمات الاخرى أو الموائد المستديرة •

العدالة فى الاسكان

لا يمكن أن يتوافر المسكن الصحى القليل النفقات تحت ظل
النظام الاقتصادى الرأسمالى (هذا ما قاله روبراوين سنة ١٨١٦) •
وبالفعل يتبين أن بناء مسكنا عماليا على مساحة ٥٠ مترا مربعا
يتكلف مليوننا وخمسمائة ألف فرنك • ولا يقل أى رأسمالى فرنسى
ايرادا صافيا يقل عن ٨ ٪ الى ١٠ ٪ أى أن الاسرة العمالية تدفع

خمسة وعشرين ألفا من الفرنكات شهريا ، عن مسكن من حجرتين ومطبخ . فلا يستطيع أى عامل أن يخصص مبلغا كهذا من أجره بأية حال من الاحوال . وقد يتمكن من ذلك لو بنينا كثيرا من أجله لان الرأسمالى الفرنسى يتردد فى التوسع فى البناء خوفا من تجمد الايجارات أو عجز المستأجرين عن السداد بسبب الاضراب أو المرض فضلا عن خوفه من الرقابة الضريبية .

ولم تتمكن أية دولة فى العالم بما فى ذلك ، الولايات المتحدة الامريكية من اسكان العامل اسكانا لائقا تحت ظل النظام الاقتصادى الحر . حتى أن الطبقة المتوسطة هى آخر من يمكنها الاستفادة من المساكن الاستغلالية ذات الدخل المرتفع . وفى الوقت الحاضر ، فى فرنسا أى فى سنة ١٩٥٩ لا يوجد كذلك اقبال من تلك الطبقة ، على المساكن التى من هذا النوع . وان اسكان صانع أو جزار ليحلب المال اما اسكان موظف فلا يجلب الا المشكلات . ولذلك فإنه فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ دلت الاحصاءات على أن هناك عجزا فى المساكن يقدر بـ ٢٣٠٠٠٠ مسكن . ولمواجهة زيادة التعبداد يلزم ١٧٥٠٠٠ مسكن سنويا .

هذا الفشل من جانب الرأسمالية الفرنسية كان له رد فعل سيئ على حركة الايدى العاملة والانطلاق التخطيطى وانصحة العامة والميزان المالى للضمان الاجتماعى والشعور العام للطبقة العاملة ووطنيتها . كذلك شجع المضاربات العقارية واستغلال العادل الاجيروالمتزوجين الجدد . ومن ناحية أخرى افسح هذا الفشل ، بسبب الازمة التى سببها ، مجالا واسعا للاستغلال أمام أصحاب الاملاك والمستأجرين القدامى واصحاب الفنادق ووكلاء العمارات ومحررى العقود والمحامين فكل هؤلاء وهؤلاء يحصلون على فوائد كثيرة ومتنوعة محصورة فى الايجارات المرتفعة وايجارات المساكن المؤثثة (المقروشة) وفروق المضاربات والسمسرة وأتعاب المختصين فى المنازعات . وضحايا ذلك الاستغلال هم فى الغالب المتزوجون الجدد والعمال الاجراء والموظفون المنقولون من الخارج ، والمبعدون عن تونس ، والراحلون عن مصر والعائلات حديثة التكوين . والعسكريون . وكذلك نجد ضحايا بين العمال الذين يغيرون عملهم

وبين الفلاحين الذين ينزحون الى المدينة وبين العمال الجزائريين وطلاب الضواحي ، وهناك مليون فرنسي يعيشون من ذلك الاستغلال عيشة مباشرة دون أن يفرض عليهم أى نوع من التكافل أو التضامن (ضرائب أو غيرها) .

ان تلك الاوضاع الجائرة غير عادلة ، تلك التى تنير الضمير من شأنها أن تضر بمصلحة البلاد وتساعد على انتشار الشيوعية وتقوى مركز المحافظين الموالين للأمريكيين . ولذلك يجب أن نواجه الحاله بقوة وشجاعة وذلك ، بتحقيق المساواة ، وادش تراكية على الوجوه الآتية :

أولا : يجب إعادة توزيع المساكن الحالية :

هناك كير من المساكن الحالية ومساكن يشغلها شخص أو شخصان (يوجد حسب الاحصاءات ١٢٥٠٠٠ مسكن من خمس وحدات أو أكثر يشغلها شخص واحد و ٣٦٥٠٠٠ مسكن يشغلها شخصان وكم فى باريس من الاستراحات المملوكة لشركات الضواحي والمخصصة لسكنى مديريها الذين لا يستعملونها الا مرات قليلة فى السنة ؟ ويوجد فى باريس ٤٤٪ من المساكن فى حالة أقل من المستوى الشعبى وترتفع هذه النسبة الى ٧٩٪ فى المدن التى يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠٠ شخص) . وهناك أيضا مساكن مؤجرة من الباطن بإيجارات تعسفية ويجب الاستيلاء عليها بأى وضع .

وهناك تشريع معطل وغير معمول به وهو الخاص بالخدمات البلدية ويفرض ضريبة على المساكن غير المسكونة اسكانا كاملا . فيجب تطبيقه حتى نقضى على شغل المساكن شغلا غير كامل ثم الاشراف على تطبيقه اشرافا فعالا . وعلى رجال البلدية ومفتشيها أن يخرجوا من الخيال الى الحقيقة وأن يستعملوا القسوة فى تعقب الحائزين المستغلين ومعاقبة أصحاب الاقرارات غير الصحيحة (بالحرمان من الحقوق المدنية وبتوقيع غرامات صارمة وبالحبس المؤقت) .

ويتحتم فى هذه الحالة أن نحدد تحديدا واضحا معنى المسكن غير المشغول شغلا كاملا وان يكون تحصيل الضرائب على أساس أن

الفرد لايجوز له أن يشغل مساحة تزيد على ٢٥ مترا مربعا . أما الاستيلاء فهو متمم للضريبة ومن اللازم تبسيط التشريعات الخاصة وتعزيزها حتى يكون أداة قانونية فعالة . وربما يكون فى تنفيذ الاستيلاء ضرر ولذلك فمن المستحسن تفاديه اذ أنه يمكن الحصول على النتيجة المطلوبة عن طريق فرض الضرائب .

ثانيا : يجب صيانة المباني :

ان ٢٧ ٪ من المباني أصبحت عتيقة ومحرومة من الصيانة ولاسيما فى المناطق العمالية . لان من عادة أصحاب الأملاك تجميد الاموال لاشباع جشعهم المعروف ودناءتهم المعتادة . فنرى المالك عندما يتوافر لديه المال يفضل أن يشتري سيارة على أن يشتري (عشة) ومن هنا نشأت فكرة المشرع تلك الفكرة الحكيمة المتضمنة انشاء صندوق لتحسين الاسكان يمول من نسبة مئوية على الايجار ، وتصرف كقروض لأصحاب الاملاك لأعمال الصيانة . بيد أن هذا التشريع فيه خداع اذ أن الصندوق لا يمكن أن يقرض أكثر من ٥ ٪ وهى النسبة التى يحصلها . واذ أنه لا يمكنه أن يعطى أكثر مما يأخذ ، فعلى ذلك يجب رفع النسبة . وذلك برفع قيمة الايجارات . والزيادة الناتجة تعود كلها الى الصندوق ثم ان الزيادة التى يتحملها الساكن ستعود اليه تحت شكل خدمات وتخصص كلها للمباني بدلا من أن تذهب الى جيوب أصحاب الاملاك . وعلى الرغم من أن دخل المالك لن يرتفع فانه سيستفيد حتما من القروض لصيانة عقاره وفى ذلك ضمان لبقاء رأسماله .

ثالثا : يجب التوسع فى البناء ولا سيما للطبقة العاملة :

فى سنة ١٩٥٦ كانت المساكن القائم بناؤها ٣١٠.٠٠٠ مسكن وفى سنة ١٩٥٧ ، ٢٥٠.٠٠٠ وهبطت الى ٢٣٠.٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ ولو اعتبرنا أن جزءا من تلك المساكن أعد لسكن متوسطى الدخل من الاجراء فان هذا الجزء لن يتعدى النصف على حين أن هؤلاء يمثلون ٧٦ ٪ من سكان المدن مقابل ٢٠ ٪ / ٠ من أصحاب الاعمال

وان نداء وزير الاسكان . ذلك النداء الموجه الى رؤوس الاموال

الخاصة ليعتبر علاجاً من كل جانب على الرغم من جميع الامتيازات الضريبية التي تمنح للبورجوازية حتى تقرض من المال الذي لم يكن يجوز لها الحصول عليه مطلقاً . وربما يتمخض هذا النداء عن الحصول على بضعة مليارات من الفرنكات فإن هذا المبلغ سيصرف على اسكان الطبقة المتوسطة وان مدخرات الاطباء والتجار وأصحاب المصانع ستصرف على اسكان المهندسين والمدرسين . كل هذا حسن ومفيد . ولكن سيظل العامل في الكوخ نفسه . وستظل العائلات حديثة الزواج ، تلك التي تستجد كل عام والتي يبلغ عددها حوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص هم ضحية لاستغلال الفنادق والمساكن المؤثثة (المفروشة) على أن التبعة في كل أولئك تقع على الدولة بيد أن الدولة لم تساوم في مساعدتها المالية للبناء بدليل أن ٢٨٣.٠٠٠ مسكن من جملة المساكن التي بنيت في سنة ١٩٥٦ وهي ٣١٠.٠٠٠ مسكن ، تم تمويلها من الأموال العامة أي من الاعانات والقروض . ثم ان نشاط الدولة يصطدم بثلاث عقبات :

أ - عدم كفاية الاعتماد في الميزانية .

ب - وما يترتب على الاعتمادات من تضخم مالي .

ج - ثم عجز مصانع مواد البناء عن مواجهة الطلبات . وبذلك يحدث ارتفاع في الاسعار وتوقف في حركة البناء . وتلك العقبات تتعلق بالنظام الاقتصادي الفرنسي الذي يدمج فوضى الضرائب وفردية الانتاج والاستهلاك في هيئة المقاولين والمهندسين المعماريين وعمال البناء وموردي مواد البناء . وللتغلب على تلك العقبات يجب الالتجاء الى طرق جديدة من الناحية الاقتصادية والمالية .

ولتنمية اعتمادات الميزانية يكفي أن نحمل المنتفعين مهمة تحسين حال الذين لا يتوافر لهم المسكن الصالح . ولا نعتقد أن زيادة الضرائب الحالية (الضرائب غير المباشرة والضريبة التصاعدية) تحل المشكلة لأن أعباء الضريبة تقع على عاتق العامل الأجير وأصحاب الدخل الصغير . وهي لا تفرق بين ضحايا أزمة المساكن وبين المنتفعين منها . ولذلك فمن رأينا فرض ضرائب خاصة بالاسكان ، ومن أجل الاسكان . ولكن من ذا الذي يتحمل تلك الضرائب ؟ والجواب عن هذا السؤال هو ما يأتي :

اولئك الذين يتمتعون بامتيازات من جراء التشريع الحالى وهم
المنتفعون بقانون الايجارات الصادر سنة ١٩٤٨ . ثم الذين يشغلون
مساكن فاخرة ثم مكاتب العقارات ثم الذين يعملون فى بيع الاراضى
اننا سنجنى ثلاث فوائد من تلك الضرائب :

أولا : تمويل صندوق للاسكان يقوم بمنح القروض وصرف
الاعانات بفوائد بسيطة أو يقوم باستثمار الاموال فى بناء مساكن
رخيصة .

ثانيا : تحقيق بعض العدالة الاجتماعية وتعويد الفرنسيين
تدريجيا على دفع ايجار مناسب لا مرتفع للغاية فى المساكن الجديدة
ولا منخفض للغاية فى العمارات القديمة .

ثالثا : وضع حد لحرية الايجارات التى تشبه قانون الغاب
والتي لا تفيد الا اصحاب الاملاك بدلا من أن تفيد الرأسمال الفرنسى
عن طريق الاستثمار . وعلاوة على الضريبة الخاصة بالاسكان يمكننا
فرض ضرائب جديدة على الكحول خاصة بالاستهلاك وعلى المشروبات
الروحية وعلى مطاعم الدرجة الاولى .

وفيما يختص بالعقبة الثانية وهى التضخم الناتج عن الاعتمادات
فبغض النظر عن الاعتبارات الفنية نقول ان ذلك التضخم لا يأتى
الا بسبب قوة شرائية نقدية لا يكون مصدرها الادخار ولكن يكون
مصدرها سلفيات على ثمن منتجات لم تنتج بعد . وحلا للمشكلة
يجب أولا أن يقابل زيادة استهلاك البعض (مساكن جديدة أو أجور
جديدة فى المباني) تخفيض فى استهلاك البعض الآخر ثم بتحويل
جزء من دخل المتمتعين بميزات قوانين الايجارات الى الدولة (لتمويل
صندوق الاسكان وللبناء) والدولة بدورها ترد تلك الادخارات
الاجبارية الى المغبونين فى شكل قروض أو اعانات للبناء السكنى .

وبفرض ضرائب جديدة على الذين تعودوا تجميد الاموال أو
اجبارهم على الادخار ستحقق الدولة لا نوعا من العدالة الاجتماعية
فحسب ، بل اصلاحا ماليا أيضا .

والعقبة الاخيرة التى تصطدم بها الدولة هى أهم من العقبتين
انسابقتين ولذلك فانها تتطلب مجموعة من الحلول الجذرية . والحق
ال

يقال ان الاقتراحات المعروضة سالفه الذكر ، فيها قسوة . ولكنها قانونية والعبرة ليست باستساغتها ولكن بتطبيقها بشجاعة وصراحة بدون تملق . ومن ناحية أخرى فان تخفيض نفقات المباني يتطلب كذلك مجهودا فنيا جبارا وإرادة ثورية لا يجوز لأية تكتلات بشرية أن تقهرها .

والواقع أن البناء في فرنسا يتكلف كثيرا فلا يكفي أن ننمي الاعتمادات المخصصة لذلك بوساطة الضرائب بل يجب أيضا أن نبني بالقيمة نفسها أكثر مما اعتدنا أن نبني . ولتنشيط حركة البناء يجب أن نهمل الأساليب القديمة وأن نتجه الى التوحيد وإلى المجموعات السكنية . إذ يمكن الآن اعداد أجزاء المباني فى داخل المصانع وكلما زادت أهمية المجموعات زاد تركيز المباني الصناعية وانخفضت نفقات المتر المربع . وهذا ما ينادى به وزير المباني بكل شجاعة . وتنظيم صناعة العمارة التى تتمثل فى صناعة أجزاء العمارة فى داخل (الورش) . وتخطيط حقول البناء ودراسة المشروعات بوساطة مكاتب مهندسين ذوى كفاية كل ذلك يتعارض مع الوضع الحالى للبناء ومع روح المهندسين الرجعيين ولذلك يلزمنا إعادة تنظيم تلك المهن تنظيما شاملا يتناولها من جميع النواحي . وعلى الدولة أن تفرض ساطانها لتحقيق التنظيم المطلوب حتى تتمكن فرنسا من أن تبني ما ينقصها من المساكن . ويجب أن نتغلب على تلك العصابة المؤلفة من الانانيين والتى تقف حائلا دون التقدم ودون مصلحة الاجير . ثم يجب أن نعمل على ألا تزيد نفقات البناء الصناعى على مثيلتها فى البناء المهنى حتى لا نوجد مجالا للربح للمؤسسات الخاصة . وفى فرنسا ينتج غالبا عن وجود مؤسسات قديمة وأخرى حديثة أن تحقق هذه الاخيرة ما يشبه « المعاش » على حساب المستهلك بدلا من قيام منافسة سليمة بين هذه وتلك . ولكى تتحول أموال المستأجرين الذين يشغلون مساكن غير صالحة الى جيوب مساهمى بضع شركات مساهمة بعد أن كانت تذهب الى جيوب المقاولين والمهندسين المعماريين والسمكرية والنقاشين يجب على الدولة أن تتولى بنفسها استثمارات البناء الصناعى وأن تشرف على تلك الاستثمارات بطريقة مباشرة أو عن طريق المشاركة الاقتصادية .

وعندئذ يتحقق في فرنسا كما في بعض البلاد الاجنبية مسكن
عمالى بثلاثين ألف فرنك للمتر المربع .

ملاحظة :

هناك مشروع يدرس الآن لتخفيض سعر المتر المربع الى
٢٠٠٠٠ فرنك . وبفضل الاعتمادات التى ستكون متوافرة من فرض
الضريبة على الامتيازات وبفضل صرف تلك الاعتمادات بحكمة على
البناء والحد من جشع المهنيين ستمكن الدولة من بناء ٣٥٠٠٠٠
مسكن سنويا وهو الحد الادنى المطلوب اذا أردنا أن نؤمن مستقبلنا
الاقتصادى والاسكانى فضلا عن اعادة العامل الشيوعى الى حظيرة
المجموعة الوطنية .

عدالة الضرائب

في الحالة الراهنة لا يمكن تحديد ما تتحمله كل مجموعة
اجتماعية من الاعباء الضريبية ، لاسباب يرجع بعضها الى صعوبة
التحديد ، ويرجع بعضها الآخر الى الخوف من أن تستغل بعض
الاحزاب نتيجة التحديد فتعلق عليها . ولم يشأ وزير المالية أن
يكشف ما تتحمله كل فئة اجتماعية من الضرائب (الاطباء .
والتجار . والممثلون وسائقو السيارات . والفنيون الموظفون)
وما تتقاضاه من الدخل الوطنى . ولكن من المتفق عليه أن أصحاب
الاجور يدفعون نسبة مرتفعة للغاية من الضريبة التصاعدية الاضافية
وفى الواقع أن الاجور تمثل ٤٢٪ من الدخل على حين أن اقرارات
كسب العمل تشمل ٦٤٦٪ من الدخل الذى يخضع الى الضريبة
الاضافية . وبصفة عامة فإن التجار وأصحاب المصانع والمهنيين
والاطباء والمحامين والزارعين (الزارعون لا يدفعون الا ٦٪ / ٠ من
الضريبة الاضافية و ٢٤٪ / ٠ من الضريبة النسبية أى الاصلية)
كل هؤلاء يعرفون كيف يتهربون من الضرائب ولا يترددون فى تنفيذ
ذلك .

ان طريقة فرض ضرائب مباشرة على الاشخاص طريقة غير
عادلة وعدم عدالتها يرجع الى كيفية التطبيق أكثر مما يرجع الى

التشريع نفسه والواقع أن الخاضعين لضريبة كسب العمل يتمتعون بامتيازات نظرية عدة ، ومنها اءفاؤهم من الضريبة الاضافية واءفاء ١٥ ٪ من الدخل وخلافه . ويءسدهم على ذلك كثيرون من غير أصحاب الاجور أولئك الذين يخضعون لضعف ما يخضع له العامل الاجير من ضرائب ولكنهم أكثر غشا بقدر مرات عشر .

ومن أمثلة الظلم الذى يحويه التشريع الضريبي نتيجة لتدخل أصحاب الاغراض والاستثناءات فى العهود الماضية فضلا عن الظلم فى التطبيق ، ما يأتى : -

- قبول الحكومة نظام مقطرى النبيذ .

- اءفاءات ضريبية متنوعة للمهنيين اذ أنهم لا يدفعون الآن أكثر من الضريبة المحلية .

- تخفيض الضريبة الاصلية من ٢٢ ٪ الى ٥ر٥ ٪ للشريحة التى تقل عن ٣٠٠ر٠٠٠ فرنك (للارباح الصناعية والتجارية والزراعية) وللشريحة التى تقل عن ٤٤٠ر٠٠٠ فرنك (للارباح غير التجارية والمهنية) .

- تمتع أصحاب المهن الحرة بخصم ٥ ٪ على المبالغ التى تدفع بالمساومة للتسوية الجزافية وبالجمع بين وظائف عدة علاوة على تمتعهم بسعر ضريبي مخفض .

هذا الى أن نظام الضرائب الحالى ، ذلك الذى وضع بحيث يخدم مصلحة الشركات يعطى مجالا واسعا للتحايل . وأن تعدد اءفاءات يجعل من الصعب تنفيذ المراجعة الضرورية على وءاء الضريبة (مراجعة تسعير الموجودات - وتقويم الميزانيات - ومراجعة الاستهلاكات - وتقويم الاندماج وءصص الشركات - ومراجعة احتياطي التجديدات - واءفاءات المنشئات البحرية الى غير هذا وذاك

وبعكس ذلك نجد أن العلاوات الاجتماعية ومكافأة العمل يستنفدها غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار فيما يضر بمصاحة العمال والعائلات الفقيرة . ومع هذا يفكر المختصون فى الغاء اءفاء الخاص بالضريبة الاضافية التصاعدية ذلك الذى نص عليه تشريع وضع

لمصلحة العائلة ضمانا لمستقبل البلاد . ومن المؤلم أن يهاجم تشريع كهذا وضع لضمان حياة متوازنة لبعض المواطنين على حين أننا نسمع بعث السادة الذين تخصصوا في المشكلات والمنازعات وعبث « ملوك كاربونات الصودا » .

وفضلا عن خلو نظام الضرائب المباشرة من العدالة فإنه لا يغطي الا جزءا يسيرا من نفقات الدولة . وأن نظام الضرائب غير المباشرة لا يخلو من الشوائب وان ضريبة « القيمة المضافة » تمثل وحدها ٣٨ ٪ من إيرادات الضرائب . وتطبيق نظام الضرائب غير المباشرة أن لم يكن بأثر رجعي فإنه لا يسمح بتناسب الاعباء مع الإيرادات الا بكل صعوبة . وربما ينتج عنها ضرر يصيب جميع أنواع الاستهلاك دون اعتبار لطبيعتها أو لأهميتها الاقتصادية أو الاجتماعية . هذه العيوب في نظام الضرائب غير المباشرة (عيوب دخيلة عليها) تظهر بوضوح عندما تتدخل الوساطات السياسية وسياسة الخوف من الناخب والتحجب الى الشعب فتجعل الحكومة والسلطات تفقد تقديرها السليم للمبادئ الضريبية الديمقراطية وهي المساواة والتساعد .

وتصحيحا للأوضاع يجب مراعاة الآتي فيما يختص بالضرائب غير المباشرة .

– ألا تؤثر القرارات والقوانين في القرارات والقوانين ذات الصبغة العامة (تحصيل الضرائب – الاعلان عن الضرائب – المظهر الخارجى للشراء) .

– فيما يختص بالعلاقات العامة :

انشاء مراكز حقيقية للاستعلامات والتحري – تنظيم الدعاية المدنية – توقيع الغرامات الرادعة للعبث والامثال .

– فيما يختص بالضرائب المباشرة :

تعزير أجهزة المراجعة (ولاسيما في باريس ، التي تعتبر ملجأ للمهربين) – تعقب التهريب ومكافحته مكافحة فعالة – الاعلان عن الضرائب كالنظام السويدي . ولا بد من تلك الوسائل الضرورية

لان نصيب الاجور من الاعباء المشتركة يتزايد باستمرار ويقع العبء الاكبر على عاتق أصحاب الاجور الصغيرة . وكثير من هؤلاء قد وصل الى أقصى حدود الانحطاط (سنوء بزيادة الاجور الاسمية أو بارتفاع مستوى المعيشة) وضخم عدد دافعي الضرائب . ومن هنا وجب أن يتناسب جدول الضريبة الاضافية التصاعدية لسنة ١٩٥٣ مع نفقات المعيشة .

- وفيما يختص بالضريبة غير المباشرة :

اعادة تنظيم أنواع الضرائب تنظيما سليما واعادة فحص أسعار الضرائب المتفاوتة على أساس الاعتبارات الاقتصادية الاشتراكية لا على أساس الاعتبارات السياسية وسياسة التحجب الى الشعب .

ولنذكر كذلك تلك الضرورة الملحة الى الضرائب أو العوائد الجزائية . وهي التي تفرض على الكماليات الاستهلاكية ، ذات الضرر الروحي والصحي والفكري ، التجارية فيها والصناعية ومن المحتمل اذن أن نضع حدا لاستهلاك الخمر والكحول بأنواعها ولحركة مرور السيارات « الملاكى » الباريسية (التي تضيق على الدولة كثيرا من ساعات العمل أو ساعات الراحة وتؤخر حركة مرور النقل المشترك وتفقد توازنه المالى) ثم نضع حدا للمغالاة فى الاعلانات وقد تصل نفقات الاعلانات أحيانا الى ٩٠ ٪ من ثمن بعض السلع كما ينبغى أن نضع حدا لانتشار بعض الصحف التي لا تهتم كثيرا بالتربية الفكرية .

ولم توجد الضرائب بمثابة كونها مصدرا للمال ، فحسب بل انها وجدت كذلك لاقامة مجتمع عادل سليم ولتطهير هذا المجتمع من وباء الكحول والخمر ومن الاسراف والتبذير ، ومن أنواع الترف التي لا مبرر لها :

وفى المستقبل ، وعندما يصبح مجتمعنا اشتراكيا وتكتمل اشتراكيته يجب ألا يتعدى دور الضرائب فيه تمويل خزانة الدولة . أما قبل ذلك أى فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية فمن الضرورى

أن تكون جباية الضرائب أداة مؤقتة لتصحيح الأمور وتنظيم الأوضاع السياسية .

ثم انه من المستحسن ، لتحقيق التنظيم وإعادة التوزيع ان يكون التوسع فى تشغيل العمال أصحاب الأجور وتمليك الانتاج جماعيا بدلا من الالتجاء الى الضرائب .

العدالة فى التعليم

ان جميع الفرنسيين لديهم الامكانيات النظرية لتولى الاعمال الزراعية ولا ينقصهم ، فى اسف ، الا الامكانيات العملية . فان ازمة المساكن والمدرسين وعدم توافر الكتب بالمكتبات الجامعية لا يمكن أن يواجهها غير أصحاب الامتيازات . انهم يرسلون أولادهم الى المدن للتعليم العالى وينفقون عليهم فى يسر اذن فان اول شرط لديمقراطية التعليم هو تحقيق المساواة الاجتماعية بوساطة الضرائب ثم زيادة الأجور والحد من دخل رؤوس الأموال التجارية والصناعية وحل مشكلة اسكان الطلبة . وان التعليم المتوسط ، اذا عم ، فهو أصلح من أن يقتصر التعليم العالى على اولاد الذوات دون غيرهم من الطبقات لأنه من المستحيل أن نلغى الفوارق المادية الغشاء تاما ومهما خففنا من تلك الفوارق فان فرص التعليم ستبقى متوافره لدى أصحاب الدخل المرتفعة .

وديمقراطية التعليم ، اذن ، هى قبل كل شئ مجانية التعليم ومجانية مستلزماته وتوفير الكتب والمعلمين ومساكن الطلبة تلك التى يؤدى فيها المال دورا هائلا . وربما يقول بعضهم ان ذلك يتطلب مجهودا كبيرا وأموالا كثيرة ولكن التقاليد الانسانية الفرنسية تقضى به وتحتمه . لانه لا يمكننا بأية حال الموافقة على أن توزع الممتلكات الحالية على الفرنسيين . ثم انه ليس من المستساغ أن نطرد البورجوازيين من الجامعات كما فعلت تشيكوسلوفاكيا ونضع فى أمكنتهم أولاد العمال بل نحن نكتفى بأن نجعل بعض مراحل التعليم بالمجان المطلق . ويعتبر ذلك بمثابة توجيه مهنى . اذ يجب أن يتمتع بالمجانية المطلقة الطالب المتوسط طالما أن لديه استعدادا لستحب الاسياخ وبرادة المعادن .

ومن عادة الفرنسيين ألا ينظروا الى الامور بترتيب أهميتها
ولذلك يجب أن نلجأ إلى الإحصاءات والتحريرات لامكان التنظيم .
ويجب اذن أن نراعى الناحية الاقتصادية عندما نتصرف فى أية
مسألة من المسائل . وعلى ذلك يجب أن نتوسع فى التعليم الفنى
والعلمى والزراعى . يجب تخريج كثير من الاخصائيين وقليل من
المحاميين وكثير من المهندسين وقليل من المحررين . والموضوع هنا
ليس موضوع عدالة ، انه الضرورة ، انه الواقع الذى اقتنعت به
فرنسا والدول الاجنبية بعد دراسات كثيرة .

العدالة فى اعادة توزيع دخل المتزوجين الذين لهم اولاد (الدخل العائلى) :

كان الغرض من وضع الاعانة العائلية اصابة هدفين : تقوية
الامة بتشجيع النسل . ثم موازنة الدخل مع الاعباء .

وقد تحقق جزء من الهدف الاول فقط . وبالرغم من أن نسبة
المواليد فى فرنسا تعتبر مرضية ، بالنسبة الى دول أوروبا ، فانها
تعتبر ضعيفة بالنسبة الى المواليد فى أمريكا وكندا وهولاندا
واستراليا وبلاد السوفييت .

ومن المؤكد انه اذا وصل مستقبلا عدد المواليد الى ٩٠٠ر٠٠٠
مولود أو الى المليون من المولودين (مقابل ٨٠٠ر٠٠٠ فى الوقت
الحاضر) فان ذلك سيشكل عبئا ثقيلا على المجتمع . وسيحول دون
زيادة الاستهلاك الفردى لمدة ١٥ عاما أو بالتحديد الى أن تصبح
مواليد ما بعد الحرب الاخيرة عمالا منتجين فى النشاط الفرنسى .
الا أن الزيادة فى المواليد ستكون مصدر رخاء فى سنة ١٩٨٠ ولا
تعود فائدته على فرنسا وحدها بل على أوروبا كلها . وكذلك على
الفرنسيين الذين تزيد أعمارهم اليوم على ٣٥ أو ٤٠ عاما .

وعلى ذلك فان زيادة الاعانات العائلية التى ترتبط ارتباطا
وثيقا بنسبة المواليد هى أحسن نوع من الاستثمارات . وعندما
نقدم الاعانات للعائلات ونندعمها على حساب باقى المواطنين الفرنسيين
(أصحاب الاعمال ممن لم يتزوجوا) ومن متزوجين ، بلا انجاب

أولاد) انما نزيد من الاستهلاك فنزيد تبعا لذلك ، انتاج المواد الغذائية وانتاج الاقمشة الرخيصة ، ووسائل النقل الاقتصادية ثم نزيد بطريقة غير مباشرة انتاج السماد والجراثيم والالياف الصناعية والجلود . ومن ناحية أخرى يقل استهلاك الكماليات (الخدم والفيلات . والجراجات الخاصة ، والمشروبات الفاتحة للشهية . تلك المشروبات الكحولية أو غيرها وضررها أكثر من نفعها) وجميع هذه الاشياء مضيعة للجهود مقلية للاموال . ثم اننا بذلك نخدم العدالة . ونحقق الديمقراطية في التعليم . ونهيىء الفرص السانحة بالخير لجميع الناشئين .

ولكى يكون عملنا بعيدا عن كل نقد يجب أن يقابل كل زيادة فى دخل ما ، ولا سيما فى الاعانات العائلية ، نقص فى دخل آخر والا تعرضنا للتضخم النقدي وارتفاع الاسعار . يجب أن نتنبه لذلك حتى لا يقال عنا اننا أعطينا مالا لبعضهم قبل أن نوفره من البعض الآخر أو اننا ارضاء للجميع أصدرنا عملة زائفة . وهناك القسم الفرنسى فى لجنة العمل الدولية ذلك الذى قد نال شهرة قوية فى الأفلاس فى الداخل والخارج وفى إصدار شيكات بدون رصيد .

واذا نظرنا الى الاعانات العائلية نظرة فنية خالية من المصلحة فاننا لا نجد مجالا للمناقشة فى ضرورة احتفاظها بنسبة مرتفعة ، وان فى الدعوة المتكررة والتمنيات الكثيرة بدون تنفيذ ضعفا بينا أمام أصحاب الامتيازات والمصالح . وبالفعل ، فاننا نلاحظ ، منذ سنين عدة ؛ هبوطا مستمرا فى الاعانات العائلية ؛ تلك التى تمثل جزءا من دخل العامل .

وعدم الاهتمام بالاعانات . والزيادة الطفيفة التى طرأت عليها كل ذلك قد وفر كثيرا من الارباح فى صندوق الاعانات العائلية . اذ أن الايرادات قد زادت بنسبة الزيادة فى الاشتراكات . فأين ذهبت تلك الارباح ؟

انها استخدمت لتغطية العجز فى التأمينات الاجتماعية أو بعبارة أخرى لسداد فواتير المرضى للصيديات ولعامل « روسل »

لا ثراء تلك الصيدليات والمعامل . واستخدمت أيضا بطريقة غير مباشرة لسداد ثمن « فيلا » فى حي « بوتارد » أو عمارة فى حي « روسيل » من طراز عمارة شارع بابيلون .

وبعد عشرة أعوام من اليوم ، اذا قام أولاد هذا الجيل الصغار ، بثورة ، فانهم ؛ بلا ريب ؛ سيذكرون شقة الخبز والكمية الضئيلة من الربى ؛ مما حرّمهم ، اياها الصيدلى ؛ والطبيب وصانع الخبز . انهم سيطلبون اليهم كشفا من كشوف الحساب وسيكون ذلك من حقهم .

ونحن نرجو أن نرى حصيلة الاشتراكات ، تدفع بأكملها الى العائلات . كما نرجو أن يغطي العجز فى «التأمينات الاجتماعية» بوساطة ضغط النفقات المنصرفة . أو اذا لزم الامر بفرض ضريبة مباشرة على الإيرادات المرتفعة

(وسيكون هذا أفضل من زيادة الاشتراكات على حساب الأسعار) وبعد . فماذا ينتظر اليساريون الذين لا يكفون عن الكلام والثرثرة من محامين ، ومعلمين ومناهضين للكهنوت ، ليستنكروا تبديد الاموال التى تقوم بها ، منذ عشرة أعوام ؛ ثلة من الاوغاد على حساب عشرة ملايين من الاطفال ؟ ماذا ينتظر الحزب الشيوعى ليبين للشعب أين مصالحه الضائعة ؟

ان هؤلاء وهؤلاء مشغولون فى هدم ما تبقى من الوطنية الفرنسية وفى «يقاظ الاحقاد القديمة» وفى اثاره الشعب عن جيشه وعلى رجال أمنه . هؤلاء وهؤلاء يخشون قيام اشتراكية حقيقية تتمكن من حل جميع تلك المشكلات فتنبه الشعب الى الخرافات التى تقوم عليها مبادئهم السياسية .

الدعاية

منذ ألف عام وانتصارات فرنسا وهزائمها تملأ الدنيا . وما كان لأية كارثة أن تحل ببلدنا . واليوم تجتاحنا موجة من الضعف . أمام الاخطار والحوادث . ولا نجد مجالا للتمتع بالسلام الا بصفة مؤقتة أو خيالية . وكان من الضروري أن يعود ديجول ولكن كل فرد منا ، ومن بينهم ديجول نفسه يشعر أنه ليست في عودته الكفاية

واذن فما العمل ؟ هل نعيش لنرى أسوأ من ذلك ؟ هل نظل نشاهد التليفزيون ، وقدماء كل منا في « البانتوفل » على حين ان ظلام الهمجية ، مقبل علينا ، لا مدبر عنا ؟ وما أضييق الطريق الذي يؤدي بنا الى مستقبل يليق بماضيينا . الطريق الذي حاولنا في الصفحات السابقة أن نهتدي اليه . ان في عقولنا أكثر من مثل أعلى وأن كفاحنا لا يقتصر على العدالة الواقعية فقط واذا تساءلنا لماذا نحن قلقون ، على حين اننا في أسعد أيام الجمهورية الخامسة ، ولاسيما ان ديجول على رأسها . ديجول هذا الذي أيده وناصره بعضنا بكل قوة عندما كانت فرنسا تفضل « م . بتناي » عليه ؟ ان جوابنا عن هذا السؤال : اننا قلقون لاننا نجول بأبصارنا خارج الحدود ، فنرى ان فرنسا ليست وحدها .

اي فرنسا الجميلة ! ان شعبك المغلوب على أمره المنقسم على كل شيء لا ينبغي الا أن يحتفظ بتركة الآباء . فاذا لم نرض بالنظام الاقتصادي والاشتراكي ، ذلك النظام الذي هو نظامنا بالفعل ، فلا مفر من التحول الى النظام الماركسي في القريب العاجل . أجل ان الرجل الذي ولد وفي فمه ملعقة من ذهب موجود دائما في نظر مسيو « م . دوشيه » .

ومن المؤلم حقا ان نقول في صراحة ان العالم لا يريد خيرا لبلادنا . أما ما نريده لبلدنا ، نحن الذين غيرتنا ظروفنا الاقتصادية

والاجتماعية فهو أن نحقق له ديموقراطية شعبية وأن نعيد اليه مكانته القديمة بين شعوب العالم .

هل أوروبا معتدلة أو أوروبا اشتراكية ؟

ان فرنسا بوضعها الحالي الغنى المسيحي الحر ، لن ترى نهاية هذا القرن . ذلك لانه اذا لم تقم ثورة تحدث انقلابا في غرب أوروبا فان الشيوعية ستجتاح تلك المنطقة . واذن فيلزم فرنسا أولا ثم يلزم باقي دول أوروبا بعد ذلك نظام اشتراكي أصيل يضع حدا للاستغلال والاحتكار الرأسمالي دون المساس بالاستقلال . يجب ألا يقال لنا ان هذا النظام غير مستطاع تطبيقه . انه ضرورة عند الذين يحاولون أن ينظروا الى أبعد من سعر القمح في سنة ١٩٦٠ . قيمة كوبونات أسهم الهواء السائل . ان تلك الضرورة التي يحاول انكارها الذين يعيشون يوما فيوما ، والذين يتركون مستقبل البلاد خلف ظهورهم ويضعون الوطن في حقائبهم ، تلك الضرورة ليست دخيلة علينا انها تنبع من ظروفنا الاقتصادية والتعددية والسيكولوجية الاولى . ومهما تكن تلك الظروف أولية فاننا نسأل : اذا كان الذين سيقودون فرنسا الى مستقبلها يمكنهم أن يتجاهلوها . والواقع ان الانسان يتخيل بكل صعوبة ما سيحدث له بعد موته .

وشيئان يهددان الغرب : البروليتاريا (عامة الشعب أو الطبقة الكادحة) الداخلية والبروليتاريا الخارجية . وهذه الاخيرة هي أكثر خطورة من الاولى ، فعلينا أولا أن نعمل لمعالجة البروليتاريا الداخلية بازالة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تبرر قيامها . واذا بقيت البروليتاريا الداخلية فانها ستظل دائما معرضة لارتباط روحى مع البؤس العالمى (ولو عن طريق الشعور بالتضامن الزائف لان البروليتاريا الغربية تستغل هي أيضا ثروات أراضي البلاد المتأخرة وانها ستندمج بمرور الوقت مع باقى الغربيين وستتعرض معهم لثورة تلك البلاد لاسترداد حقوقها) . ان ذلك الارتباط سيظهر على أشده في اللحظة الاولى من انعكاس الخوف من الموت بالقنابل الذرية أو تجمع الجماهير الجائعة ، التي ستبدأ الزحف نحو الغرب .

ان ثلثى سكان العالم يعيشون فى جوع فى حين ان العشر فقط يتمتع بثمانين فى المائة من الدخل . ان نسبة زيادة السكان فى البلاد المتأخرة تتردد بين ٤٠ و ٥٠ فى الالف ، أما فى أوروبا فان الزيادة تقل عن ٢٠ فى الالف . وبعد أربعين عاما سيرتفع عدد سكان البلاد المتخلفة عن التطور من ١٨٠٠ الى ٥٠٠٠ مليون نسمة على حين انه فى المدة نفسها سيرتفع عدد المجتمعات المصنعة من ٩٠٠ مليون الى ١١٥٠ مليوناً من النسمات فقط وان تحطيم أساس التقاليد فى البلاد المتخلفة عن التطور وسرعه الدعاية ومضاعفة وسائلها ووسائل الاضطرابات السياسية ، كل أولئك من شأنه أن يوجه التطور التعدادى فى سكان تلك الشعوب الى نهاية مدمرة .

حينئذ لا يوجد هناك علاج سريع للحالة . ثم ان المساعدات التى يقدمها كل من الغرب والاتحاد السوفيتى لتلك الشعوب الفقيرة تختلف حسب المصالح الاستراتيجية لكل من الفريقين . ويواجه فرنسا الآن عاملان : عامل تهديد وعامل حظ . أما عامل التهديد فهو ان فرنسا الرأسمالية المنقسمة لا يمكنها أن تهرب من مصيرها المحتوم وهو مصير الدولة الغنية أمام ألوف الملايين من الجماهير المحرومة . والبروليتاريا الخارجية غير الشيوعية لا تحترم الغرب - الا لقوته وثروته - أما قوة الغرب فانها آخذة فى التضاؤل . وأما الثروة فانها ثروة البخلاء، واذن فمن يعطى غذاء للبلاد التى ينقصها الغذاء والتى لم تكف عن المطالبة بذلك؟ وأين الخبراء الملهمون الذين يمكنهم عمل حساب لتطورات النسل ونسبة زيادته المطردة؟ لا شك ان الرجل الاقتصاى هو ساحر القرن العشرين . ولا نظن ان السماء ستمطر على الاراضى البور التى تعيش فيها الشعوب الخصبة كثيرة النسل .

أما عامل الحظ فان فرنسا يمكنها أن تتخذ لنفسها أصدقاء من بين الشعوب التى تطالب باسترداد حقوقها ، لو ذكرتهم . وماذا كانت هى فى الماضى؟ : كانت الدولة التحررية الثورية العظمى وكم من بلاد من افريقية الى الهند قد يكون لديها استعداد أن تولى وجهها شطر باريس لو اضطبغت فرنسا بالصبغة الاشتراكية . لنتصور الضجة التى يحدثها خارج حدودنا اعتناق فرنسا للمذهب الاشتراكى ولو كانت يوغوسلافيا هى فرنسا لقام بين العسكريين الفرنسى

والسوفيتي معسكر ثان للاشتراكية ولاصبحت فرنسا دولة قوية .
وفرنسا الفتية المتحررة من رواستب الماضي يمكنها وحدها أن
تخلق لاوروبا الانطلاقة التي طالما بحثنا عنها عبثا في النظم الحرة .
ان المستقبل هو للاشتراكية . وربما كان الله جل جلاله محبا
للاشتراكية، بقى أن نعرف هل لبلدنا مكان فيها ؟ واذا أردنا ألا يكون
ربع القرن المقبل روسيا والربع الذي يليه صينيا فيجب على فرنسا
أن تقلب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وأن تتذرع بالايمان
والجراة مثلما كان يتذرع بهما ثوار سنة ٢٠ . ان فرنسا ، وفرنسا
وحدها هي التي يمكنها ان تعيد لأوربا الشعور بالعظمة والكرم .
وبذلك نستطيع أن ننقذ من الموت تلك القارة التي أخرجت رجالا
كثيرين ذوي عقول جبارة .

لتكن أوربا حرة أو اشتراكية . هذا بالنسبة الينا خيار في
غير موضعه . لان على فرنسا أولا ثم على أوربا ثانيا أن يثورا والا
فقد حريتهما .

القوة الحسنة الفرنسية

لنحدد ما يمكننا عمله :

في افريقيا أولا : هناك على حدود العالم الشيوعي تقيم فرنسا
حاجزا أمام الشعوب الحائرة . وفرنسا بوضعها الحالي رأسمالية
كانت أو حرة لا ينبغي لها أن تأمل في الاحتفاظ بصداقة تلك الشعوب
لمدة طويلة . وبناء المستشفيات وانشاء الطرق لا يكفيان . ولا ريب
في أن فرنسا بلد كريم . ولكن بماذا ينفع ذلك الكرم الذي يفيد
الشركات الاستعمارية أكثر مما يفيد الافريقيين أنفسهم ؟ وتلك
التحويلات المالية التي ينوء تحتها كاهل دافع الضرائب تحقق الشراء
لاقلية رأسمالية فقط . وتطور افريقية داخل مجتمع فرنسي لا يمكن
تحقيقه الا بتغيير النظم والوسائل . ان المصادفة وحدها هي التي
جعلت أكثر البلاد الافريقية قليلة السكان (والمغرب لم يصل الى
درجة من تضخم في السكان يتعسر أو يتعذر علاجها) وان مستوى
معيشتهم على الرغم من انخفاضه لا يحسب بين المستويات المنخفضة
للاغاية .

وعلى القادة الافريقيين أن يعلموا ان المساحة الشاسعة التى لا يشغلون الا جزءا منها ستغرى الشعوب الاسيوية المتكاثرة على الهجرة اليها .

وعلىنا نحن أن نفهم ان فرنسا الاشتراكية يمكنها أن تفتح أمام الشعوب الافريقية مجالا للتعاون المثمر : تعاونا اقتصاديا بالطبع ثم فى الوقت نفسه فكريا والا أصبحت افريقية سيبيريا أخرى .

ان سكان افريقية الذين أخذت أعدادهم تتزايد فى اطراد أكثر يتطلعون الى الشرق ثم انهم سيحاولون اقامة علاقات ونظم اشتراكية اقتصادية معه وان الجمهوريات الاقتصادية والاشتراكية لا يمكنها أن تعيش طويلا فى نطاق النظام القائم فى مجتمع جمهورية مسيو « بينيه » ، وبالفعل انهم اذا تحولوا عنا فانهم لا يفقدون أكثر من حفنة من أولئك الرأسماليين الفرنسيين الذين يحولون الى باريس أرباح استثماراتهم أولا فأولا . اذن فالذى يجب عمله هو اقامة جمهورية : فرانكو - افريقية اشتراكية . وعندئذ يبدأ الاندماج والتطور اللذان يدونهما ستلحق تلك الشعوب بالمعسكر السوفيتي . وفرنسا الاشتراكية لن توصل أبواب جامعاتها أمام الطلبة الافريقيين ولكن بالعكس ستصبح جامعاتها مثلا أعلى لهم وستغنيهم عن الاتجاه الى القاهرة أو الى موسكو الا اذا هم أرادوا ذلك على الرغم من كل أولئك . كما اننا سنفهم عندئذ معنى الخطأ الذى تقع فيه المصانع الفرنسية بتشغيلها حفنة قليلة من العمال الافريقيين ومدى فقد العدد الهائل من العمال المتعطلين على تلك الحفنة . والنظرية القائلة ان رأس المال المثمر يحقق دائما أحسن النتائج السياسية هى نظرية غير صائبة . وان البلاد المحرومة لا تغنيها صناعة تنتج سلعة للتصدير تضاف الى السلع الاخرى التى تعيش منها عيشة بؤس . وان افريقية تحوى احتياطا هائلا من المواد الاولية الاستراتيجية فاذا أردنا ألا نحرم تلك المواد فلا يجوز أن تكون استثماراتنا استراتيجية فقط . واذا لم ننظر الى استغلال القوى العاملة والمناجم على اعتبار انه شئ آخر غير استدرار الفوائد لرءوس الاموال الغربية فان هذا الاستغلال سيظل مصدرا للربح فعلا الى أن يأتى اليوم الذى فيه يقضى الله أمرا كان مفعولا .

ثم فى أوربا :

لنا فى فشل هيئة العمل الدوليه درس • وفى أزمة حزب العمال البريطانى درس آخر • لان المساواة المادية لا تكفى اذا كان من شأنها ترك النظم الاشتراكية جامدة • على أن حزب العمال البريطانى عندما ترك الحكم ثم تحول الى مقاعد المعارضة توقف عن محاولته فى اقامة اشتراكية حقيقية فى بريطانيا ثم ان سبب هذا الضعف يرجع الى عاملين : العامل الاول كبر وعظمة الشعب البريطانى • والآخر تقدم السياسة فى الخارج تحت قيادة الزعامات العمالية • وعلى ذلك فان أنصار الامر الواقع يزدون فى أطراد داخل صفوف العمال نفسها • أما المجتمع البريطانى فلا يجد اهتماما من أحد ، وتحت علم الاتحاد الوطنى يختفى عقم شديد فى الآراء • ولذلك فان بريطانيا العظمى أصبحت مصدرا للكدر والمضايقات من جراء خضوعها لقيادتين : القيادة الرأسمالية والقيادة النقابية •

ولا يختلف الامر فى ألمانيا • لانه بالرغم من انتعاشها وخصوبتها الا أن هذا الانتعاش قد بنى على أساس خاطئ لاعتمادها على الاسواق الخارجية • فاذا ما زالت تلك الاسواق أصبحت المعجزة الألمانية ذكرى فقط • وفى ألمانيا يعمل الناس كثيرا ويعيش الكل عيشة بوجوازية كاملة • وان سقوط الريخ الثالث قد هذب النفوس • وان وجود الجيش الاحمر بجوارها قد أيقظ شعور شعبها • علاوة على تلك الاسباب فان التطور الذى حدث فى عدد السكان الذى يشبه التطور الذى حدث فى انجلترا أو بالاحرى فى فرنسا ، ما بين الحربين العالميتين حمل الالمان على الاعتقاد ان السلام هو فى الحياة الرغدة وفى العناية الالهية التى يعدهم بها المستشار أديناور • والمجتمع الالمانى يحيا الآن بالاسلوب المنقوص للحياة الأمريكية وعلى طريقة البورجوازية السويسرية وانجلترا العجوز المرتعدة قد ضحت بايدن ، من أجل « ناصر ومن أجل شجاعة ثورة ورجال ثورة ناصر » •

ثم ان فرنسا التى يتجدد شبابها يوما فيوما فعلت ذلك فقذفت « بجى موليه » وأصبحت الآن آخر أمل يرمى لاوروبا بل

يا لخبيرة أمل أوروبا فيها ! ويجب على فرنسا الاسراع فى ايجاد نظام اشتراكى موائم لامكانياتها . وفرنسا الفتية يجب عليها أن تعثر على الروح الثورية التى فقدتها والتى لايمكن أن تنساها وأن تعثر على ذلك الحافز العظيم الذى قد يحول مع الاسف الى اشتراكية عاطفية ، أو الى وثنية سوفيتية . حينئذ ستكون القدوة الفرنسية من القوة بحيث لا يمكن مقاومتها وستمحو الثورة الجديدة كل أثر للرأسمالية . وهذا ما ستفعله الاشتراكية ان عاجلا أو آجلا وبذلك تتمكن فرنسا من أن تعوض تخلفها فى الميدان الفنى مستندة الى فرص التقدم الصناعى الكثيرة (القوى الذرية والتحول الذرى) .

والثورة الجديدة سترد حدود الامبراطورية الموسكوفية حتى لا نجد أنفسنا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة أمام احتمالين لا ثالث لهما وهما الفناء التام أو النظام المجرى .

والاشتراكية فى أوروبا هى الرد المقنع للتحدى العنصرى للبلاد المتخلفة ولا يمكن أن توجد أوروبا اشتراكية الا فى فرنسا تلك الدولة التى تعتبر الدولة الوحيدة التى تتمتع بهيبة قوية بحيث يمكنها أن تجمع شمل البولنديين والتشيكيين والرومانيين الذين لا يمكن أن يرجعوا الى الاقطاع الرأسمالى . وبعد ذلك تلك الدول الافريقية التى هى وحدها لا تعتبر شيئا . ولكنها تفضل أن تكون لا شئ على أن تكون حليفة لأوروبا الرأسمالية . ثم أخيرا دول جنوبى أمريكا كل تلك الشعوب يمكنها أن تجد مع أوروبا الاشتراكية الطريق الوسط وهو الطريق الضيق الذى يؤدى الى التقدم الاقتصادى والى الاستقلال . ولكن يأتى قليل من الوقت وكثير من الذكريات التى يجب محوها . فالبولنديون مثلا لم ينسوا ان الغرب الذى يعتنق المذهب الحر كان يستغلهم قبل الحرب والبرازيليون والفنزويليون ما زالوا يعانون من ذلك الاستغلال . ويخشى ان وطنية تلك الشعوب القريبة منا والتى ننظر اليها باحتقار ستدفعها هذه الوطنية الى مصير واحد . وهو الاتجاه نحو المسكر السوفيتى .

فاذا لم نقم بعمل ما فى أوروبا ، كما تراها الشعوب المحرومة ستظل تعاني من الآثار السيئة ، كالاستعمار والمادية ، والمسيحية . تلك آثار متناقضة ولكنها فى نظر الشعوب

التي كنت ترزح تحت نير الاستعمار لا تتفق مع مبدأ حسن المعاشرة وبالفعل فإن المسيحية مهما كانت أعمالها الحسنة في الماضي فإنها باتت مرتبطة بآثر الاستغلال الرأسمالي . ولئن كانت تلك النظرية خاطئة ، فقد استغلت استغلالا كبيرا بوساطة الاستعماريين الجدد الماركسيين لدى القادة الأفرو آسيويين ، ولا سيما لدى الشبان منهم ومن ناحية أخرى فإن المسيحية مهما كانت أخطاءها فإنها تحتفظ بتأثير عظيم وهي غالبا عامل من عوامل تحقيق صداقات باهرة واليكم في ذلك مثلا : وهو رحيل مئات الألوف من الكاثوليك من تونكان الى الجنوب في سنة ١٩٥٤ ومثلا آخر في استدعاء السيد «ماموديا» رئيس حكومة السنغال للأب «ليبريه» لاعداد مشروع اقتصادي اجتماعي . وربما شعرت الديانات المسيحية بأن أهميتها قد تضاءلت بالنسبة للتطور الذي حدث في تعداد سكان بعض الشعوب الا انه بالنسبة للجموع الجائعة المتعطشة الى الكرامة ما زالت أهمية المسيحية والرجل الابيض أو الغربي باقية في بعض الاحيان كما هي لم تتغير . ولا جدال في أن الديانات الاوربية قد انهزمت ولكن في المستقبل ربما نهضت المسيحية فألهمت البشرية مثالا عليا من جديد . أما اليوم فعلى الرغم من المجهود العظيم الذي تبذله المنظمات الكاثوليكية فإن المسيحية ستظل في نظر الجموع الهائلة الآسيوية التي تستعد للانتقام ، شريكة في جرائم الرأسمالية

فلهذه الاسباب لابد من اقامة نظام اجتماعي متسامح مع جميع أنواع الفكر ، ما عدا ما يعرض أوروبا فيها للحقد والكراهية . حتى تستطيع أن تحقق لأوروبا القوة والمروءة اللتين بدونهما لا يمكنها أن تعيش في سلام مع باقي الشعوب .

ويتسنى لفرنسا في هذا المجال أن تكون قدوة للعالم . أن الكاثوليكية أصبحت من الضعف بحيث لم تعد قادرة على السيطرة على الحياة السياسية كما انها أصبحت من القوة بحيث تستحق التقدير الذي تستحقه جميع العقائد . وفي المجتمع الجديد الذي سيحتاج كذلك الى قيم روحية ستزدهر تلك القيم جميعها حسب ما تريده فرنسا ذاتها . وان الغاية المنشودة من الثورة الجديدة هي تطوير أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية تمشيا مع التقدم العلمي

وتحقيقا للعدالة حتى يمكننا مواجهة تحدى الدول الشرقية وحتى
يمكننا أن نعتزف بحقوق جميع النظريات الفلسفية .

التحدى :

لقد تبين بوضوح ان الروح الثورية منعسمة فى الشركات
الصناعية الغربية وهذا يعد انتصارا لمؤيدى اصلاح الحالة الراهنة
أو بالاحرى يتفق مع ميول الرأسمالية. ولو قدر للغرب أن يعيش
بمفرده فى كوكب مستقل لامكن أن تستمر الرأسمالية فى سلطاتها
بعد تحسينها وتهذيبها .

ولكن بالرغم من وجود الغرب فى عالم مهدد بزيادة السكان
نراه لا ينشد الا اصلاحا لأمد طويل . أما الشيوعية فانها تدعو الى
الثورة . واليأس من شأنه العنف والاكراه والا لما سمي يأسا .

والغرب فى هذا العالم ذى المعسكرين ، لا يملك حرية
التصرف وباحترامه للحقوق المكتسبة للمفرد لا يستطيع أن يأخذ
من البعض ليعطى البعض الآخر . ومبدؤه هو أن يحتفظ الفرد بما
يملك . وبذلك يزيد من مظاهر البذخ أمام الذين لا يملكون شيئا .
ذلك البذخ من جانب القادرين لا يخالف المبادئ الاقتصادية فحسب
بل انه أيضا يعد اهانة فى حق الفقراء والمحرومين . وتلك الاهانة
التي هى سبب غبن المتعطل الايطالى أو العامل الفرنسى تزيد مرارتها
مائة مرة لدى الأفريقى أو الآسيوى الذى يعيش بأقل من ثلاثين
ألفا من الفرنكات فى السنة . فكيف يمكن تجاهل كل ذلك ؟ وهل
مات الناس جوعا فى الجمهوريات السوفيتية وفى الصين عندما
أمحى البذخ ؟

ان الغرب يقدم تلك التمثيلية الاقتصادية المروعة وهو يجرى
خلف أسواق جديدة . كما يدور الكلب خلف (ذيله) . ان مبدأ
المصلحة والربح يسود بالاسف فى الغرب فى حين ان الربح لايجوز
أن يزيد على الضرورات .

وتعيش الرأسمالية فى رغد ورفاهية تحت ستار الديمقراطية
والحرية الفردية . على حين ان ايمان الفرنسيين أنفسهم بتلك المثل

السامية أخذ يضعف شيئا فشيئا • وتتذرع الرأسمالية أحيانا باسم الانسانية الجميل وترفض الثورة الغنية الفنية التى تحتاج اليها وذلك دفاعا عن النظم القديمة البالية التى لا يقبلون عنها بديلا • ان هذه الروح الرجعية بالاضافة الى عجز الانجلو ساكسونية عن اتباع سياسة متناسقة لمايؤدى الى خاتمة مشئومة

والكتلة السوفيتية امامنا ترسم خططها وتنظم اقتصادها وفقا لتلك الخطط • وازاء البلاد المتخلفة تظهر أقل مادية من الذين يدافعون عن القيم الروحية • فهى من ناحية نراها متماسكة • حرة التصرف • زاهدة فى المصالح • ومن ناحية أخرى نرى نظمها مشتتة ونراها تتحصن وتسعى الى الربح •

ان بعض أهالى السوفيت يضربون بالاخلاق عرض الحائط • ان المحرومين من سكان الارض يتجهون بالاعجاب والحسد الى أمريكا وبالأمل والعواطف الى الشيوعية •

واذا اعتقدنا اننا سننجو بانسير وراءالامريكيين فلا مناص من أحد أمرين : الحرب الذرية أو تحويلنا الى سوفيتين • ولا يكفى رفع مستوى المعيشة للشعوب الاوربية • والحياة (على الطريقة الأمريكية) خيال لن تتمتع به طويلا. وفى الغد القريب لن تصفى شعوب آسيا وافريقية الا لاوربا المرتدة المتحولة •

وقبل كل شئ يجب تحويل فرنسا • وبعدها يأتى دور أوربا ويتعين على فرنسا أن تقوم بتطوير نفسها لتصبح أحدث دولة فى أوربا الغربية وأن تعوض عن ركودها خلال الاعوام السابقة ذلك الركود الذى أبعداها عن التنافس الاقتصادى للكتلتين العالميتين وذلك بتغيير أسس مدنيتهما تلك المدنية التى بدونها سيعيش العالم فى جمود •

الجزء الثاني

تأملات واقعية وأخرى غير واقعية :

فى الصفحات التالية نعرض بنظام غير معين ، وبأسلوب متنوع ، رد الفعل الذى يترتب على الظلم، والفراغ والجهل السائد فى كل من فرنسا والغرب اننا نقدم تحليلا فكريا غير مبالين بترتيب الادلة وسنبين اجماع الآراء الكثيرة الاقتصادية والسياسية على ضرورة قيام اشتراكية أصيلة لا دخيلة .

صيادو (الكاسكيت)

ان بعض اليساريين ليشنون حربا شعواء حامية الوطيس على الفاشية وان محاربة الفاشية لشيء جميل يجب التمسك به ، كما يجب اعلان تلك الحرب فى المناسبات الكبيرة وكذلك فى حياتنا اليومية . ولكن لا يجوز أن تنقلب مناهضتنا للفاشية الى داء كداء شرب الخمر أو داء لعب الميسر (القمار) ، مما من شأنه التأثير فى عملنا البناء المجدى المثمر .

ونحن نعرف كثيرين من المتهورين المعاتيه ذوى الهوس الذين اذا هم لم يعثروا على وكر من أوكار الفاشية لجئوا الى ممارسة صيد (الكاسكيتات) لاشباع نقص دفين فيهم . لانهم دأبوا على ايقاع الأذى بالغير وعلى سلبهم ذوى الحقوق حقوقهم .

وهدقهم الوحيد هو بلا شك (الكاسكيت) : ذات الشريط المذهب وهناك بعض الذين يجرى السم فى عروقهم وهم عندنا لا يجدون عملا يقومون باطلاق النار على كل شيء يتحرك . وعلى كل شيء غير عادى .

وحذار اذا أنت لم تكن صاحب (اتيكييت) كباقي الناس لا قدر الله وحذار اذا أنت لم تسرف فى الطريق المطروق . أو اذا لم

يكن شكك غير مقبول أو إذا لم تظهر بمظهر المحافظين أو الاشتراكيين من طراز سنة ١٩٣٤. حذار التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور. وحذار وقوع كل أمر خطير، ثم حذار على الاخص إذا أنت حاولت أن تبدى رأيا في فكرة جديدة أو إذا أنت تناولت في كلامك تلك النظم القديمة العاتية والذكريات والاحقاد التي دعت الى انقسام الصفوف السياسية. فانك بلا ريب لن تسلم من مطاردة صيادي (الكاسكيثات) • ان تهديدا ووعيدا وان بأسا شديدا • وان فتكا ذريعا •

جيشنا : الافريقى البروليتارى :

ان الجيش الفرنسى ليس له من هم سوى الدفاع عن مصالح اليورجوازية وضياح الشعب الاجير فى تيار مقاومة الروح الحربية. ويجب أن يكون الجيش اشتراكيا وذلك للأسباب الآتية :

• لوطنيته • ولان عظمة الدولة الفرنسية تتوقف على قدرته فى استبعاد النظم الاقتصادية والاجتماعية البالية •

ولانه يعمل بأجر • وان ما يضايق الجيش هو على الوجه الأعم تدهور الحالة الاجتماعية التى ينتمى اليها كباقي المرافق العامة. والارصدة الهائلة التى فى المصارف (البنوك) تشكل لأصحابها الذين هم من المرابين ووكلاء الاراضى والعقارات التفوق الاجتماعى على أصحاب الآراء المثالية السذج الذين دافعوا فى اصرار وعناد وشجاعة عن المصالح الفرنسية المادية والادبية من «بير حكيم» ثم عبر «كاو - بانج» حتى «طيبسا» •

ولأنه افريقى • ولا خلاصه لتقاليد «لوتيه» و «جالينى» ولنصوص محادثات برازفيل يعمل على أن يكون محبوبا لا مرهوبا. وحينئذ فلا مناص من أن تصبح افريقية اشتراكية فى مدى عشر سنوات لأن النظم التى تتبعها الصين الجديدة تتفق واحتياجاتها أكثر من الاستثمارات الرأسمالية التى لا يفيد منها سوى المنشآت الكبيرة والموظفين العظام • ولذلك فأما ان يقوم الجيش

بشورة اشتراكية لمصلحة الجزائريين والسنغاليين أو يظل أداة استعمار في أيدي « بورجو » والشركة الفرنسية الافريقية الغربية فيطرد ان عاجلا أو آجلا من المغرب • ومن شواطئ نهر النيجر •

وفضلا عن ذلك فانه أى الجيش سيفقد هيئته بوصف كونه جيشا لدولة محاربة حتى يعبر الرفييرا كالجيش السويسرى •

ويجب على الأجراء من ناحيتهم ان يعتمدوا على الجيش وان يفهموه ويساعدوه - لأن الجيش اذا فصل عن الشعب فانه يشكل كسادا فى فرنسا بفضل الاغراءات والتمنيات التى يمكن أن يتعرض لها •

ولانه بعكس ذلك يمكنه ان يكون عاملا قويا فى تنظيم الاقتصاد والمجتمع وان الذين أنشئوا مدارس الجزائر ودافعوا عنها سيعملون فى الشمال أو السين ، جنبا الى جنب ، مع النقابيين والطلبة وسكان افريقية الشمالية وبعد عشر سنوات من اعلان الحرب الثورية سيتمكن جيش الهند الصينية او الجزائر من ان يكشف ان له دورا ايجابيا فى البناء وأن عليه تقع مهمة حماية مصالح الأجير •

بعد عشر سنوات من الخلافات والانقسامات ونكران الجميل واضعاف الروح العسكرية سيعلم النقابيون والمجاهدون ان الجيش فى فرنسا وفى الجزائر يملك وحده الشجاعة ليفرض الاصلاحات التى رفضها الرجعيون •

وجميع الذين يقدمون للشعب صورة زائفة للجيش ويصورون للجيش فظاعة الطعن من الخلف هم الذين يخلقون المنازعات والخصام بين الوطن وجنوده وسيأتى اليوم الذى سيكون فيه حسابهم عسيرا •

صناعة الأدوية :

ان صناعة الأدوية فى فرنسا تقوم بدعايات واسعة عن منتجاتها ولكنها لا تعلن عن ارباحها وعن دورها الاقتصادى الحقيقى •

وقد حققت تلك الصناعات تقدما هائلا خلال السنوات الأخيرة
وقفز رقم مبيعات شركة U. C. L. A. F. من ألف مليون
فرنك في سنة ١٩٤٨ الى حوالي ١٥٠٠٠ مليون فرنك في سنة
١٩٥٧ .

ويضيف المنتج نسبة مئوية تتراوح بين ٣٥٪ و ١١٠٪
من ثمن التكلفة لمواجهة النفقات ومن ٦٪ الى ١٢٪ نفقات
الابحاث و ١٠٪ لنفقات الترخيص و ١٠٪ لنفقات التوزيع .
ويحصل تاجر الجملة على ربح يوازي ١٢ر٤٪ وتاجر القطاعي
على ٣٣ر٣٪ أو ٤٠٪ من الثمن بعد اضافة نسبة ١٩ر٥٪
لمصلحة المؤسسة « T. V. R. » . وعلى ذلك فان الدواء
الذي يكلف ٣٠ فرنكا يباع في النهاية بسعر ٣٦٠ فرنكا والسبب
في ذلك يرجع الى عدم المنافسة اذ أن المشتري هو المجموعة
وليس « الزبون » وما المجموعة سوى جزء من الشعب يتحمل
مهمة الضمان الاجتماعي للشعب وعلى رأسه العامل الاجير .

بيد أن هناك منافسة ولكنها منافسة صعودية في الاسعار ولكي
تتمكن الصناعات الفرنسية من توزيع منتجاتها من الادوية التي
يبلغ عددها حوالي ١٨٠٠ صنف يزعمون أنها منتجات مختلفة
ينفقون من سبعة آلاف الى عشرة آلاف مليون فرنك سنويا
للدعاية . وأن نفقات تلك الدعايات والاستهلاكات والاسراف في
الاموال تقع جميعها على عاتق الضمان الاجتماعي وحده .

وعلى العكس من ذلك فان الاعتمادات الخاصة بالابحاث
العلمية انخفضت الى أدنى حد فوصلت الى ثلاثة آلاف مليون سنويا
« منها ألف مليون لحساب مؤسسة رون بولانك » .

ولا نرى أي مجهود يبذل في سبيل مسايرة التقدم الفني
في الخارج في ألمانيا والولايات المتحدة مثلا . ويوجد عجز كبير
في ميزان مدفوعات الصناعات الفرنسية الخارجية اذا أخذنا في
اعتبارنا الواردات الاضافية وضريبة المدفوعات . ومنذ الحرب
الأخيرة بدأت صناعة الادوية تتدهور في فرنسا فنزلت من الدرجة
الثالثة الى الدرجة الرابعة عشر في ميدان التصدير مكتفية
بالاسواق الداخلية .

ان الوقت قد حان لوضع حد لتلك المهازل التي تكسب الدولة كثيرا وتضر بمصلحتها الصناعية ولن يتحقق ذلك الا بالتأميم .

الوطن :

كلمة « الوطن » كانت حينما من الدهر كلمة بدون معنى . وقد تحقق فيها نقد اليساريين . ولم يكن « الوطن » الا أداة لرفاهية الرجعيين ومصلحتهم . وللذين لا يملكون شيئا . وكانت كلمة « وطن » « تعمية » .

ان دور الاوطان ليس له نهاية . وسيبقى الوطن دائما مصدرا منظما ثابتا للعمل والنشاط . هكذا كتب رجل شاب منذ ٣٥ سنة وهو يتأمل بلاده غداة الانتصار . هناك في الشرق ولد اول وطن اشتراكي واننا نعلم اليوم ان الاوطان الاشتراكية روسية كانت او صينية لم تنكر ذلك الراى . فلننظر الآن الى الوطن العربى . ان كل رغبات العالم تتجه نحو ذلك الاتجاه الوحيد .

ذلك بأنه بعد قليل سنعلم ان اوهامنا كانت قاتلة . وعندما تمزقت الاوطان الاوربية قال اخوتنا الكبار انه لا لزوم للوطن . انهم كانوا مخطئين . وهل كان آباؤنا العاطفيون على حق عندما كانوا بخلاء على نسلهم ، كرماء للشعوب الاخرى ؟ .

أيها القوم يا من بلغت سن الخمسين . وأصبح اصلاحكم أمرا عسيرا يا من هزمتكم في سنة ١٩٤٠ انكم لا تعترفون بالاوطان لانكم لاترغبون في الدفاع عن وطنكم . يا أعضاء اليسار ويا أعضاء اليمين . انكم اختلفتم في كل شيء واتفقتم على شيء واحد هو انه « لا أطفال » .

والوطن ليس فقط وطن اسلاف ولكنه أيضا وطن ذرية ونسل . والناس لا يحاربون دفاعا عن الماضى ولكن دفاعا عن المستقبل . وهذا ما يفصلنا عن اخوتنا الكبار . ونظرا للتطور التعدادى والاقتصادى الفرنسى يجب علينا أن نعد العدة من الآن

لمواجهة تكاثر النسل في آسيا وأفريقية وبذلك تولد فكرة الوطن من جديد على الأرض الفرنسية .

وفرنسا الفتية المتجددة يمكنها ، اذا رأت ، أن تقود أوروبا كلها . والا فسيأتي يوم تأتي فيه شعوب من قاع التاريخ لتعسكر على شواطئ السين وسيدهشها كيف اننا لم نعرف أن نحافظ على أرض في مثل جمال أرضنا وفي مثل ثرائها .

الأرباح والنكساد :

كان ظل النفوذ الأمريكي يخيم على أوروبا الغربية عندما أعلن خروشتشيف للعالم مشروع سبع السنوات السوفيتية . ذلك الذي يتلخص في زيادة الانتاج الصناعى بمقدار ٨٠٪ وبناء ١٥ مليون مسكن وزيادة الانتاج الزراعى بمقدار ٧٠٪ وتخفيض ساعات العمل الى ٣٥ ساعة في الاسبوع ، ان للاتحاد السوفيتى في كثير من البلاد الآسيوية والأفريقية تأثيرا سحرى . وبعد أن تستعرض روسيا قوتها أمام تلك الشعوب ستلجأ قريبا الى استعراض « الروبل » قويا مغريا .

أما في الغرب فلا شيء في الحقيقة يستحق الذكر . وازاء عجز دول غربى أوروبا والولايات المتحدة عن موازنة مدفوعاتها وازاء ارتفاع الاسعار توقفت تلك الدول عن توسعها الاقتصادى بحجة أن ذلك من باب علاج الحالة . والامر الهام هنا هو أن نعرف هل يملك الغرب الوسيلة والوقت لكى يترك تلك السنين الثمينة تمر دون أى عمل ايجابى فتضيع عليه الفرص . ستعتبر حتما سنين ضائعة لانه اذا توقف المتسابق ليسترىح فانه بلا ريب سيخسر السباق . وان البلاد المتخلفة المترددة في الاختيار بين الكتلتين ستختار حتما الكتلة الجارقة الكاسحة تماما كما يفعل الضعفاء في زحمة النصر .

والمعونات الأمريكية ليست الا مسألة عارضة والخطأ الذى يقع فيه الغرب ليس خطأ حديثا وهو أن الغرب ينشد التوسع ولا يفكر في أن يتضمن لذلك التوسع ، الاستمرار والنمو . وهذا الخطأ هو الذى يزيد من اطمئنان الشيوعيين على مركزهم . ثم ان الخطأ بكل بساطة هو في مواجهة الامور ذات الآجال

القصيرة • وإهمال الأمور ذات الآجال الطويلة أى أن الغرب يسعى الى الربح العاجل ويهرب من المجهود والمشروعات الآجلة . وأخيرا فان الخطأ هو الجهل أو التجاهل بأن البلاد الصناعية الكبرى التى تشكل قوة الغرب وعظمتها ستبقى فى يوم من الايام أن حصة الفرد فى الانتاج ستتضاؤل اذا لم تسارع تلك الدول فى تغيير نظمها الاقتصادية الحرة تغييرا أساسيا . انهم يتجاهلون تلك الحقيقة لان الراى العام لا يهتم بلا ريب الا بالفوائد العاجلة ولذلك فان الفوائد المالية وفوائد البنوك تجد اقبالا شديدا لان فيها ترضية سريعة والعلامة المميزة لاقتصادنا القومى هى الرابطة الوثيقة التى تربط الادارة العليا بالمسائل المالية العليا .

ولذلك فان الاقتصاد الحر يهتم أول ما يهتم بالعملية وبمحاربة التضخم المالى • وان الصحف المالية لا تالو جهدا فى الدفاع عن مركز الجنيه وليس بمستغرب الا نسمع أحدا يتحدث عن « الروبل » بالخير أو بالشر لانهم فى الجمهوريات السوفيتية لا يخلطون بين مستقبل الوطن وبين وحدة العملة . وقد خير الشيوعيون بين القوة والعملية • ففضلوا القوة • فهل يعنى هذا أنهم أخطئوا وأن التضخم المالى سيطيح بامبراطوريتهم ؟ ورجال الاقتصاد فى بلادنا يفضلون الحديث عن التضخم المالى الزاحف الذى هو كما يبدو لهم يشكل لغما تحت أسوار العالم الحر . وقد رأينا أمثلة لذلك فى « بيزانس » .

والمسألة التى تتطلب عللا سريعا هى الكساد . والاستثمارات التى تركت للتصرف الفردى • وكانت النتيجة ان أهملت وعمتها الفوضى وهى لا تشكل الا سببا من الاسباب الكثيرة للكساد . ولا يوجه الاستثمار الفردى الا لتحقيق ربح سريع • واما المصلحة الوطنية فانها أهملت وديست بالاقدام وصاحب العمل الأكثر ذكاء يلقى على عاتق جاره مهمة توسيع النشاط العام • وهذا الجار يفكر فى الشئ نفسه أى أنه يلقى المسئولية نفسها على جاره وهكذا • وكل واحد من هؤلاء يقول « لم أرغب فى ذلك » وفى « ذلك » فى الآونة الحاضرة الا لضعاف قوة الشراء بتخفيض ساعات العمل وغدا سيزداد عدد المتعطلين • وبعد غد سيكون ما يريد الله أن يكون •

ثم انه يعد غد سينفذ خروشتشيف ما وعده به من أنه سيدفن الرأسمالية وعندئذ لا نحزن عليها ولا نرتدى عليها ثوب الحداد ولكننا سنأسف لكون الغرب لم يعرف كيف يستعمل حرته الاستعمال السليم .

المعماريون :

ومنظمة المعماريين تتقاضى نسبة مئوية من قيمة المباني فمصلحتها اذن هي أن تبني بناء عاليا وغاليا .

وهي تتقاضى نسبة مئوية تنازلية حسب أهمية الوحدات السكنية فمصلحتها اذن هي أن تبني منها قليلا .

ومنظمة المعماريين لا تملك التخصص المطلوب فهي تتهرب من المباني الصناعية وتخشى منافسة المهندسين لها .

ومنظمة المعماريين تعرف كيف تتفاهم من الناحية المالية مع صغار المقاولين ولذلك فليست لها مصلحة في السياسة التي تسبق التصنيع .

على حين أن الساكنين في فرنسا وفي غيرها من بين الذين يسكنون في مساكن غير ملائمة لهم مصلحة في وضع نظام للمنظمة المعمارية .

حلف الاطلنطي :

ان الدبلوماسية الفرنسية في حاجة الى « اصطلاحات » بل انها تحتاج الى الاسلوب . والمتعصبون للحلف الاوربي المكون من ستة أعضاء والذين يتغنون بالتضامن الاطلنطي قد ساروا جميعهم في جنازة المهمة التي مجدها « تاليراند » من قبل . وأصبح « كيه دورسيه » ملحقا اقليميا للدولة .

ويرتكز حلف الاطلنطي على خرافتين أساسيتين :

— تأثير الضربة التي وجهت الى براغ .

— مشاهدة فلول خروشتشيف وهي تفد الى « الشانزليزيه »

وتلتقط لنفسها صورة أمام مبنى جريدة « الفيجارو » .

وقد نسي الناس تمام النسيان أن حركة «براغ» لم يمكنها أن تتم إلا بعد أن حصل الشيوعيون على ٤٠٪ من الاصوات في الانتخابات السابقة لها . ومن رأينا أنه لا يوجد أى نوع من الاحلاف يؤمن بلداً من البلاد ضد الانقلاب الداخلى « والثورة العراقية أظهرت لنا حقيقة حلف بغداد ومدى قوته أو ضعفه » .

ولاضعاف نفوذ الشيوعيين فى بلد من البلاد ولامكان إعادة الطبقة العمالية الخاضعة لهم الى حظيرة المجتمع الوطنى يجب كما أسلفنا القول أن نتبع سياسة اشتراكية أصيلة فى الداخل وسياسة متحررة من كل نفوذ فى الخارج . وإذا لم يغفل الشيوعيون الاستجابة الى الشعور الوطنى للناخبين فلا ريب أن عمال « بيلانكور » و « سان ديس » سيؤدون واجبهم الانتخابى باختيار العلم الاحمر معتقدين غالباً أنهم اختاروا العلم ذا الالوان الثلاثة . وكيف يستطيع الوطنى العادى من عامة الشعب أن يستوضح وجه فرنسا وهى فى حالة تقهقر مستمر نتيجة لآثار المأسوف عليها الجمهورية الرابعة ؟ .

وكذلك لانؤمن بالخطر الروسى كما يصوره لنا دبلوماسيو « الدرع » وفى رأينا . أن ضعف حلف الاطلنطى لا يرجع فقط الى العيوب الاصلية والاختفاء الاساسية التى لازمت تكوينه انما يرجع أكثر من ذلك الى طبيعة الخطر الذى تجب مواجهته . ذلك بأن القروض الروسية للبلاد المتخلفة بالإضافة الى ضعف نفوذ الغرب فى البلاد غير البيضاء البشرية ، وانطلاقة الجمهوريات السوفيتية الصناعية ، بكل أولئك يشكل الخطر الحقيقى الذى يهدد أوروبا . ولذلك فان حلف الاطلنطى بجهازه الضخم من السياسيين والحربيين ليست له سوى مهمة الدفاع عن شبه الجزيرة الاوربية . وقد ترك للبعض من أصحاب الآراء المتضاربة مهمة تحديد السياسة التى يجب اتباعها ازاء باقى العالم . . والفائدة الوحيدة التى تجنيها أوروبا من ذلك الحلف هى ضمان التدخل الأمريكى فى حالة الهجوم المباشر . ولكن أليس هذا الضمان قانوناً غير مكتوب ؟ وهل يمكن لأمريكا ألا تدافع عن ستوكهلم وبلغراد ؟ .

ولو فرض أن وجه الروس هجوماً ضد الجيوش الاوربية

التي لا تملك القنابل الذرية فهل ينجح الروس في رد هجوم قاذفات القنابل الامريكية على الجمهوريات السوفييتية ؟

ان الولايات المتحدة الامريكية اذا وجدت أن مراكزها الصناعية مهددة بالدمار فانها بلا ريب لن تتدخل في المعركة الاوربية . ولذلك وجب أن تكون لدى فرنسا قنابل ذرية بأى ثمن .

ان سياسة الضعف ، تلك السياسة التي نتبعها ازاء الضغط الامريكى ، تستند الى عوامل باطلة وأن تلك السياسة لن تفيدنا فى أبسط واجبات الدفاع الوطنى . وليس من شأنها سوى أن تحرك لنا وحدنا الصعوبات التي تواجهنا فى مهمتنا الافريقية علاوة على المشكلات التي يخلقها لنا حلفاؤنا أنفسهم .

وفرنسا قوية اذا ما حددت موقفها مع الامريكيين . واذا اتبعت سياسة واقعية ازاء الروس والصينيين فانها ستحدث رد فعل عظيما فى دول الشمال وكذلك فى دول الشرق مثل يوغوسلافيا وبولاندا . واذا ما تخلفت فرنسا عن سياستها لشبيهة بسياسة فوستر دالاس فانه يمكنها أن تؤدى دورا هاما بطريقتها الخاصة فى المسائل الدولية واذن فلماذا لا تكون فرنسا قطبا يجذب اليه جميع الدول التي تخشى سياسة الدولار وتخوفها تهديدات الكرملين ؟ .

أما سياسة « عدم الانحياز » تلك التي أغرت قراء بعض صحف اليسار فانها سياسة قد أخذت فى الانتشار وقد أصبحت ذات اعتبار . واذا كانت لا تعنى بعض الفرنسيين من حيث انتشارها ووضعها موضع الاعتبار فان الذى يعنى الفرنسيين جميعا هو أن تكون فرنسا قوية فى مصيرها وجيشها وسياستها .

أما ما لم نعد نريده فهو تصرف بعض السادة الذين لا مبدأ لهم والذين يمدون أيديهم للحصول على بعض الدولارات بصفة صدقة وبذلك يلقون بكرامتنا وبشرفنا تحت أقدام العم سام : « أمريكا » .

احصاءات يتوقف عليها مصير فرنسا :

في سنة ١٨١٥ كان شعبنا أكثر شعوب أوروبا عددا . وبعد قرن من الزمن احتجنا بغية التغلب على ألمانيا الى أن تسرع لمساعدتنا كل شعوب الارض .

وفي سنة ١٩٤٥ تغيرت الامور مما جعلنا نأمل في نهضة تعدادية وحيدة في التاريخ . وبعد ١٣ عاما بدأنا ننتظر أن زيادة عدد شعبنا لن تتحقق قبل عشرين عاما على الاقل . وبالفعل فان الزيادة التي طرأت على شعبنا في مدى قرن من الزمن سنة ١٨٤٥ - ١٩٤٥ لم تتعد ٥ مليون نسمة وعلى ذلك فان الزيادة المنتظرة من سنة ١٩٤٥ حتى ١٩٧٠ أى بعد ٢٥ عاما لن تتعدى ٦٥ مليون نسمة .

ولا تخفى على أحد تلك المشكلات الاقتصادية التي ستترتب على ذلك التطور المفاجيء في التعداد الذي كنا نظنه قد وقف عند حد . ولكن هل نفكر في الاثر الذي سيتركه في النفوس وفي النظم الاجتماعية البائدة ذلك التحول الى التحديد والانتعاش ؟ . ولا يمكن لاي مجتمع وهو في طريقه الى الشيخوخة والكبر أن يتحول فجأة كما تحولنا نحن . وفرنسا الجديدة التي لم تمنعها الجمهورية الرابعة أن تولد من جديد لها اليوم من العمر ١٣ عاما . فهي الآن شابة يافعة وسيحين الوقت قريبا ذلك الوقت الذي يجب أن تعطى فيه فرنسا عملا ومساكن وربما مثلا عليا . وبالاختصار سستمتع بمستقبل يليق بمدنيتها القديمة قبل أن يقبل عليها الليل ويخيم عليها السكون الى الابد .

والجمهورية البائدة لم تنجح في أن تقطع حبل الرجاء في أن يكون لنا أولاد عديدون . ولكن العقلية الرجعية القديمة ما زالت مهيمنة على الشعب الفرنسي اذ أنه في مدى بضع سنوات تغيرت الآراء . فبعد الحرب كان ثلاثة أرباع الشعب الفرنسي يؤيدون فكرة زيادة النسل . أما اليوم فان الربع فقط ما زال يتمسك بذلك الرأي . أما الاغلبية فانها تحبذ عدم الزيادة .

ان ارتفاع مستوى المعيشة لا يبرر ذلك الاتجاه . لان نسبة زيادة السكان في أمريكا هي أعلى من النسبة عندنا . وتقع

مسئولية ضالة نسبة الزيادة عندنا وعدم تشجيع النسل على الدولة وحدها . اذ أنها حددت اعانة الغلاء ٥٪ في حين أن الاسعار ارتفعت بنسبة ٢٠٪ والمجتمع الذى لا يقدم اليه سوى المنتجات الفاخرة التى تشبع شهوته وطمعه لا يميل الى كثرة النسل وأن انجاب الاطفال سيكون فى نظره على حساب سيارته ومشروباته المفضلة . والعلاج هو فرض ضريبة على العزاب وعلى الأزواج الذين هم بدون أطفال .

وتدهور النسل ، ذلك الذى أصبح اليوم مصدرا من مصادر الرفاهية هو فى الوقت نفسه خطر يهدد مستقبلنا . ولأن آباءنا لم يدركوا تلك الحقيقة حدث لهم ما حدث فى سنة ١٩٤٠ .

والفرنسيون يمكنهم بل يجب عليهم أن يكون لديهم مزيد من الاولاد ولن يستعصى علينا حل أية مشكلة من المشكلات التى ستواجهنا من جراء الزيادة فى الجيل الجديد . فى سنة ١٩٧٥ سيصل عدد سكان فرنسا الى ٤٨ مليوناً من النسومات وستكون نسبة السكان بواقع ٩٠ شخصاً للكيلو متر المربع على حين أن كثافة السكان فى البلاد المجاورة لنا ما عدا أسبانيا تفوق علينا بكثير ، مع ما لديها من موارد طبيعية هى أقل من مواردنا بكثير . فمثلاً فى ايطاليا ١٦٠ نسمة فى الكيلو متر المربع وفى ألمانيا الغربية ٢٠٠ وفى بريطانيا ٢١٠ وفى بلجيكا ٢٩٥ وفى هولندا ٣٣٠ .

واذا وازنا نسبة المواليد لدينا بنسبة الوفيات نجد أن نسبة الزيادة ضئيلة للغاية بالنسبة للبلاد التى فى حضارتنا نفسها . فالزيادة عندنا تسير بنسبة ١٨ر٤٪ مقابل ٢١ر٢٪ فى هولندا مثلاً و ٢٤ر٨٪ فى أمريكا بغض النظر عن روسيا ٢٥٪ . وبعد قليل بلا شك لم تعد الدولة التى ازدادت شيخوختها فى أوروبا العجوز . ونسبة الاشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٥ عاماً وما فوق هى فى فرنسا بواقع ١٪ مقابل ٢ر١٪ فى ألمانيا و ١ر٨٥٪ فى بريطانيا العظمى . وفى سنة ١٩٧٠ سيكون الشبان الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً فى فرنسا أكثر عدداً عن غيرهم فى البلاد المجاورة على الرغم من مجموع سكاننا الذى

يقل عن مجموع سكان تلك البلاد . وعندئذ ستصبح فرنسا
الدولة الشابة في الدول الأوروبية العظيمة .

وحلفاؤنا الأوروبيون مثل بريطانيا العظمى وإيطاليا وغيرهما
يعانون اليوم من تطور ديمقراطي شبيه كل الشبه بالتطور الذي
حدث لفرنسا في الفترة ما بين الحربين الماضيتين وستستمر تلك
الحالة طوال الـ ٢٥ عاما المقبلة . ولذلك فاته في الوقت الذي
تتضاءل فيه شعوبهم النشطة العاملة سيزداد شعبنا نحن
وسنصبح في ١٩٨٠ الشعب الأكثر نشاطا في أوروبا الغربية .
وأظن أنه ما من أحد يمكنه أن يجهل أهمية تلك الفرصة السانحة
لفرنسا نتيجة لذلك التطور المزدوج .

ولكى نتمكن في خلال تلك الفترة الطويلة من انتهاز جميع
الفرص النافعة يجب علينا أن نتخطى حواجز كثيرة . وستوافر
الامكانيات لدى فرنسا نتيجة لانتعاشها وتجديدها . وسنتمكن
بتلك الامكانيات من تذليل جميع الصعاب الحالية التي نعاني
الكثير منها الآن والصعاب التي ستواجهنا خلال النصف الثاني
من القرن الحالي في عالم يسوده الانتقام والجشع والتعصب
والخوف والتهديد .

يجب أن نعمل المستحيل حتى لا نقنع بهذه النسبة الضئيلة
في زيادة المواليد فهذا أول عمل يجب أن تقوم به الجمهورية
الخامسة . ولن نغفر لها تهاونها ولا تركها الحبل على الغارب
كما فعلت الجمهورية السابقة . ثم يجب أن تتوافر لفرنسا
المجددة كل الوسائل لتعمل على تحديد مصيرنا بإنشاء المدارس
والمساكن والوظائف وجميع أنواع الاستثمارات .

المدارس : ان الحاجة الى المدارس لهى ملحة للغاية ويجب
العمل على توفيرها بسرعة وحتى سنة ١٩٦٢ يلزم للتعليم
الابتدائي ٣٥٠٠٠ فصل جديد و ٩٠٠٠ مدرس اضافي . ويلزم
للتعليم الثانوى لقبول ١٨٢٠٠٠ طالب سنويا و ٥٠٠٠ مدرس
علوم و ١١٠٠٠ مدرس آداب ويلزم للتعليم العالى ازدياد عدد
الطلاب من ١٦٠٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ الى ٣١٥٠٠٠ فى سنة
١٩٦٥ والى أكثر من ٤٥٠٠٠٠ فى سنة ١٩٧٠ الا نرى أن المهمة

شاقة ومخيفة ؟ ولكنها مع ذلك تقل في أهميتها بكثير عن المجهود الذي قامت به الجمهوريات السوفيتية في سبيل التعليم .

المساكن :

ان بقاء تلك المشكلة بدون حل حتى الآن لما يبين لنا مدى طموح وقصر نظر الذين يتولون أمورنا من اخوتنا الكبار ، هل يعلم القارىء أن أغلب المتزوجين الجدد في منطقة باريس لا يشغلون سكنا خاصا ؟ وبين كل خمسة فرنسيين يعيش شخص في حالة سكنية بائسة منتقدة . والتكهن بمستقبلنا في هذا الميدان سهل واضح . ولحل تلك المشكلة في خلال جيل واحد يجب انشاء ٣٢٠.٠٠٠ مسكن سنويا ولمدة ثلاثين عاما . وفي سنة ١٩٥٧ أنشئ في فرنسا ٢٧٠.٠٠٠ مسكن في حين أنه أنشئ في ألمانيا ٥٥٠.٠٠٠ مسكن .

الوظائف : يلزمنا المزيد من الوظائف الجديدة . ولنبدأ في توفيرها ابتداء من ١٩٦٣ . ولامكان استيعاب شباب الجيل الجديد الذين يبلغون سن العمل يلزمنا انشاء ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة جديدة في الفترة من سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧٠ . ليست في توجيه تقدم الشعب المتحضر للعمل الفرصة الوحيدة لتطوير النظم العتيقة البالية ؟ ان استغلال مواهب الشباب استغلالا كاملا ان هو الا خطوة أولى في سبيل التطور . وبخلاف الوظائف التي يجب انشاؤها للشباب الجديد يجب توفير الوظائف التي تتطلبها التطور المفاجيء في قطاعات الصناعة . وكذلك يجب أن نعمل حسابا للشباب الذي يهجر الزراعة اذ أن اثنين من كل خمسة من أبناء الزارعين يهربان من الاستغلال العائلي . ولكل هؤلاء يلزم توفير ما لا يقل عن ملون وظيفة غير زراعية لمواجهة التغيرات التي تطرأ على النظام المهني . وبذلك يصل مجموع الوظائف الجديدة التي يجب انشاؤها الى ١٧٠٠.٠٠٠ وظيفة .

ان اتساع ميدان العمل يتطلب استثمارات هامة ويترتب عليه توزيع أفضل للأيدي العاملة بتحويلات تتم باضافة الأيدي العاملة الجديدة لا بالانتقاص منهما . وفي سنة ١٩٧٠ سيزيد الجمهور العامل بنسبة ٤٠٪ وهي النسبة التي ما زالت في المدارس . ومن شأن تلك الزيادة انتعاش اقتصادنا وتطوير

نظمه . ولتوجيه الشباب العامل للعمل الذى يعود بالنفع على مجتمعنا يلزم تخصيص ٢١٠.٠٠٠ مليون فرنك للاستثمارات فى كل سنة من السنوات العشر المقبلة . ومن ثم لا يجد النظام الجديد أى مبرر للاقتصاد فى هذا الميدان .

ان مجهودا جبارا يجب أن يتم فى السنوات القليلة القادمة حتى لا يصبح انعاش فرنسا وتطويرها فرصة ضائعة . وحتما ستضيع الفرصة اذا استمر الفرنسيون فى تفضيل الحاضر على المستقبل . وعلى الذين تقع عليهم مسئولية مصير فرنسا أن يهتموا أول ما يهتموا باظهار تلك الحقيقة لمواطنيهم .

ان الكساد الاقتصادى والكساد الديمقراطى يسيران معا جنبا الى جنب وقد عانت فرنسا الكثير من كليهما لمدة ثلاثين عاما . فالزيادة فى السكان تتطلب استثمارات هائلة . ولكن يحصل كل شاب يزيد فى التعداد على التعليم الذى يستحقه حتى يشغل فى الدولة المنصب الذى يخصه يلزم توفير رأسمال قدره ٤ مليون أى أنه يلزم لـ ١٥٠.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠ شاب ٧٠٠.٠٠٠ مليون فرنك سنويا .

ان المبالغ التى تصرف فى هذا الشأن ستعود حتما بالفائدة والنفع أكثر من أى باب من أبواب الصرف الأخرى . فاما أن يتم ذلك حتى يشعر الشباب بعظمة فرنسا . واما أن تكتب مستقبلا الأرقام التى ذكرناها على قبور الذين احتقروها فأهملوها .

الموثقون : هؤلاء لا فائدة منهم . انهم لا يخدمون إلا البورجوازية العظمى . اما العامل أو الموظف الصغير فلا يرى الموثق أكثر من مرتين فى حياته . مرة عند وفاة جدته . ومرة عندما يشتري « كشكا » فى إحدى ضواحي المدينة . والزيارة الواحدة تكلفه ٥.٠٠٠ فرنك . ان ألمانيا لا يوجد بها موثقون لأنها قد وجدت الوسيلة للاستغناء عنهم . فلماذا لا يكون الامر كذلك فى فرنسا ؟ .

البورجوازية والطبقة العالية :

ان البورجوازية فى فرنسا تتكون كما كان حالها دائما من رجال يجمعون بين الذكاء والقوة . ومنذ مدة طويلة لم يعد

هؤلاء الرجال يمثلون وحدهم الطبقة التي تقود البلاد . وتكفى بضعة أجيال من الشباب الجديد لكي يفقد أولئك الذين يتصفون بالزعامة والابتكار مDAHنة الاقرباء والاصدقاء والعملاء لهم . وفي أقل من قرن تخلت البورجوازية مضطرة عن المركز القيادي وأصبحت جسما رخوا بدون قوة أو تخيل فلا تعيش إلا بالتكتلات والملاطفات والمسايرة . ولما شعرت بقرب نهايتها تعلقت بامتيازاتها في مكر ونفاق .

وما النفاق إلا الديمقراطية التي تمارس في بلادنا . فما الذي تبقى لنظامنا الاجتماعي ونظامنا التعليمي من شعار الجمهورية القديم ؟

ولما كانت البورجوازية واثقة بقرب زوال سلطانها ونفوذها في جمهرة الشعب فانها تحاول أن تقامر بآخر ورقة في يدها بالدعوة الى التوسع الاقتصادي واصلاح الرأسمالية . وقد فطنت الى أن رفع مستوى المعيشة من شأنه أن يهدىء من ثورة الثائرين . فهي لم تخطيء في ذلك ويحق لها اليوم أن تظن بأن أغلبية الشعب راضية مسرورة وأن الاقلية غير الراضية لا حول لها ولا قوة .

والبورجوازية العاجزة عن النهوض ستهلك في تردها بين الرغبة في الاحتفاظ بمكاسبها وبين منح الفرص المتكاثفة للذين يستحقونها . ولا يكون الحكم سليما على أى مجتمع الا اذا بنى على أساس المصادر التي يختار منها صفوة قومه . وبمعنى آخر على أساس طريقة تنظيم التعليم في ذلك المجتمع . والتعليم عندنا يتسم بطابع مزدوج من الرجعية والوعى الاجتماعي وبعض المدارس فقط تعمل على تخريج طبقة من القادة وتلحق بها نسبة كبيرة من أولاد طبقة البورجوازية . ولكن كم من أبناء العمال والفلاحين يوجد بها ؟ لا أحد ، بلا ريب . واما دور العلوم الهندسية فاتها توهم الناس بأن أبناء العمال هم للخدمة .

وحتى اذا أمكن للبورجوازيين أن ينهضوا فان نهضتهم لا تتم الا بطريقة بطيئة للغاية . فنراهم يضمون الى صفوفهم أولاد البورجوازيين متوسطي الحال الذين دأبو على تقليد الطبقات

العالية والزواج من بناتها . والبورجوازيين لا يقبلون في حظيرتهم سوى البورجوازية الصغيرة التي هي أهل لذلك والتي يشبه أولادها أولادهم في التقاليد والروح .

ونجاح الطلاب في دخول الجامعات والمدارس الكبيرة تلك التي كانت فيما مضى تغلق أبوابها في وجوههم يعد الخطوة الأولى نحو تبوئهم أماكن قيادية في المجتمع بالرغم من أن الطريق طويل وشاق ربما يستغرق عبوره عمرا كاملا . والطبقة التي تحكمنا تفرض على أتباعها الطاعة والصبر وشبابنا الطيب إذا ما وصل إلى مصاف تلك الطبقة بطريقة أو بأخرى سار على نهج أولئك الحكام وأصبح مثلهم لا يملك شجاعة ولا تصورا مكتفيا بما سيحصل عليه من امتيازات كأولئك الذين كان يحتقرهم في الماضي .

ولا يكون لاية دولة عظيمة مستقبل إذا أصبح نظامها الاجتماعي معقدا أو إذا تجاهات الروح الجديدة عند اختيارها لقاداتها . وما يمكن أن تبعثه فيها تلك الروح من قوة . أن ابن البورجوازي مفضل على ابن العامل لا لسبب سوى أن الأول ابن بورجوازي والثاني ابن عامل ويجب أن يتغير الدور المشثوم الذي يؤديه « النسل » في عهد البورجوازية .

إنها مشكلة كل مجتمع . وحتى المجتمع الاشتراكي لا يسلم منها . وقد فطن إليها ماسيو خروشتشيف جيدا . ويقولون فلنصلح من أمر التعليم هذا صحيح . ولذلك علينا أن نأخذ دروسا من الشرق في هذا الشأن . ولاسيما مصر .

والطبقة القيادية في أي بلد أما أن تنبع من مجتمع بدون طبقات وأما أن تسحق إذا كانت كالتى تحكم فرنسا منذ ربع قرن من حيث الضعف والثراء ، إذن الطبقة القيادية يجب أن تنبع من جميع طبقات الوطن لانه إذا كان مصدر الافكار والقوة ناتجا عن طبقة معينة فان النهاية لا تكون بعيدة .

وإذا أردنا أن نتفادى فرنسا من النهاية العاجلة فكل واحد منا يعلم ماذا يجب عليه أن يفعل . علينا أن نعطي لكل مجموعة اجتماعية المكان المناسب لها في التنظيم السياسى والاقتصادى

ثم نخلق عناصر جديدة بتوفير الفرص التعليمية المتكافئة للجميع . ومن شأن تلك العناصر أن تبعث النشاط في المجتمع الجديد .

ان هذا قليل من كثير ولكنه على كل حال سيكون ثورة بل سيكون الديمقراطية ذاتها ومثلا للعالم أجمع .

الارض البوار - أمريكا الفرنسية واللاتينية :

ونظام فرنسا الحالي في الحياة يتمثل بدوائر كثيرة ذات مركز متحد وفي قلب تلك الدوائر « باريس والمترربول » . وفي الدائرة التي تلي الجزائر والجزالية الفرنسية وفي التي تليها السلالات الفرنسية في الخارج ومن يدري ففي الغد ستأتي الدائرة التي ستضم الدول الصديقة في منظمة الشعوب الحرة . وفي الفترة التي مضت من عهد المترربول الى عهد الجاليات توالت على فرنسا أنواع من الناس والنبات كالقواد وأشجار الموالح والحكام والنخيل والمندوبين السامين وأشجار الفول السوداني وأعضاء مجلس الشيوخ .

وقد رتبت السلطات أمرها وسارت الامور وفرنسا باقية .. نعم باقية ولكن في خمول وكفاهم أنها باقية .. وكفى فرنسا البقاء في أسوأ حال .

أما فيما يختص بأبحاث الفضاء الكوني ، فعلى ما يظهر قد أحييت الى معامل الأبحاث التي يقابلها عند الأمريكيين مكتب الفضاء . وبالفعل فقد غصت معامل ال « كيه دورسيه » بالمديرين ونواب المديرين ورءوس الاموال ومع ذلك لم نتعد المراحل الاولى في مجال الفضاء . ولعدم كفاية الاعتمادات المالية وانعدام البحث والابتكار ، لا يستطيع « الكيه دورسيه » أكثر من أن يطلق بعض الصواريخ الصغيرة للغابة بعد امكان اسهام لوس بارو ، وديهامل وايفمونتان في هذا العمل . وقد تقدمت أمريكا نوعا ما، في هذا الميدان ولكن في كندا أصبحت النتائج تافهة .

واذا تكلمنا عن مستقبل الثقافة واللغة والتقاليد الفرنسية

فان نشاطنا في هذا الميدان يعد في « سان باولو » و « كويبك » و « برونزويك الجديدة » أكثر منه في « دكار » .

وهناك ثمانية ملايين من الفرانكو أمريكيين ومائة وخمسون مليوناً من اللاتينو أمريكيين وهؤلاء وهؤلاء يتطلعون الى نهضة فرنسا السياسية والمالية تلك التي ستساندكم في مكافحتهم للسيطرة الانجلو ساكسونية . ثم ان هناك محاولات جبارة تبذل من جانب المؤسسات ومحطات « محطات » الاذاعة والهيئات الوطنية والمصارف « البنوك » التضامنية والصحف الكندية التي تصدر باللغة الفرنسية لتجعل من كندا بلدا ذا لغتين . وكندا التي تبلغ مساحة اراضيها ثلاثة عشر مليوناً من الاميال المربعة لا يزيد عدد سكانها على ستة ملايين نسمة ينطقون اللغة الفرنسية . ونسبة المواليد فيها تزيد بمقدار النصف على نسبة المواليد عندنا .

وقد يستطيع خمسمائة من كبار الموظفين الفرنسيين بمعاونة التجار والمدرسين وأصحاب المصارف « البنوك » والنقائين والمهندسين ، قد يستطيع أولئك الموظفون ادارة ميزانية من عشرة آلاف مليون في باريس وكندا وقد يستطيع فريق آخر دائم من المتخصصين اذا ما توافرت لديهم الامكانيات اللازمة وضع الاسس الاقتصادية والسياسية للاشتراكية الفرنسية في أمريكا الجنوبية .

ونظرا للفرص الكثيرة الساتحة لبلادنا نشعر بمرارة في النفس عندما يتضح لنا فقدان الكفايات واستخفاف المختصين بالامور مكثفين بالوظيفة والمظاهر .

التشابه الزائف بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد السوفييتي :

ان تحويل الاعمال اليدوية الى اعمال آلية والانتاج الجماعي وتوحيد النظم « وقريبا استعمال الذرة في الصناعة » كل أولئك هو من الاهداف المشتركة في الشركات الصناعية بصفة عامة . وبعض الفنيين الذين يرون في نظام الصناعة الغربي تعارضا سطحيا مع النظام السوفييتي يأملون في قيام تشابه تام بين النظامين مع استبعاد المظاهر السياسية .

أما التعارض الكامل فهو تصنيع أو « لا تصنيع » وفي رأى أولئك الفنيين « المتكهنين » ان المنافسة بين العالم الغربى والعالم الشيوعى ستهدأ عندما يعم التقدم العلمى للنظامين الاقتصاديين اللذين يقفان اليوم وجها لوجه ، وانه ، بعد فترة من التطور غير محددة سيكون للشركات الغربية والسوفييتية الطابع الذى سيعطيها مظهرا أكثر تضامنا أمام البلاد المتخلفة .

ولا نقول أن الرأى السابق هو رأى خيالى بل اننا نقول فى تأكيد رأى يدعو الى التفاؤل . وبعبارة أدق وأوضح أنه رأى بعض الاشخاص الذين ضعفت صعوبات هذا القرن ايمانهم بالنجاح والتقدم . ولما فشل هؤلاء الاشخاص فى الحصول على هدوء البال الذى كان يتمتع به أجدادهم ، أخذوا يطمئنون أنفسهم بالتكهن فى قيام طابع فريد فى نوعه من الشركات الصناعية الفنية الخالية من كل الشوائب ويقولون ان أمريكا وروسيا تسيران فى اتجاه واحد لان مشكلات التنظيم الصناعى والتقدم الفنى متشابهة فى كل من البلدين . ومن ثم فان نتائج الانتاج الجماعى على النظام الاجتماعى يجب أن تكون واحدة . وبذلك سيوجد العدوان كلاهما فى يوم من الايام أذا وعندئذ سيتحقق السلام فى العالم .

وكان يمكننا أن نبتهج لتلك التخمينات والتكهنات لو كان هناك فرق طفيف بين الاقتصاد الأمريكى بنوع خاص ، والاقتصاد الغربى بوجه عام وبين الاقتصاد السوفييتى . والفرق يتلخص فى أن التوسع السوفييتى يسير سيرا مطردا مستمرا . أما التوسع الاقتصادى الأمريكى أو الغربى فانه يتخلله أحيانا الركود والكساد .

والواجب الا نهتم بالتعارض القائم بين النشاط الحر والنشاط التخطيطى بقدر ما نهتم بنتيجة كل من النظامين والعبرة ليست بالنظريات الاقتصادية بل بنتائج تلك النظريات . وأمامنا الاحصاءات ، والاحصاءات فى الغالب لا تخطئ .

والاحصاءات السوفييتية أكثر وضوحا وتعريفا . وعلى الرغم من أن تفاؤل بعض الفنيين المختصين هو موضع نقد الا

أنه لا يخلو من المبررات . والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن النشاط الحر يفقد حريته شيئاً فشيئاً . ودور الدولة العاصم في الإشراف على النشاط الاقتصادي يشيع الاعتقاد أن الرأسمالية ستتقابل في النهاية في نصف الطريق ، مع الاشتراكية . وعندما تتقدم كل واحدة منهما خطوة نحو الأخرى فإن الرأسمالية « الموجهة » والاشتراكية « المتحررة » يصيران كغلافين مختلفين يحتوى كل منهما على سلعة من نوع واحد . ولكن هذا لا يكفي وحده ليسكن من روعنا . ويجب أن نكون على حذر وأن نخشى أول ما نخشى ألا ينتظر السوفيت حتى نلحق بهم وقد يخطئ من يظن أنهم سيترددون في استغلال حالة الدول المتخلفة بطريقة تختلف بلا ريب عن طريقة الرأسمالية منتهزين في ذلك فرصة محنة تلك الدول وصعوبة حل مشكلاتها الصناعية . وفرصة ثورة الذين جردوا من أموالهم ويضمون المعدمين إلى صفوفهم . ثم إن تفوق الاقتصاد الجماعي المطرد ، يشكل في حد ذاته خطراً يزداد وضوحاً على مر الأيام .

والمشكلة الكبيرة التي تواجهنا اليوم هي أن الاقتصاد السوقي يسير بالدفع والقوة ويظهر بمظهر العاجز عن التوسع المركز المستمر . أما الاقتصاد المخطط فإنه يسير نحو تطور لا يمكن لأي عائق أن يعوقه . ومهما تكن الظروف فإن تقدم الاقتصاد الرأسمالي لا يسير بالقوة والسرعة اللتين يسير بهما تقدم الاقتصاد التخطيطي . ومما لا ريب فيه أن الإزمات في البلاد الرأسمالية قد قلت عما كانت من قبل . وإن توقف الاقتصاد الرأسمالي عن النمو يعطي الفرصة للاقتصاد الجماعي للتفوق المادي والسيكولوجي وهذه حقيقة يعرفها كل من الغرب والشرق .

أما الغربيون فإنهم يصرفون النظر عن تلك الحقيقة ويأملون في قيام مشكلات داخلية في العالم الشيوعي . وأما السوفيت فإنهم لا يدعون الوقت يفوتهم في انتظار سقوط النظام الرأسمالي بسبب أزمات كالتي مرت بها سنة ١٩٣٠ بل إن في استطاعتهم جرف ذلك النظام تاركين للوقت أن يعمل عمله . وكل الذين يجهلون تلك الحقائق إنما هم يعدون أنفسهم للغد المؤلم ولات حين مندم .

ولا توجد أسرار أو طلاسـم لدى الروسـيين أو الصينـيين وان مهمة النشاط الحر هي البيع . أما مهمة النشاط الاشتراكي فهي الانتاج ، والانتاج الكثير دائما . والتوسع في الاقتصاد الرأسمالي لا يفي بحاجات المشترين الذين سبق لهم أن جردوا من امكانيات الشراء . وقد أوجب التأثير في المستهلكين التفنن في الدعاية والتسويق وتحسين وسائل البيع . وكل أولئك يشكل مظاهر التضخم التجاري انذى يعاني منه مجتمعنا الكثير . وتخصص كل مؤسسة اعتمادات هائلة وتقوم بنشاط موفور لاغراء العملاء ، هؤلاء العملاء الذين لا ينكر أحد مقدار ما يواجهون به مطالبهم الضرورية .

فان لم يكن ذلك ظلما فانه على الاقل عدم تناسقـ ان الاقتصاد الرأسمالي يسير كله بطريقة معكوسة بدليل أن تطور وسائل الانتاج يسير بمقدار طلبات الاستهلاك . ويتعرض الاقتصاد الرأسمالي دائما للتضخم الانتاجي أو للبيع بالخسارة وحتى لا يضطر التوسع الاقتصادي الى التوقف يجب أن تقابله زيادة مستمرة في الطلبات . ولكيلا ترتفع الاسعار يجب ألا تزيد الطلبات بالسرعة نفسها في زيادة وسائل الانتاج . وعلى ذلك نرى الاسعار نقفز اذا زاد الطلب على الانتاج . ونرى السلع تتكدس في المخازن اذا زاد الانتاج على الطلب . ومن هنا أصبح التقدم مستحيلا .

وقد عالج الروس تلك المشكلة علاجا سليما باعطاء الاولوية لتطور وسائل الانتاج . وأصبح الانتاج غير مرتبط بالطلب . ووصل الى أقصى حدوده على أساس الامكانيات الطبيعية (الموارد والايدي العاملة) والامكانيات الفنية (التقدم العلمى والتنظيم) وأصبحت الغاية الوحيدة لديهم هي الوصول بالانتاج الى أقصى حد ممكن . وسيجد الانتاج حتما توزيعا (ملاحظة : الاشتراكية الفرنسية الاصلية يجب أن تنبنى على المبادئ التخطيطية نفسها مع عكس ترتيب الاهمية ووضع الاستهلاك في مكانه المناسب) .

ثم أن التقسيم يحدد على أساس نوع البضائع والكميات المتوافرة من السلع . وبذلك يسير التوسع دون أن يصطدم بأية عقبة . ويصبح الاقتصاد في خدمة مطالب الدولة واداة فعالة قوية في نشاطها الخارجي .

والتهديد الذى يواجه الغرب هو تهديد مزدوج . فمن ناحية فان التقدم السريع للاقتصاد المخطط والمنظم فيه الضمان الكافى لدفن الرأسمالية فى رمسها ان عاجلا أو آجلا . ومن ناحية أخرى فان الانتاج والتجارة الموجهين بدون اعتبار للربح سيشكلان تحديا اقتصاديا من البلاد غير الصناعية لا تستطيع مواجهته مستقبلا .

وعندما يتمكن السوفييت من اجتياز الستار الحديدى بكل سهولة دون أن تغريهم (فترينات) أوروبا وعندما يتمكن الروس من أن يعرضوا رءوس أموالهم لمدة عشرين عاما بفائدة ٢ ٪ حيثما يعرض المليون الغربيون رءوس أموالهم لمدة عشرين سنوات بفائدة ٥ ٪ سنكون قد تأخرنا فى ادراكنا ان الاقتصاد السوفيتى يختلف فعلا عن الاقتصاد الأمريكى .

بدون رئيس وبدون ولائم :

ان فرنسا جديرة بأن تحب وأن تخدم بدون تفاخر . والوطنية مثل الحسنة ، يجب أن تكون سرية . اننا نحترم الذين يحملون قلادة الشرف ولكننا نحترم أكثر أولئك الذين استحقوها ، ولم يحصلوا عليها ، ولا سيما الذين استحقوها ولكنهم لا يرغبون فيها وهم فيها الزاهدون . وهم عنها الراغبون .

وكذلك نؤمن بالنشاط السياسى المجرد من المصلحة الخاصة . اننا نمقت الالقاب والمظاهر . ان بعث فرنسا لن يتم الا عن طريق حزب بدون رئيس وبدون ولائم . عن طريق حزب ذى جهاز تنفيذى يستلهم مبادئه من الواقعية البولشفية بل من النظام الكاثوليكي المتعصب للحق والنظام والمشمول بالروح الانسانية .

السلام فى الجزائر :

ان المفاوضات فى الجزائر ستؤدى الى الحكم الذاتى . والحكم الذاتى سيتحول بعد مضي ستة شهور الى استقلال . والاستقلال معناه هجرة مليون فرنسى من الذين حاربوا فى سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٥ أى فى الحربين العالميتين وعملوا كثيرا وعانوا الكثير من أنواع الارهاب .

وهجرة هؤلاء الفرنسيين من الجزائر الى فرنسا معناه قيام التعصب السلالي في فرنسا وخلق الكراهية والحقد ضد ثلثمائة ألف جزائري يعيشون في المتروبول وربما يترتب على ذلك طردهم من فرنسا ومن ثم قطع كل الروابط بين فرنسا والجزائر .

على أنه يجب تصفية مائتي فرنسي في الجزائر وتوزيع ممتلكاتهم على الشعب الجزائري ، وقد لا يكون ذلك عملا عادلا . لان هؤلاء الاشخاص لم يأتوا شيئا مخالفا لغيرهم من المتروبوليين . ولكنه أمر ضروري من الناحية السيكولوجية .

المصلحة الخاصة :

ان أنصار النظام الاجتماعي الحالي ينظرون الى المصلحة الخاصة كعامل من عوامل الانعاش الاقتصادي . وتتوافر هذه «العقيدة لدى اليمينيين الذين لا يثقون في الناس والذين يميلون الى تقدير الاشخاص بالقياس الى شخصياتهم . ولا نطن أن «جوليوكوري» أو «لونوشو» كانا يعملان لمصلحتهما الخاصة ولا لمصلحة أقربائهما . كما لانتقد أن رفاهية « ميشلان » أو « وندل » أو رفاهية تسليهما حتى الجيل العاشر أو رفاهية أقاربهما حتى الدرجة العاشرة . لانتقد أن تلك الرفاهية تشكل شيئا ضروريا لحسن سير مؤسساتهما . ونؤمن ، على النقيض من ذلك ، بأن العمل الفني أو التجاري يقوم بأدائه الموظفون والعمال ، الاجراء . ولا نطن بأن هؤلاء الاجراء يقومون في القيام بواجبهم تحت رياسة شخص آخر غير مسيو « لوفوشيه » بل بالعكس أنه عندما تزول حواجز « العائلة » من المؤسسات لا يتردد الكثيرون في العمل باخلاص ، حبا في العمل ، وتقديرا للمهنة ، ولشرف الاسهام في تعزيز مجد الوطن .

وعلى كل فان المصاحبة الخاصة ليست مفقودة في النظام الاشتراكي وهل يليق بنا أن نلوم بمكر العالم الشيوعي على اليسر الذي أحرزه الفنيون والمديرون في المؤسسات ؟ والامر الهام هنا أن هذا اليسر لا يورث وان آباء هؤلاء الفنيين والمديرين كانوا من العمال الذين يبردون المعادن ويعملون في الارض ويحيون حياة متواضعة .

ولم تقم ستالينجراد والسدود الهائلة والصواريخ على أساس
المصلحة الشخصية ولا على أساس الدكتاتورية المطلقة (فرانكو) ..

الشباب المتردد :

لقد أردنا أن نحدد في هذا الكتاب الخطوط العريضة للثورة
المرتقبة ، من الشباب الذي بدأ حياته في جبال الجزائر . ومن الذين
امضوا مدة تمرينهم العملي على اصوات المدافع الرشاشة .. لم يكن
هذا للذنب قد اقترفوه وانما كان نتيجة لاختفاء الذين سبقوهم والذين
تسببوا في زيادة امتيازات الاحتكاريين في الجزائر كما في فرنسا .

والاشتراكية في فرنسا خلت من كل جوهر . ويظهر ذلك
بوضوح فيما استعرضناه من قبل . ولا يكون الذنب ذنبنا في أن
البرامج الكثيرة لحزب اليسار الفرنسي قد خلت من أية إشارة في
هذا الشأن . وحزب اليسار قد زال وتبخر . والذي يدهشنا هو
كيف لم يتبخر من مدة مضت .

والحزب الشيوعي اذا انفصل عن بقية احزاب الوطن اعتبر
المسئول الاول عن الحالة الحاضرة . وعندئذ يدرك الآخرون ، مثل
« كلود بورديه » و « منديس فرانس » وغيرهم من أصحاب الشعور
الزائف بالمسئولية والذين يعطفون على الجمهورية بعاطفتهم نحو
النساء ، مدى تقصيرهم وعجزهم . ولا مستقبل للحرار في هذا
العهد . ثم ان اليساريين لن يكون لهم مستقبل أحسن من مستقبل
اليمينيين . ولا يكفي أن نقرأ لـ « كينييس » حتى نحكم على مسيو
« بينيه » أما هيئة الـ (S. F. I. O.) فهذه تحارب بأسلحة
عتيقة بالية - برنامج سنة ١٩٤٥ المعدل لبرنامج سنة ١٩٣٤ -
انها حزب العجائز .

ولا يمكننا أن نضع أملنا في المحافظين لان هؤلاء باقون فقط
للدفاع عن مصالحهم الشخصية كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا .
وسيكون هذا من حقهم طالما سلمنا لهم بذلك . وهل يمكننا أن نتصور
ان اليساريين اذا أحرزوا نصرا ما لا يعترهم الفرور والكبرياء ؟ .
هؤلاء قوم لا يعبرون عن روحهم الثورية الا بتصريحات مستفيضة

لمصالح دول أجنبية و ببعض النقد المقوت . فماذا فعل هؤلاء بالأمس ؟ انهم يعانون اليوم بأنه قريباً لا يكون أمامنا إلا أحد أمرين: الديمقراطية على الطريقة السوفيتية أو القومية الفرنسية . هذا ممكن ولكن المؤكد هو أنه سيكون لهم شأن فيه .

ولا يمكن أن تقوم الثورة بوساطة المفكرين اليساريين على أن الشيوعيين يدركون هذه الحقيقة . إنما تقوم الثورة بوساطة الشباب والاجراء والطلبة ومن أجل الشباب الذى سيبنى فرنسا الجديدة والذى لا يريد أن يكون مصير بلاده كمصير أسبانيا والمجر ولا أن يكون مستقبله شبيهاً بمستقبل آباءه .

وغدا سيتولى جيلنا الجديد الذى سيكون قليل العدد . سيتولى أمور فرنسا وسيقودها بطريقة تجدد شبابها وتصل بها الى حال لم تره من قبل . لكن فى أى شئ يفكر هذا الجيل فى مجموعة ؟ أو بالاحرى الى أية درجة غيرت الصحافة والسينما نظرة هذا الجيل الى الحياة ؟ وعلى الرغم من مشكلات الحياة ومنها سوء الاسكان وعدم تكافؤ الفرص للذين شمالا جميع الميادين أكثر من أى وقت مضى ، على الرغم من كل أولئك لا نرى اهتماماً يذكر بانظلم الاجتماعى السائد . وأسباب عدم الاهتمام بالظلم الاجتماعى بينة واضحة . منها ارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة وسائل اللهو لجمهرة الشعب وما الى ذلك واليسر النسبى الذى طرأ على حالة الطبقة العاملة يشرح صدور الملاك . والعامل فعلاً فى خير ، ولكنه نائم ، بفعل مخدر ، بأفيون من نوع جديد . فهو لم يعد يذهب للصلاة وينتقل لقضاء عطلة نهاية الاسبوع بوسائل النقل الحديثة لان الشباب أكثر من غيره، يجد فى الهروب ترويحاً للنفس أكثر مما يجد فى ممارسة الواجبات الدينية . وجملة القول فان الترفيه الذى تجلبه السيارة والتلفزيون والغسالة الكهربائية، هذا الترفيه هو بمثابة مسكن ذى مفعول أكيد . يضاف الى كل أولئك ذلك الدور الملطف الذى تقوم به المرأة التى تشغل مكاناً سامياً فى مجتمعنا ، والتى تتمتع باستقلال أدبى . ولديها فراغ كبير . وكذلك دور العائلات ذات الدخل المزدوج ، ذلك الدخل الذى أصبح عادة عندها وضرورة لها وأخيراً دور المتزوجين الجدد من الشبان .

ولذلك يتضح لنا ظهور جيل له نظرة خاصة ، ولا سيما فيما يختص بالمبادئ السامية فنراه لا يكثر اطلاقا بالمشكلات السياسية كالمعارضة والتعاون والتضامن والتعليم الحر وخلافه . وكذلك سيطر الشك على هذا الجيل فى نهضة وطنية للاخطاء الخارجية التى ارتكبتها الجمهورية الرابعة . وها هى الجزائر قد كشفت عن حقيقة فرنسا أمام عشرات الألوف من الشبان الفرنسيين وفى الوقت نفسه كشفت لهم عن حقيقة الشعوب المتخلفة التى كانوا يعتقدون أن النسبة مفقودة فقد لا يصدق بين قوتها الظاهرة وقوتها الحقيقية .

وهكذا نجد أن كل واحد لا يبغي أكثر من أن يعيش فى فرنسا لأنه لا ضرر فى أن يعيش الانسان واذا عاد أحد من الجيل الجزائرى فانه يكون موضع تقدير أكثر . فهل من أمل فى هذا الجيل ؟ فى الحقيقة أنه يشعر أنه معزول عن بقية الدولة وأنه وحيد فيها . فاذا تمكن فقط من أن يضع قدميه فى الميدان فانه لا ينتظر حتى يجلو الكبار ليبدأ نشاطه . واذا صار أطفال ما بعد الحرب رجالا ، فان مجتمعنا القديم سيرتعد من أساسه . لان عدم المساواة لم يعد خافيا مستورا كما تبرهن على ذلك أهمية أصوات الشيوعيين فى الانتخابات . وفضلا عن ذلك فانه يجب على الشباب أن يتسابق مع المسنين فى الانتماء الى دولة يزداد فيها عدد المسنين سنويا . ان التوازن القائم اليوم مرهون بالتقلبات الاقتصادية فهل يستمر هذا التوازن حتى سنة ١٩٦٥ ؟

ومن المحتمل أن يظل الحزب الشيوعى محتفظا بقوة ايمانه فى المستقبل وأن تظل الرأسمالية عاجزة عن أن تضعف ايمانه حتى لو تطورت . ولم يكن ليحدث ذلك لو أننا كنا نعيش فى عالم آخر غير عالمنا هذا . وفى وقت نخشى ألا يكون بعيدا مستندفع الشعوب التى نحتقرها اليوم ، الى أبواب أوروبا . أبواب الوفرة والرخاء . وستسمع أوروبا المطرقة أصوات التشهير الصادرة ضدها من تلك الشعوب ذات الموارد الغنية بالمواد الأولية . غير مبالية بالفقر ، لأنها فقيرة . هل يمكن الاوربيون أن يتحملوا انخفاض مستوى معيشتهم لمدة طويلة ؟ ان الجواب واضح والنتيجة واضحة . وبما ان الديمقراطية فى الوقت الحاضر تفسح الطريق لتدخل الدولة فان

الرأسمالية ستربط أوروبا حتما بعجلة أمريكا . ولكن نظرا لموقعنا الجغرافي ولسيادة مدينتنا التي ستبقى حتى لو تعلمنا ثقافة الآخرين فأننا نعتبر المركز الذي يدور حوله سباق المنافسة على الزعامة العالمية . ان خط القوة الذي يقسم العالم قسمين يمر بفرنسا ولذلك فانه ليس من باب المصادفة أن نكون أكثر الشعوب انقساما .

وعلىنا اذن الا نبقى منقسمين من جراء سياسة اشتراكية تحتضر والدليل على احتضارها ان كلا من الطبقة العمالية والطبقات المالكة تسير من يوم الى يوم خلافا لما تقتضيه القواعد الاشتراكية الحقة . وما زال العمال يعانون من الفوارق القائمة بين الطبقات ولا سيما من الفوارق القائمة بين طبقة أصحاب الاجور وطبقة الذين لا يتقاضون أجورا ، مثل مديري المؤسسات الرأسمالية ، واتباع الرأسماليين ، والملاك الزراعيين ، والتجار ، وأصحاب المهن التي يسمونها بانهن الحرة . وبالاختصار نقول أن هناك من يدفع الضرائب ومن لا يدفعها .

والاشتراكية الفعالة ترشد أصحاب الاجور الى مصالحهم المشتركة وتكون مهمتها أن تعطيهم الاماكن الخاصة بهم . أى اماكن الفئة التي تمثل الاغلبية في الدولة . وقد اتبعت الرأسمالية حياة غريبة بتكوين تكتلات مكونة من مجموعات من الافراد . وليس هذا فقط بل ان المؤسسات الرأسمالية تلجأ الى تقدير الاقدمية لكبار السن ، تقديرا خاصا ، بمنحهم امتيازات خاصة لانها ترى فيهم الاستسلام . كما ترى فيهم ما يسمونه رزاة السن . وهى تبغى من وراء ذلك أن تخفى عن فئات أصحاب الاجور المتنوعة مصالحهم المشتركة وأن يضطر الفرد الى التمسك نهائيا بالنظام الحاضر .

والشباب وحده فى بلد ما ، يتوقف عن الكبر ، كبر السن يمكنه وحده أن يقاوم الحقيقة الظاهرة وهى أن كل من يأخذ أجرا من الدولة أو من مؤسسة خاصة يستغله أصحاب الاعمال ، أو تستغله الضرائب . والاشتراكية الاصلية التى يمكنها ، ببعض التنظيمات الثورية ، ازالة أصحاب الاعمال بتطبيق قواعد الضرائب تطبيقا جذريا عادلا ، ستتمكن تلك الاشتراكية فى الوقت نفسه من تقريب الفوارق المادية الى أقصى حد ممكن ، لقيام مجتمع سليم . واذا كان

لا بد من وجود بعض الفوارق فيجب أن تبني على أساس «المؤهلات والكفايات لا على أساس امتيازات لا تمس». وهذه النظريات سيفهمها شباب الاجيال الجديدة اذا صاحبته برامج تنبع من مشكلاته اليومية ولا تنبع من حكم وفلسفات عتيقه .

وستبقى لفرنسا مدة هي أقل من عشر سنوات من الزمن ، لتعد نفسها لاستقبال شباب سيكون تأثيره فيها مزدوجا مهما تكن ميوله واتجاهاته . أولا : من ناحية المشكلات الاقتصادية والانسانية التي ستواجهها ومنها توفير التربية والتعليم والعمل والمسكن لاجيال تزيد على الاجيال السابقة بمقدار الثلث . وثانيا : من ناحية الروح الجماعية التي ستنبثق من نهضة الجمهور «العامل» . واننا لا نرى أن فرنسا تعد نفسها للمستقبل . لانها ما زالت تسعى لتوفير الرخاء للمواطنين على أساس الظلم الاجتماعي .

وبذلك وحده تستطيع فرنسا الاشتراكية - أن تمنح كل مواطن الفرص التي يستحقها وستطمئن الى أن صوتها سيكون مسموعا في افريقيه عندما يحكمها الجيل الجديد من شبابها «الافريقي» . فضلا عن ذلك ستخلق فرنسا في أوروبا نهضة ستجعل منها أوروبا التي تريدها . أوروبا ذات المجتمع الحالى من الوراثة ومن البروليتاريا

المعزون :

يقال لنا أن مشكلة الطب هي مشكلة معقدة . وان مهمة الذين يمارسونه لا تقتصر على الارشاد وشفاء الامراض . وأنه يجب على الطبيب أن يلاطف مرضاه وأن يحفظ أسرارهم . وجملة القول فيقال لنا أن مهنة الطب مهنة انسانية تتعارض مع التوظيف .

ولكن لا يقال لنا أن في السين يوجد طبيب لكل ٥١١ شخصا (والحياة سهلة ميسورة في باريس) وفي الالب البحرية يوجد طبيب لكل ٥٨٨ شخصا (والحياة في الشمس ، صحية) على حين أن في « بادي كاليه » يوجد طبيب واحد فقط لكل ١٨٢١ شخصا (وسكان تلك المنطقة فقراء) .

كما لا يقال لنا أن عدد الوفيات في « بادي كاليه » هو أربعة

اضعاف عدد الوفيات فى « ياسى » وأن فى « أوزن » حيث يكثـر شرب
الخمـر ذلك الذى يهدد ابدان الشعب ، لا يـزيد عدد الاطباء فيها على
ثلث العدد الموجود فى باريس وتوجد هناك وحدة للصحة العامة
ولكن الاطباء قابعون فى مؤخرتها بدون عمل .

ولا يقال لنا أيضا أن الطب مهنة تقتضى عملا هائلا ، ولكنها
تدريجيا عظيما فلا وجه للغرابة فى أن تطفى ماديتها على انسانيته .
ولا غرابة أيضا فى أن يضحى الاطباء بالارشاد الصحى ، والابحاث
العلمية ، والمصلحة الاجتماعية ، فى سبيل الاستشارات التى تحقق
لهم الارباح المادية .

ولا يقال لنا أن الامتحانات فى كلية الطب مغشوشة . وأن
المسؤولين يحدون متعمدين من عدد المتخرجين فى كلية الطب . وأن
العملاء (الزبائن) يشترون ويبيعون كالماشية . ولا يقال لنا كذلك
أن الاستشارة الطبية تكلف ما يقرب من ثلاثة أضعاف الثمن المقرر
فى التأمين الاجتماعى . كما لا يقال بأن الطب عندنا هو طب طبقات
تدفع نفقاته صحة الشعب .

— ونحن لا نقترح تحويل جميع الاطباء تحويلا آليا الى
موظفين ولكننا نعرض الحلول الآتية للاصلاح :

— ديمقراطية فى التعليم . نفقات مناسبة تصرف للطبقة
الناجحين الممتازين . تعديل نظام الامتحانات واصلاحه .

— توزيع الخدمات الطبية توزيعا سليما ، واجباريا اذا لزم
الامر . على أساس الاحتياجات الفعلية لكل منطقة لا على أساس
الجو ومستوى معيشة السكان .

— تطهير نظام هيئة الاطباء ، ذلك النظام الذى يشبه نظام
القرون الوسطى . وتطوير الدور الذى تقوم به تلك الهيئة بحيث
يتفق مع المبادئ الفنية لا مع المبادئ التى تحقق الاغراض
الشخصية .

— انعاش الارشادات الطبية والابحاث العلمية بوساطة رفع
الأجور وباجراءات التكاليف الاجبارية .

الاشراف على اتعاب الاطباء ومراقبتها وفرض عقوبات صارمة

م ٧ — حياتنا بعد ديجول

بشأنها ، توقع على أولئك الجشعين من الاطباء الذين يسلخون المرضى
كما يسلخ الجزارون جلود الماشية •

وما نحن بغيلان ، بلا شفقة ورحمة • ولكننا نريد فقط مزيدا
من جوائز نوبل وقليلًا من الوفيات فى الاطفال وشيئا أكثر من
التفانى فى الخدمات الانسانية وشيئا أقل من المكر والخبث •

العالم الحر :

لنحذر شخصا كجيهان بول دفيد يرغمنا فى يوم من الايام
على التكتل لتحرير الارض المقدسة حبا فى رائحة البترول •

اننا نهزأ من المؤسسة الحرة لان تحصيل فوائد الحصص ليس
فرض علينا بسرعة البرق على أنه مثل أعلى يستوجب أسـمى أنواع
التضحيات واننا نخشى أن يكون « العالم الحر » ستارا يخفى
وراءه مصالح « المؤسسات الحرة » •

اننا نهزأ من المؤسسة الحرة لأن تحصل فوائد الحصص ليس
بالنسبة للانسان حقا لا يسقط بالتقادم ، وأن عبادته لله بطريقته
الخاصة واختياره لأصدقائه وللكتب التى يقرأها، كل هذه الاشياء
لا تهمنا فى كثير أو قليل • اننا مقتنعون بأنه لو نظرنا الى الامور من
هذه الزاوية ، فإن نجد فى « العالم الحر » مجتمعات تستحق أن
نتكتل من أجلها •

الدب والنعامة :

ان الغرب مطمئن الى تفوقه المادى وقد ظل وقتا طويلا يسخر
من ادعاء الجمهوريات السوفيتية ان فى وسعها التفوق عليه ، على
حين أنه يجد صعوبة فى أن يعطى أكثر من حذاء واحد لكل شخص
من أفراد شعبه • انه قد حان الوقت لان نسلم بالواقع وأن نعترف
بأنه فى البقية الباقية سيكون المستقبل لصلحة الجمهوريات السوفيتية
والولايات المتحدة التى تقتفى اثرها • ان الغرب الآن يلتزم خطة
الدفاع فهو يحاول الاحتفاظ بما يملك على حين أن الدول الاشتراكية
تبني وتنمو •

وهناك بعض الأرقام لها ضرورتها في اقناعنا . ان الانتاج الصناعي السوفيتي زاد بمقدار ثلاثين ضعفا منذ سنة ١٩١٣ وبمقدار ثلاثة أضعاف ونصف الضعف منذ سنة ١٩٤٠ . أما في الولايات المتحدة فقد زاد الانتاج الصناعي بمقدار أربعة أضعاف منذ سنة ١٩١٣ وبمقدار ضعفين منذ سنة ١٩٤٠ . وفي الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ زاد بنسبة ١٣ ٪ سنويا في الجمهورية السوفيتية وبنسبة ٤ ٪ في الولايات المتحدة . ونضيف الى علم أصدقائنا الوطنيين أن حالة فرنسا في هذا الميدان ليست مشجعة ونضيف الى علم المغرمين بالتاريخ أنه لم يحدث في أى وقت من أوقات التوسع الرأسمالى في القرن التاسع عشر أن وصل الانتاج الى مثل هذا المستوى .

لا توجد «مصادفة» في التاريخ ولا يوجد شيء اسمه «القدر المحتوم» ومن السهل علينا أن نتبين في وجود الدولة الاشتراكية وفي كيانها معجزة مزدوجة لا علاقة لها بهذا التقدم العجيب .

وقد كان للثورة السوفيتية هدفان : هدف التجديد والتطور، وهدف البقاء . بيد أن الهدف الاول وحده هو الذى قام في الحقيقة بدور خلاق . وبالفعل قامت الثورة بتجديد القادة وتجديد النظم . وتجديد روح الشعب ووعيه وأطاحت بالحقوق المكتسبة .

ومن هذه الناحية تمتاز الثورة السوفيتية امتيازاً عميقاً عن ثورتنا في سنة ١٧٨٩ . ونشك في أن تكون ثورتنا قد فعلت أكثر من كونها سلمت السلطة السياسية الى الذين كانت في يدهم السلطة الاقتصادية . أما ثورة سنة ١٩١٧ فانها قامت بانقلاب أعمق في أثره فأطاحت بالثوريين الشكليين من البورجوازيين مع الارستقراطية القديمة في الوقت نفسه وغداة الثورة لم يكن ليبقى شيء اسمه حق مكتسب ولا تقاليد مقدسة ولا شيء يستدعى التبجيل والاحترام لولا تصدى السادة الجدد .

ان قوة الرغبة في التجديد هي التي رفعت الجمهوريات السوفيتية الى مصاف الدول العظمى . وان تطورها السريع يرجع من حيث النتائج الفنية الى السببين الآتيين :

أولا : ان الشعب العامل الصاعى زاد بمقدار أربعة أضعاف منذ سنة ١٩١٣ .

ثانيا : ان الانتاج زاد بسرعة تزيد على سرعته فى البلاد
الرأسمالية (٧٦٪ سنويا فى الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٥ مقابل
٢٪ للولايات المتحدة ومن ٤ / ٠ الى ٥ / ٠ فى فرنسا فى أحسن
الاحوال) .

فما هى اذن العوامل التى حققت تلك الزيادة المزدوجة ؟ وهل
نعتقد أنه من المستطاع أن نحول الى قطاعات العمل الكادحة هؤلاء
الاشخاص الذين لا يعملون شيئا ، والذين يقومون بنصف عمل
والاشخاص الذين يشغلون وظائف بدون عمل ، ويتقاضون رواتب ،
والذين يشغلون وظائف وراثية ، والوسطاء الخبثاء ، والملاك المطمئنين
على مستقبلهم ؟ هل كان غنى استطاعتنا أن نفعل ذلك ، ان لم نلغ
جميع القوانين المشروبة بالافراط ؟ وهل كنا ننتظر أن تحدث هجرات
جمعية الى الشرق لو جعلنا كل شخص يتعلق بقريته التى ولد فيها
باعطائه وظيفة من تلك الوظائف التى يحتكرها البورجوازيون ؟

أما فيما يختص بالقدرة الانتاجية فانها تحققت بوسائل علمية .
منها التوسع فى استعمال القوى ، والسرعة فى تخريج الفنيين ،
وتوفير الادوات الصناعية بكميات هائلة . هذه الوسائل وحدها
كفيلة بأن تخلق الارادة والقدرة على التجديد ، اللذان يجب أن تحققهما
ثورة تتسم بالطابع الاقتصادى . لانها « أى الوسائل » ، تغنى عن
استعمال الادوات العتيقة وعن تطبيق الطرق الفنية البالية ، وعن
احترام المراكز المكتسبة . وبها نستطيع تجديد القيادة الفكرية وأن
نكون نشئا صالحا خاليا من العقد التقليدية .

والذى يميز الخبرة السوفيتية هو على الاخص قدرة السوفييت
على تولى المشروعات ذات الفائدة البعيدة الاجل . ومن المؤكد أن دوام
وجود صناعة ما ، يصطدم بعقبة التوسع . فتصبح تلك الصناعة
قوة جامدة . وفى العالم الرأسمالى الغارق فى رءوس الاموال
المستثمرة فى شتى أنواع الانتاج ، يصر أصحاب الانتاج « بميل
غريزى » على استرداد رءوس أموالهم ، عن طريق الاستهلاكات
العادية . وطريقة تطبيق القواعد الفنية فى العالم الرأسمالى تشكل
عقبة أمام التوسع . وهى مصدر كل الازمات . وفى العالم الرأسمالى ،

نجد أن أهمل رأس المال المستثمر يؤدي بصاحبه الى فقد القوة الاقتصادية ثم الى التحفظ عليه بالفطرة .

هذا العالم الرأسمالى لا يستطيع التنبؤ على الركود الذى يخيم على الصناعات القائمة ، الا عن طريق الازمات . ولكن هذه الازمات ، نظرا لعواقبها الوخيمة ، يحاول العالم الرأسمالى تجنبها ؛ بكل مافى استطاعته .

ولذلك نجد أن العالم الرأسمالى الذى يطلق العنان للبحث عن الفائدة ذات الاجل القصير . والذى يحرص على ثقة أصحاب رؤوس الاموال التامة ، يحتم أن يقترن الانتاج بالطلب . ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الحالة تعطى نتائج فورية وشكلية فى الوقت نفسه وهى تسبب تراكم رؤوس الاموال على كاهل الاقتصاد الرأسمالى ، فلا يستطيع التخلص منها . وهى تعوق التوسع البعيد الاجل ، بتركز رؤوس الاموال ، فى القطاعات التى تعطى فوائد فورية كما أنها تمنع البحث الاقتصادى الاستراتيجى الذى يساعد على تصحيح الاخطاء الاقتصادية ، بأقل النفقات . وهى تقدم التطبيق السريع الذى يعود بفائدة فورية على البحث العلمى . ولكن الاتحاد السوفيتى يسير بعكس ذلك . انه لم يهتم بتأخره فى القطاعات العلمية من قبل ، ولا بالمرور بالمراحل نفسها . ولكنه يوجه جميع ابحاثه بطريقة منظمة نحو الغايات الفنية المستقبلية .

ونقطة أخيرة ثالثة : وهى الضرورة المزدوجة لرأس المال الخاص فى تحقيق الربح الفورى ، من ناحية ، وفى الحصول على الطلبات من ناحية أخرى . هذه الضرورة تسبب منافسة شديدة أو بمعنى آخر تشكّل جهازا تجاريا متخما ، تصبح غايته الاجتماعية البيع لا التسليم . وتتحوّل نفقاته الباهظة من خدمة الشعب الى خدمة المنتج نفسه . وتزيد تلك النفقات بقدر ما تزيد المنافسة وتشتد . بمعنى أن أسعار التكلفة الصناعية تصبح أكثر ضغطا . وتستخلص مما تقدم أن نفقات التوزيع تستنفد أرباح الانتاج .

لنعلم جيدا أن كل مظاهر الانتاج والقدرة الانتاجية السوفيتية ليست الا نتائج عامل التجديد الذى حققته الثورة السوفيتية . وقد

قام بعد ذلك نظام جديد ، كما هي الحال في الثورات الشاملة .
قام النظام الجديد مع امتيازات جديدة ، وحقوق جديدة مكتسبة .
ولا ندهش لذلك ، لانه جاء نتيجة لصفة الدوام ، التي ارادت الثورة
السوفيتية أن تضيفها على منشئاتها . وعندما يتولى حزب زمام
الحكم ، تتكون نخبة جديدة من القادة ، مع مجموعة تنظيمات وهيئات ،
تكون مهمتها التطوير ؛ بلا ريب ولكن لميها الطبيعي في ابقاء في
الحكم أطول مدة ممكنة ، تحاول أن تخلق حقوقا ومراكز مكتسبة .
ويمكن تبيان ذلك بشكل واضح تماما ، في الاصلاح الصناعي
الاخير . وقد بدأت فعلا تتحقق حماية الحقوق المكتسبة في المناطق
التي تم تصنييعها . وكذلك الحال في الاصلاح الزراعي . ومن
المحتمل أن يعوق هذا التطور الانطلاقة السوفيتية زويدا رويدا .
بيد أن قوة الانطلاقة وضالة التوسع في حماية الحقوق المكتسبة
لا تؤثر في التقدم الا بعد مضي وقت طويل . وعلى كل حال فان
الاتحاد السوفييتي قائم في الوقت الحاضر . قائم بجيشه الملمم
بالفنيين والمهندسين والعلماء ، وبطاقته الهائلة ، وبقاداته الحازمين ،
وبرغبته في اخضاع العالم الى السلام العالمي . أما نحن فنقف خلف
قضبان رقيقة مع ساستنا الضعفاء ، ورجال أعمالنا الماكريين ،
وشعبنا ضعيف الارادة والايمان ، واقتصادنا المعقد . ونحن خليط
عجيب من التحرريين والقياديين .

المستعمرات ، اننا نحزن عندما نتكلم عنها :

ان زعماء ودعاة الاستعمار ، والرجعيين ، الذين يتمسكون
بفكرة استغلال أراضي بلاد ما وراء البحار ، على طريقة القرون
الوسطى ، يجمعهم قصر نظر مشترك . ان صلاة « قانون الايمان »
لدى دعاة الاستعمار توجه صوب التاريخ وتصحبها صلاة « الاعتراف »
تلك الصلاة المؤثرة بحيث أصبح ماضي الشعوب الاستعمارية مضغة
في أفواه الشعوب المستعمرة وصار نسيجا من الخداع ، والاختفاء ،
والجرائم . فلم يعد أمام الرجل الابيض في المستعمرات سوى أن
يجمع حقائبه ، ويرحل ، بعد أن كان فيما مضى ، رجالا كبيرا .
وأصبح الاستعمار ؛ كما قال عنه « ناصر » أنه عجوز ، اكل عليه
الدهر وشرب . وقد آن له أن يحمل عصاه فوق كتفه ، وينصرف .

والرجل المستعمر ، يؤدي باختياره دور الاب الشريف أو الزوج المخدوع الذى أصبح أمام زوجته وأولاده ، هزأة ، موضعا للتفده عليه والسخرية منه .

وواجب علينا أن نبين ضعف التلخيص الاتيين : الاول : وهو يفسر البحث عن الترفيه الفكرى المصحوب بالماسوشزمية التى تلد دائما وسط الآمال الكبرى أنبياء التعاسة المزيفين الكاذبين ، والثانى : ليس الا تبيان سوء النية والضمير ، كنهيب الفتاة المسنة أمام المرأة . أو أنه كموقف من يجهل الحاضر فيتحصن خلف (المتاريس) فى أسى سخيف لانه يعام أن أى تغيير سيسبب له دوارا .

ولكن خوف المفكرين فى عمل الخير ، والتكهنات لبعض محترفى المعارضة . كل أولئك لا يمكن أن يحولنا عن حقيقة مشكلات مستعمراتنا . ولا أن تزعزع ثقتنا فى ضرورة عملنا على حلها .

ان التاريخ لا يعرف « القدر المكتوب » ولا « الاجل المحتوم » وان الاستنتاجات اللامعة ، التى يبشر بها البعض ، والتى تؤكد ضرورة تحسيننا سياستنا الافريقية ، ليست الا استنتاجات صحيحة وهى بعيدة عن أن تكون حديث ما بعد الفداء .

أما عن الموضوعات الادبية والحلقية وعن السلايين المتطوعين الذين يعتمد عليهم المفكرون فى الخير ، والمهددون فى عالم يعمل بدونهم ، وسيعمل ضدهم ، فلا ضرورة للرد عليهم . نحن نعلم أن الرجل الملون كان ضحية للاستغلال . وان ثروات بلاد ما وراء البحار ، استقرت فى خزانة بعض رجال الاعمال . ولم يستفد منها الوطنيون ، كثيرا ، أو قليلا على أنه لا مندوحة من اشتراكية ؛ اذا هى اقتحمت بعض الاستحكامات ، استطاعت أن ترد الى أهل البلاد الاصليين كرامتهم وان تخلق لديهم الشعور بأنهم ينتمون الى مجتمع كبير دائب السعى معهم فى تحقيق رفاهيتهم ، وأهدافهم ، وآمالهم ، وضمان انتفاعهم بمواردهم وامكانياتهم ؛ وحياتهم وأموالهم .

الرأسمالية والتخاف :

كما أن « ياسى » يريد أن يتجاهل حتى « لا فييت » كذلك ، « بالم بيش » يفضل تجاهل ضواحي « الكوتا » .

بيد أن الفرق الشاسع بين مستوى المعيشة في افريقية وأوروبا وبين مستوى المعيشة في البلاد المتخلفة يزداد يوما بعد يوم . وتزايد السكان في البلاد المتخلفة (٢ ٪ سنويا) ونقص الاموال المستثمرة يزيد من خطورة تأخر البروليتاريا العالمية، بالنسبة للبلاد الصناعية، التي يزيد دخل الفرد فيها بمعدل ٣٪ سنويا .

وقريبا ستتكون البشرية من أقلية من النبلاء المتعطين . ومن أغلبية ساحقة من العامة والطبقات الكادحة وسيكون ذلك سببا قويا لقيام الثورات التي ستهدد مدينتنا وقيمنا الروحية . ومن ناحية أخرى اذا أردنا أن نحافظ على قيمنا الروحية واحترامها ، علينا اذن أن نكافح البؤس الذي تعيش فيه شعوب بأكملها . تلك الشعوب الغنية ، في تاريخها ، وفي طاقاتها .

كما أنه يجب النهوض بمستوى المعيشة في البلاد المتخلفة . ومستوى المعيشة يرتبط دائما ارتباطا وثيقا بالاستثمارات التي تعتبر غير متوافرة في أيامنا هذه . وللاستثمارات مصدران ، الاول : المساعدات الخارجية والآخر : المدخرات الداخلية ، أما عن الاول ، فمستوليتها تقع على عاتق البلاد الصناعية ولا تقل مسئوليتها في الاول ، عنها في الآخر ، لان المدخرات المحلية تتوقف على الدخل . ومصدر الدخل الاساسي هو التصدير . ولذلك فان البلاد الصناعية مسئولة عن تلك الشعوب الجائعة . وهي تملك مصيرها في يدها - لان البلاد الصناعية تستطيع تحقيق التقدم لتلك الشعوب ، اما بطريقة مباشرة (المساعدات العامة) واما بطريقة غير مباشرة (المبادلات الخارجية ، التي تنمي الدخل العام سواء حقق الدخل المدخرات أو لم يحققها) .

وتعتمد البلاد المتخلفة ، في الجزء الاكبر من دخلها ، على ثمن المواد الاولية ، وعلى أهمية المصدر منها . والمشتري الوحيد للمواد الاولية حتى الآن ، هو الغرب . بمعنى أن النظام الاقتصادي الغربي هو الذي يتحكم في تجارة المواد الاولية . وتتنافس الرأسمالية بالعجز عن تثبيت أسعار المواد الاولية ، على مستوى سليم ولذلك فان تقلبات الاسعار تتفاوت تفاوتا كبيرا .

والشركات المستوطنة في المستعمرات لا تؤمن بالعجائب ، لأن

اختلاف وتباين الاسعار ، يستنفد كل ارباحها . وتلك الارباح ،
التي لا يمكن عمليا اعادة استثمارها بأية حال من الاحوال ، تشكل
ايرادا لمصلحة الرأسمالى على حساب البلاد المنتجة . وعلاوة على ذلك ،
فان لتجار المواد الأولية مصلحة فى تقلبات الاسعار . لان ارباحهم
لا تتحقق على أساس رقم المبيعات بقدر ما تتحقق من فروق الاسعار
(بورصة المواد الأولية) .

والاقتصاد الرأسمالى بصفته مستهلكا للمواد الأولية ، له
مصلحة فى هبوط الاسعار . ويعتمد بعض قطاعات الاقتصاد
الرأسمالى ، فى تصديره على قوة شراء عملائه . نقول بعض القطاعات
لان القطاع الذى يصدر الى البلاد المتخلفة ، مصلحته فى عكس ذلك ،
وهذا تناقض جديد .

وهناك عامل آخر لهبوط الاسعار . وهو الشكل الذى تتخذه
لنفسها البلاد الرأسمالية فى أوقات معينة ، لتظهر به كمستهلكة
ثانوية . والربح الذى لا تحققه اقتصاديات تلك البلاد الا على أساس
خطة قصيرة الاجل ، هذا الربح لا يكون له نصيب من الاستقرار .
وهذا الاستقرار لا يوائم مستهلكى المواد الأولية ، عندما تتجه
الاسعار الى النزول . والبلاد المنتجة ، بدورها لا يوائمها استقرار
الاسعار ، عندما تكون هذه الاسعار آخذة فى الصعود . والفريقان
لا يهتمان مطلقا باستقرار الاسعار فى وقت واحد .

نعنى بالمعونات الخارجية للبلاد المتخلفة تلك المعونة العامة .
فمن المؤكد أنه توجد استثمارات أجنبية فى البلاد المتخلفة . وهى
تقدر بحوالى ١٥٠٠ مليون دولار ، سنويا وتشجيع تلك الاستثمارات
لا يكون عديم الفائدة ، بأية حال . ونتائج السياسة الامريكية فى
هذا المجال قد ظهرت بوضوح فى أمريكا اللاتينية بصفة خاصة .
اذ حدثت زمت مستمرة من شيلي الى البرازيل ، نتيجة لرفض
واشنطن سد النقص فى الاستثمارات الخاصة من المعونة العامة .

ان المعونة العامة للبلاد المتخلفة مجتمعة لا يتعدى ٣٥٠٠
مليون دولار سنويا ، منها ألف مليون من مناطق الولايات المتحدة
والفا مليون من أوروبا الغربية و ٨٠٠ مليون من العالم الشيوعى .

والباقي من هيئتي الـ B. I. R. D. والـ O. N. U. وعلى ذلك فإن
المعونة الخارجية تصل الى خمسة آلاف مليون دولار سنويا . ولكي
يلمس العالم الآخر نموا في مجموع دخله الذي لا يتعدى ٧ ٪ تنزم
استثمارات تقدر بحوالى ٣٠٠٠٠ مليون دولار سنويا .

والمعونة الخارجية التى لاتوازى الا ١/٦ مما تحتاجه رءوس
تعتبر غير كافية بشكل ملحوظ . وضخامة النفقات الحربية فى
المعسكرين تتطلب حلا سريعا . اذ أن تخفيض تلك النفقات سيساعد
على زيادة المعونة . ومن الواضح أن ذلك بعيد المنال . ونظام المعونة
العامّة الأمريكية مما يثبت ذلك ، اذا كنا فى حاجة الى الاثبات . اذ
أن البلاد الرئيسية ، التى تستفيد من المعونة الأمريكية هى :
الاردن . واسرائيل وليبيا . وكوريا الجنوبية . وفورموزا ومع ذلك
فإن تلك المعونة تقل نسبيا عن المجهود الذى تبذله فرنسا ازاء
البلاد التابعة لها . والاعتبارات الاستراتيجية لها المقام الاول فى
نظام المعونة . وستبقى هكذا لان الكتلة الشيوعية تبدى نشاطا
عظيما وسريعا فى هذا الميدان .

ونظرا للمنافسة القائمة بين الكتلتين ، قلت المعونة للبلاد
المتخلفة وساء توجيهها . فضلا عن ذلك ، فإنها غالبا لا تتفق والحاجة
اليها ، وتكون موضع تبذير - ولا نبالغ اذا قلنا أنها تعطى الفرصة
لعدد من كبار الموظفين والفنيين الذين يبعثون لمهمة المعونة لان
يضمنوا لانفسهم مرتبات خيالية ، تزيد مائة ضعف على مرتبات من
أرسلوا لمساعدتهم من أبناء الشعوب المعانة . فضلا عن أن تلك
التصرفات تخلق طبقة من «الاقطاع» بين قادة وموظفى البلاد المعانة .
والرأسمالية فى أحسن صورها تولد روح النفور من المستفيدين
بفعل ساطان المال ، وازدراء المعطى . وهذا مجال « التوسع »
الرأسمالى قبل أى شئ آخر .

والادخار فى البلاد المتخلفة يحدوه الشك ، لو اعتبرنا ضالة
الدخل القومى لهذه البلاد ، وعدم استقراره ، كما ذكرنا من قبل
بشأن أسعار المواد الاولية ونظم الدخل . ونضيف الى ذلك قولنا
ان الادخار الداخلى ضرورة ملحة ، لان المعونة الخارجية لا تكفى
وحدها . وليس من المستساغ لاي بلد الا يقوم بأى مجهود خاص .

وهو يرى أن مستوى المعيشة فيه آخذ في الارتفاع . ومن المحتمل أن يحدث هذا ، اذا بقيت النظم الاجتماعية كما هي ، في أغاب البلاد التي تتمتع الاقلية فيها ، بإيرادات هائلة ، بينما الاغلبية الساحقة لا تجد القوت الضروري ونحن نرى «الاقليّة المترفة تنفق أموالا خيالية أو تأتي الى الغرب ، لتتذوق لذات الرأسمالية – فهل الأموال التي انفقت على بناء قصر سعود تعتبر استثمارا منتجا ؟!

ولا يمكن تحقيق الادخارات المحلية ، الا بالوسائل الرسمية ، كفرض الضرائب ، وفرض الادخار ، اجباريا ؛ ولا سيما حينما تكون أسعار المواد الأولية مرتفعة وتخفيض نفقات الاستهلاك الخاصة بالطبقة انقيادية . ومن المفروض أن يترتب على تلك المجموعة من الاجراءات تغيير في جوهر النظم الحالية . وهي تتطلب تنظيما ، اجتماعيا ، مستمدا من نظم الصين . والادخار في العملة يجب أن يصحبه ادخار في «الأيدي» أي تعبئة جمهور الشعب . . فيجب أن تفتح «الورش» وأن تنشأ صناعات صغيرة ، تعمل فيها المجموعات المحلية . ويجب انتاج صناعات أولية ، بغض النظر عن مدى عائدها .

وجميع الاشياء المفروضة ، هي أن تتخلص البلاد المتخلفة من عجلة البلاد الرأسمالية وبذلك يمكنها أن تعيد الى الشعوب التي حرمت في الماضي ، ما تعجز الوظيفة الثانوية عن اعادته اليها . أن سلطان الآلة قد أنسى أن العمل كان أيضا ثروة .

فلا التجارة مع الغرب ، ولا معونات الغرب ، ولا مجهود البلاد المتخلفة الخاص ، ليس كل أولئك ممكنا العالم الآخر ، من أن يعوض تخلفه الاقتصادي عن الدول الصناعية . بل على العكس من ذلك أن ابتعاد التخلف ، يزداد يوما بعد يوم . ويزداد معه عدد الاشخاص المحرومين بيد أن الشعوب العمالية (البروليتاريا) التي اهاجتها الدعاية التي تنشرها وسائل الارسال المنظمة، قد نهضت، وازدهرت؛ ولا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الغاية . ولا أحد في الغرب يريد أن يفهم بأنه يتحتم علينا أن نعطي البلاد المتخلفة الفرصة للتخلص من بؤسها . وفي تقدير الشيوعيين ان هذه المهمة مهمتهم وان لديهم الخبرة الفنية والجهاز اللازم لها . الا أن المستوطنين الجدد في

المستعمرات ، من روسيين ، وصينيين ؛ يجدون مشقة في حمل الناس على الوثوق فيهم ، والايمان بحسن نياتهم .

ولقد حان الوقت الذي ينبغي فيه أن نشق بأنه ما من شيء يسمح لنا بمساعدة الشعوب الافريقية والآسيوية مساعدة فعالة ، سوى تغيير شامل كامل في الوسائل . ويجب أن تكف المصالح المالية والتجارية عن التحكم في علاقاتنا مع العالم الخارجى . كما يجب أن نضع حدا لجشع الرأسمالية اذا كنا لا نرضى لانفسنا ، أن نخفى معها ، فتدرونا ؛ وتدروها الرياح .

الشباب الحائر الذى أصبح بلا مذهب وبلا قائد :

إن الشباب الفرنسى أصبح يمقت الرجال الذين فى يدهم السلطة : سياسيين كانوا ، أوحكاماء ، وأصحاب مصانع . والشبان الفرنسيون هم أولئك الذين يتحققون وجود ظلم اجتماعى ، يعانون منه الشيء الكثير ، مع العمال ، أصحاب الاجور ، والفلاحين . والتحقيق الذى قام به معهد الرأى العام الفرنسى فى سنة ١٩٥٧ يؤكد ذلك . وقد أسفر هذا التحقيق عن الآتى :

٧٠ ٪ من الشباب (من ٧٩ ٪ من الردود التى وردت) قالوا أن الظلم الواقع على المجتمع الحالى ينحصر بالانحص فى سوء توزيع الدخول وفى الضرائب ، وشروط استخدام العمال الاجراء ، والزرايع وفى مشكلات الحياة ، للجيل الجديد . وبمعنى أوضح أن الذين أعربوا عن رغبتهم فى اصلاح النظم الحالية يمثلون : $\frac{100 \times 70}{79} = 88 \%$

و ٤٧ ٪ من هذا الشباب لا يعرفون ما اذا كانت الاشتراكية شيئاً مرغوباً فيه و ٦٤ ٪ منهم يعتقدون أن الشيوعية لا تقدم ولا تؤخر بالنسبة لحالتهم الخاصة .

وحتى اذا فرضنا أنه كان هناك غموض فى بعض الاسئلة ، التى وجهت الى هؤلاء الشباب ، والتى قد تكون محل تأويل ؛ فانه لا يمكننا أن ننكر المتناقضات التى وردت فى الردود . ونفسر ذلك بأن بعض الشباب لا يتحمس للاشتراكية . لانها قدمت اليه ، فى

صورة مشوهة تلك الصورة التي حوت الزعامات الشعبية
والافلاسات ، من أنصار هيئة ال (S F I) .

وإذا كان الشباب متخوفا من الشيوعية (٨ ٪) مصلحة النظام
السوفييتي مقابل ٩٢ ٪ من الردود الفامضة والردود غير المؤيدة
لذلك النظام) ذلك يرجع لأنه يتوق الى أن يعيش في الوقت الحاضر
في ظروف فرنسا . وليس في ظروف بودابست . الا أنه بعد أن
يضيق الجيل الجديد ذرعا بمسيو « بوساك » وبالأوكلاء العقاريين ،
وبالتجار في هذه الحالة يتطلع الى أى نظام من النوع الاشتراكي
ولو كان غير واضح المعالم ، طمعا في العدالة في التوزيع ، وفي
الاقتصاد السليم الفعال وفي الكرامة الوطنية .

والشباب لا ينقصه سوى مذهب وقادة .

أوهام مسيو « جان مونيه » :

ان السوق المشتركة والاتحاد الاوربي لا يجدان منا أية معارضة
وسمياًتى المجهود الذى يبذل فى سبيل انشائهما بنتائج مفيدة .
ولكننا نخشى ألا تكون القواعد التى تحمل ذلك البناء الموعود، قواعد
قوية كما يتممورها مسيو « جان مونيه » .

ويظهر أن جان مونيه ، هذا الذى كان يلقبه مسيو دى جول
من زمن قريب « بالملهم » قد نجح فى أن يقنع رئيس الجمهورية
الخامسة بوجهات نظره ، وان يربطه بأرائه، ولوجزئيا. والمستشار
الامانى اديناور ليس غريبا عن ذلك ؛ لاننا منذ السن التى بدأنا
فيها أن نكون مواطنين ، أصبحنا ، وما زلنا ؛ ديجولين ؛ بحيث
أصبح القلق يساورنا من أن تتحد أوروبا ؛ على حين أن اليمينيين فى
كل مكان ، يمسكون بعجلة القيادة ، ومن بين هؤلاء المسيحيون
الديمقراطيون ؛ فى المانيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ؛ وفريق « بيناي -
رييف » فى فرنسا . ووجود المحافظين الانجليز فى الحكم ، لا يواسينا .
وكذلك وجود الجمهوريين فى الولايات المتحدة . ان أوروبا طراز
سنة ١٩٥٩ وأوروبا ذات السوق المشتركة هما أكثر رأسمالية منهما
فى أى وقت مضى .

ولذلك فان أحاديث « الملهم » تلك الاحاديث الجديدة ، تبدو لنا فريدة ، فى نواح كثيرة • صحيح أنه كان يجيب عن أسئلة لصحفي أمريكي وصحيح أن من واجبه أن يعرف كيف يطمئن حليفنا القوية فى الوقت الذى تتراكم فيه جبال من الفحم على أرصفة مناجم شركة (C. E. C. A) بدون تصريح ، ويقول : « ان الدول الست التى يتكون منها المجتمع الاوربى شهدت نموا صناعيا عظيما لم يشهد مثله العالم الحر خلال السنوات العشر الاخيرة » • ولكن ماذا عن الجمهوريات السوفيتية ؟ ماذا عن الروس الذين لا يربطون بلادهم بعجلة الغرب ؟ ان مسيو « جان مونييه » يعلم فقط أنهم يتعهدون ثورة علمية على درجة لم يسبقهم فيها سابق ولن يلحق بهم فيها لاحق ثم يضيف على الفور قوله « لا يصح أن نفكر كثيرا فى روسيا • ثم أنه من الموائم أن ننسى الجمهوريات السوفيتية » • ويبدو أن مسيو مونييه ليست لديه معلومات أكثر من صاحب المقام السامى ، استاذ كليتى الحقوق والعلوم الاقتصادية ، فى باريس ؛ ذلك الذى كتب الآتى :

« اننا نسيء فهم الاقتصاد السوفيتى - عندما كان الحديث يجرى عن التقدم الاقتصادى ، فى المؤتمر الدولى للعلوم الاقتصادية، الذى انعقد فى سنة ١٩٥٣ - أدهشنى استبعاد النمو السوفيتى استبعادا مدبرا (هنرى جيتون ، مجلة الاقتصاد - يوليو ١٩٥٨) »

وفى هذا الكلام الصراحة ، كل الصراحة • ولكن تنقصه بعض الرصانة • وان مسيو مونييه متفائل تفاؤلا لا حد له • وبالنسبة لان روحه متشعبة بفكرة الوحدة العالمية ، التى ستتم عن طريق الاسواق المشتركة ، والاتحادات الفيدرالية ؛ يصعب عليه أن يتجاهل الانقلاب العالمى الذى تتولى تبريره الجمهوريات السوفيتية ، ويقف عند حد الامل فى أنها ستكف فى يوم من الايام عن مواصلة الحرب الباردة • أما عن الحرب الاقتصادية، فيؤكد مسيو مونييه فى كبرياء: « انها ليست مشكلة » ومتى كان للحرب الا تقوم اذا كان أحد المتخاصمين لا يرغب فيها ؟

ويكفى لازالة مخاوف مسيو مونييه من ناحية النشاط التجارى السوفيتى ان الجمهوريات السوفيتية تستورد من البلاد غير

الصناعية أقل مما يستورده الغرب • صحيح أن ثروة العالم الحر وحاجته الى المواد الاولية تتطلبان عمليات هائلة من المبادلات التجارية ، تزيد كثيرا على العمليات التى تتم بين البلاد الشيوعية • ولكن نظام تجارة الجمهوريات السوفيتية مع مجموعة الدول الافرو آسيوية تستحق تأملا من جانب مسيو مونييه اذ أنه من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٥٧ زادت الواردات السوفيتية من تلك الدول بنسبة ٤٥٪ والصادرات الى هذه الدول نفسها زادت بنسبة ٨٠٪ • وفى سنة ١٩٥٧ كانت الواردات تمثل ٤٤٪ من مجموع الواردات السوفيتية مقابل صادرات تمثل ٧٨٪ من مجموع صادرات الاتحاد السوفيتى •

ويبدو أن « مصدحة الدولة » فى أمريكا لم تحط مسيو مونييه علما بملاحظاتها بشأن ما تقدم • وفى أقل من خمس سنوات منحت الكتلة السوفيتية قروضا للبلاد غير الصناعية ، تقدر بنحو ١٩٠٠ مليون دولار لآجال طويلة ، بفائدة ضئيلة (٢٥٪) مع تسهيلات فى الدفع مقابل بضائع ، وهذا بصفة مبدئية •

ولنتخلص نهائيا من « أمنيات » رئيس لجنة العمل للولايات المتحدة الاوربية • لنعود الى موضوع أوروبا • فهل يمكننا أن نشق ثقة راسخة فى قدرة منظمات الهيئة الاوربية على اتباع سياسة اقتصادية مشتركة، لمجموعة البلاد الاعضاء، وعلى مقاومة الشركات المتحدة التى تنظم نفسها منذ اللحظة • هل يمكننا أن نشق فى ذلك؛ على حين اننا نرى أن شركة (C. E. C. A) تقف عاجزة أمام تضخم انتاجها من الفحم ؟

ويبدو لنا أن مسيو مونييه ذلك الذى يعتبر رغباته كحقائق يعد نفسه للمفاجآت •

الورق ، والصحافة ، والنشر ؛ والقوة المالية :

اننا نرجو القارئ النابه ، أن يفكر ، فى الاسباب ؛ التى من أجلها ، أردنا الا نتكلم هنا ، عن هذه الموضوعات • فليفكروا • وليمنحونا العذر •

التأمين ورأسمالية الدولة :

اننا لا نرحب بالتأمين بالصورة التي طبق بها حتى الآن .
والملاحظ ان شركتي B. D. F و « رينو » قد حققتا تحسنا ملموسا
بالنسبة لنظام المؤسسات الخاصة وذلك لأن أرباحهما تنول الى
الملكيات العامة .

وبالرغم من ذلك فان المؤسستين المذكورتين لا يفيان بالغرض
المطلوب .

لانهما أولا تخضعان لظروفالاقتصاد السوقى قبل أية مؤسسة
خاصة أخرى ، وسير العمل فى شركة «رينو» تحدده منافسة شركتي
« سيكا » و « بيجو » الرأسماليتين لها . وبعبارة أخرى ان قلة
التأمينات لتساعد الدولة على ازالة الاشياء المتعارضة مع
الرأسمالية .

وثانيا ، ان الدولة ، رغبة منها فى الحد من الاعانات المالية .
أو الاعتمادات العامة للمؤسسات المؤممة ، ورغبة منها فى عدم رفع
أسعار الكهرباء والفحم والناولون لا تجد وسيلة أمامها سوى
الضغط على الأجور لتحقيق التمويل الذاتى وتثبيت الاسعار .

ومما لا ريب فيه أن الاقتصاد الوطنى سيستفيد من ذلك .
ولكن على حساب العدالة . وعلى حساب كرامة مؤسسات الدولة .
اذ أن العامل هو الذى يدفع فى الواقع المرتبات الضخمة والاجور
المرتفعة لشركة صناعة الكيماويات التى تعتبر أهم مستهلك
للكهربا .

وثالثا : ان العيب فى المؤسسات المؤممة حسب تقديرنا
هو فى نظامها الادارى فى عدم تقدير المسئولية . وهذا ما تجب
محاربته ثم أن التعليم الفرنسى يشوبه العيب نفسه ، فضلا عن
العيوب الأخرى الموروثة فى مجتمعنا . والتشريع واحترام المراكز
المكتسبة يؤدبان الى الروتين والتراخي . ويعتبرون هذا عملا من
الاعمال الانسانية ونوعا من احترام الحقوق النقابية .

ولم ينقذ المؤسسات المؤممة من خمولها ، ويوقظها من نعاسها

سوى هزة أقوى ، ولا سيما فى الجزء العلوى من نظامها • وهذا يتطلب مراعاة عدم ارجاء المسائل المعروضة على مجلس الدولة وتفتيش المالية • ومراعاة توقيع العقاب الصارم على المديرين الفاشلين •

ان حسن سير المؤسسات المؤممة يتوقف على المبادئ الثلاثة الآتية :

- تخطيط فعال ومن ثم اقتصاد اشتراكى
- مساواة فى الاجور للاعمال المتشابهة
- مسئوليات فى جميع المراحل

طلبات السحب والدفع :

ان كثيرا من أجهزة الدولة ، المحكمه التنظيم ، تشبه آلة ، تسحب الاموال من جيوب دافع الضرائب والمستهلك الفرنسى لتدفع بتلك الاموال الى جيوب أصحاب الامتيازات • ان العامل الفرنسى الذى يدفع الضرائب بطريقة غير مباشرة ، بشرائه دراجة (بسكليت) وبطريقة مباشرة بدفع ما يستحق عليه من الضريبة التصاعدية ، يمكنه أن يفخر بأنه قد ساهم فى تقويم انحراف أسواق الدفاع الوطنى ، وفى تمويل صندوق الاعانات المالية ، الخاص بالانشاءات البحرية ، وفى تحقيق الرخاء لدولة ذوى الاستثثار ، وللسفهاء ، وللطبقة الغنية المعروفة بالوقاحة والعلاقات الآثمة •

والجهاز الفرنسى الاكثر نشاطا هو الجهاز الذى يجمع الاموال من زراعة المستعمرات • ويلوح بها لفلاحى السنغال ، والكونغو ، ثم يرسلها الى باريس «العاصمة أو الى لندن ، لتدفع فى حساب الرأسماليين •

الفساد :

ان استقلال الشعوب المتخلفة لا يشكل عقبة أمام الشيوعية بل على العكس من ذلك أنه يخدمها ، كما يخدم هذه الشعوب نفسها ، ذلك بأن الصين التى كان يتزعمها شيانج كاي تشيك كانت

مستقلة . وكذلك كان العراق الذى كان يتزعمه نوري السعيد ،
مستقلا .

واليوم يوجد ماوتسى تونج . وغدا سيأتى دور البرزاني أو
خالد بكداش أو غيرهما .

وبعد غد ، سيتسلل عملاء السوفييت ، فى الصومال الايطالى
السابق ، وفى الصومال البريطانى ؛ اذا لم تكن على حذر واذا لم
نقض على النعرة الاستعمارية . وسيمدون أيديهم ، عبر نهر تشاد
الاسلامى ، بعد تسليمه سرا الى «القادة الشبان الماركسيين» ، فى
كوناكرى ، ودوالا ، وداكار . ان روسيا تملك الورقة الرابعة .
وتملك المشاورة والوقت . وقد بنت اقتصادها على أساس الفائدة
البعيدة الاجل وليس على أساس «الربح الفورى ولديها الامكانيات
لمنح القروض ، على أساس خطة سياسية معينة بغض النظر عن
الفائدة المادية . انها تؤمن بالماركسية وبالمثل الصينى . وهى تسعى
الى صداقة الشعوب المتخلفة بوساطة سياسيين ، اتسموا باللطف
ثم أننا ، بوساطة مصانع «الأولونين» ، يمكننا أن نصلح من أمر
آلاف «المقاتلين» الذين فشلوا ازاء فنون «الاجيتروب» الشيوعى ؟
ثم اننا كذلك يمكننا أن نصلح من أمر الملايين من الرجال المتعطلين ،
الذين يقبعون فى خارج مصانع «بيشينييه» التى تدار بالازرار
الكهربية، يطلبون عملا ، والذين يتمتعون بظلمها وليس فى استطاعتهم
أن يجنوا منها أية فائدة ، على حين أنهم يستطيعون أن يضاعفوا
وجبتهم اليومية ، بالعمل فى صناعة عربات اليد أو الفتوس .

ثورة صناعية جديدة :

ان الفوائد الآلية الجمه واطارها ستظهر فيما بعد . وان
تسيير الآلية ، فى عالمنا ، جنبا الى جنب مع الذرة ، لا بد أن يكون
مطمع آمالنا ؛ وفى الوقت نفسه ، لا بد أن يكون موضع مخاوفنا .
لان ذلك ، مما يعجل بالتوسع الاقتصادى ، ومما يسبب أزمة أزمة؛
لا علاج لها ؛ الا بالتحوط ومعرفة ما ينبغى وما لا ينبغى ، قبل أن
يجرفنا تيار الآلية .

ومن ناحية فرنسا فان تلك المشكلة تبدو أكثر تعقيدا عنها

فى أمريكا أو فى روسيا لان ضخامة اقتصاد البلدين يساعدهما على مواجهه التوظيف فى حدود توسع النمو الانتاجى . والامريكيون بنوع خاص يعتمدون على الآلية ، لضمان استمرار التوسع . ولكنهم مع هذا عاجزون عن توظيف جميع المتعطلين . اذ يوجد لديها الآن خمسة ملايين متعطّل (٧٥ ٪ من مجموع السكان العاملين) . وكل رأسمالى أمريكى يعتمد على الآلة فى صناعته ويترك لجاره أن يدفع الاجور لعملائه .

وتواجه فرنسا ثلاث عقبات فان لم تتغلب عليها ستتخلف فرنسا تخلفا جذريا عن الولايات المتحدة وعن الولايات السوفيتية وتلك العقبات تتعلق بالنظم البالية لاقتصادياتنا ولمجتمعا :

العقبة الاولى : هى قلة أسواقنا . ان الآلية تتطلب استثمارات ضخمة . ولكى تأتى تلك الاستثمارات بفائدة يجب توافر أسواق التصريف على نطاق واسع ومن ثم توافر رؤوس الاموال والمستثمرين . والسوق المشتركة تغرينا بحل تلك المشكلة . أما مشكلة الاستثمارات فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية المنشآت .

والعقبة الثانية : فى الصناعات الصغيرة ، نجد تعارضا بين أصحابها وبين التقدم التكنولوجى لان صاحب المؤسسة يرى فى التصنيع الآلى نهاية «المؤسسة العائلية» وانقلابا فى مهنته ولذلك فانه ينذر بخطر فائض الانتاج ، والتبطل هربا من سباق التوسع ومن المؤلم أن ترى النقابيين يرددون الصيحات نفسها .

وفى هذه الحالة ، تتحتم العودة الى النظام «المالتوسى» وهو يقضى بتخفيض الانتاج تخفيضا اختياريا لمعالجة الموقف . وتعطيل الانتاج أو تخفيضه فى بلد يسير الى النهوض ، سينتج عنه انفجار ثورى تستفيد منه الشيوعية قطعاً .

وتكوين النشء ، بالاضافة الى مشكلة حل آلية الاقتصاد ، يشكل «العقبة الثالثة» . وقبل العمل فى القطاع الآلى يجب تدريب الشباب على الفنون الجديدة . ثم يجب توفير الاستثمارات اللازمة . ويتحتم على الدولة أن تمهد الطريق للمتقدم . ولكن اذا سارت الجمهورية الخامسة فى طريق الهزيمة والفشل فاننا نخشى أن نظل شعبا لا يعرف سوى قرض (خرم) تذاكر المترو .

ويحتتم على فرنسا أن تحل في خلال العشرين عاما المقبلة كل مشكلات آلية «الصناعة ومشكلات التقدم التكنولوجي» . وتلك المشكلات نفسها هي التي تعترض النظم الاقتصادية الجامدة والتي لا يعالجها « مشروع التحسين وانتاج المهمات » الا علاجا سطحيًا . وخلاصة القول ، انه اما أن نرى تطورا في نظمنا الاقتصادية والاجتماعية ، بفعل التقدم التكنولوجي ، الذي يمحو آثار الرأسمالي الفرنسي ، الذي عاش في النصف الأول من القرن العشرين ؛ واما أن نضيع في معركة الشرق مع الغرب . أو أن ننطوي على أنفسنا ، ونكتفى برقعتنا الاوربية الضئيلة حتى يفاجئنا السياح الروسيون ليقدّموا «لينا الدعوة بارسال طالبتنا ، لكي يتعلموا في مدارس ، ومعاهد ، وجامعات موسكو .

ديسكس دي ميجو :

ان نشاط دؤيدي حركة ومبادئ « ناصر » أو الحركة والمبادئ «الناصرية» معروف في الشرق الاوسط ويجب خلق مذاهب بناءة ناصرية في الشرق الاوسط جميعه وتنفيذها ، لينقذ شعوب الشرق الاوسط جميعها من البؤس ، ومن الضعف ، ومن التخلف ، « ولا يتسنى للغرب أن يقوم بتلك المهمة . فهذا أمر ، بعيد المنال والاحتمال . ولا يتسنى للروسين ذلك ، كذلك ، لظهورهم أحيانا ، بمظهر الاستعماريين المتفطرسين . فمن اذن يقوم بها ؟ اسرائيل ؟ لا . بل انها أبعد ماتكون عن القيادة . وهيئات لاسرائيل أن تصل الى أية درجة من درجات القيادة . وما ينبغي لها . « واذن ، فالقادة الذين يمكنهم القيام بهذه المهمة السامية ، والذين يعملون عملا بناء في الشرق الاوسط هم : همرشلد . ونهرو . وتيتو . وعليهم أن يعملوا على مبادئ (ناصر) » .

ملاحظة (للمراجع) :

استشهد همرشلد اذ قتله الاستعمار ، غيلة في الكونغو . واذن ، فبأمر الله ، الناصر ، « لناصر » ولمبادئ « ناصر » ولنهرو ؛ ولتيتو العمر المديد ؛ والمزيد من اليهود ؛ في أداء هذه الرسالة المقدسة لا لمصلحة شعوب الشرق الاوسط ، فحسب ، بل لمصاحبة جميع الشعوب ، لوجه الله ؛ ولوجه السلام ، ولوجه الانسانية . وسلام وحسن مآب .

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات : -

زاد عدد الناقلات العابرة خلال يولية ١٩٦٢ مقارنة بتلك العابرة في يولية الماضى بمقدار ٣٩ ناقلة أى بنسبة ٢٥ ٪ حيث بلغ ما عبر منها خلال الشهر الحالى ٧٩٣ ناقلة مقابل ٧٥٤ ناقلة في يولية ١٩٦١ .

وبتقسيم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور ، يتضح أنه عبرت القناة من الشمال الى الجنوب ٤٠٣ ناقلات مقابل ٣٨٥ ناقلة بزيادة قدرها ١٨ ناقلة ، ويرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٢ ناقلة « ٣٦٨ مقابل ٣٤٦ » بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٤ ناقلات « ٣٥ مقابل ٣٩ » .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا ، فقد زاد عددها بمقدار ٢١ ناقلة « ٣٩٠ ناقلة خلال يولية ١٩٦٢ مقابل ٣٦٩ ناقلة في يولية ١٩٦١ » . وبينما زاد عدد الناقلات المحملة بمقدار ٣٢ ناقلة « ٣٨٣ مقابل ٣٥١ » . نقص عدد الناقلات الفارغة بمقدار ١١ ناقلة « ٧ مقابل ١٨ » .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في يولية ١٩٦٢ « ١٢١.٦٠٠٠ طن » مقابل ١١١.٨.٠٠٠ طن في يولية الماضى مسجلة زيادة قدرها ٩٩٨.٠٠٠ طن أى بنسبة ٩ ٪ .

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤ ٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يولية من العام الحالى ، بينما كانت هذه النسبة ٧٢ ٪ في يولية من العام الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٧٣٢ طنا في يولية ١٩٦١ الى ١٥٢٦٦ طنا في يولية ١٩٦٢ . كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦٢٥١ طنا في يولية الماضى الى ٢٦٦٢٣ طنا في يولية الحالى .



١٥٧ شارع عبید - دوض الفرچ

تلیفون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤ }



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤١٠١٢ / ٤٠٧٥٣ } لمفون
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٨٨ }

44

الثن ٥ قروش

العدد ٢٩٢